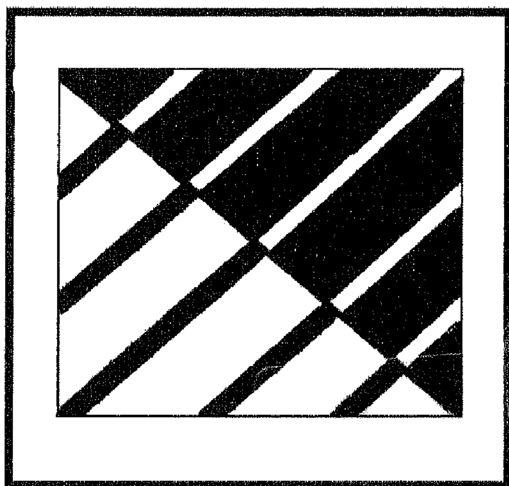
خمس سنوات على اتفاق أوسلو



قيس عبد الكريم (أبو ليلى)
فهد سليمان
تيسير خالد
داود تلحمي

خمس سنوات

على اتفاق أوسلو

الكتاب: اتفاق أوسلو في عامه الخامس

الكاتب: المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

الطبعة الأولى: ٢٠٠١م

شركة التقدم العربي
للصحافة والطباعة والنشر- بيروت
الأوائل للنشر والتوزيع
سورية - دمشق / ص.ب ٣٣٩٧

التنضيد الالكتروني
دار الشجرة للخدمات الطباعية
دمشق - ✆ : ٦٣٢٠٧٧٥
ص.ب : ٣١٦٩١

التصميم والاخراج الفني: منال وليد غنيم

تصميم الغلاف الخارجي: عزالدين إبراهيم

قيس عبد الكريم (أبو ليلى)　　فهد سليمان

تيسير خالد　　داود تلحمي

قبل القراءة...

اتفاق اوسلو، وبعد مرور خمس سنوات على توقيعه يختلف عنه كما ولد في سنته الأولى.

فالاتفاق، وكما هو معروف، لم يعد مجرد نصوص تحتاج لتفسير أو تخضع للتأويل، بل صار عملية سياسية لها آلياتها وتداعياتها وتعبيراتها اليومية، امتدت لتطال مجمل اوضاع الحركة الوطنية الفلسطينية، وأوضاع المجتمع الفلسطيني، في الوطن والشتات.

كما خرجت العملية التفاوضية من اطارها الزمني كما كان مفترضا، وفقا لنصوص الاتفاق، وصارت مرهونة بموازين القوى المختلة كثيرا لصالح الجانب الاسرائيلي. لذلك بقيت معلقة قضايا هامة من المرحلة الانتقالية، يعطل الاحتلال الاسرائيلي تنفيذها ويتهرب من استحقاقاتها نظراً لما فيها من سمات «سياسية» لصالح الجانب الفلسطيني، كمرفأ غزة ومطارها، والممر الآمن بين الضفة والقطاع، واستكمال اعادة الانتشار في الضفة الغربية...

ومن ابرز تداعيات العام الخامس من حياة اتفاق أوسلو، آنه فضلاً عن كونه يعيش العام الأخير من مرحلته الانتقالية، قاد إلى قيام سلطة فلسطينية على اجزاء من الضفة والقطاع، الأمر الذي آدخل على برنامج الحركة الوطنية الفلسطينية تعديلا جوهرياً. فمن جهة لا زالت تعيش مرحلة التحرر الوطني، إلى آن يحمل الاحتلال عصاه ويرحل من فوق الارض الفلسطينية المحتلة في الخامس من حزيران

(يونيو) ١٩٦٧، بما فيها القدس، عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، ومن جهة أخرى ادخلت على برنامجها من التعديل بما يستجيب للنضالات الشعبية المطلبية والديمقراطية في مواجهة السلطة القائمة، وصونا للحقوق الإجتماعية والديمقراطية للمواطن الفلسطيني. بما في ذلك حقه في بناء مؤسسات المجتمع المدني بديلاً لعسكرة المجتمع ربطا بحقه في مواصلة النضال ضد الاحتلال بشتى الاساليب الكفاحية التي تضمنها له شرعة حقوق الإنسان والاعراف والقوانين الدولية.

الكتاب بين أيدينا قراءة لمرور خمسة أعوام على أوسلو، وما أصاب الوضع الفلسطيني، بشقيه الوطني والمجتمعي من تداعيات.

الناشر

المرحلة الانتقالية
على أبواب عامها الأخير

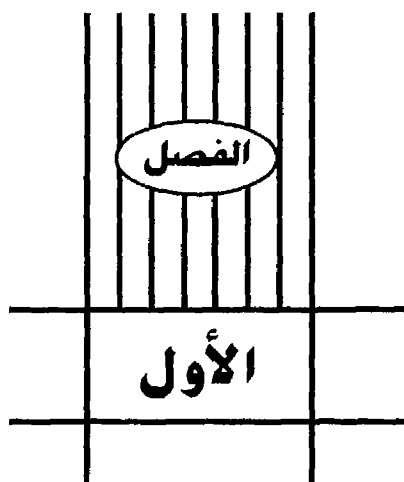
تيسير خالد		فهد سليمان

تقديم ..

إلى جانب مراجعته لمسيرة العمل الوطني الفلسطيني منذ توقيع اتفاق أوسلو والتقدم البطيء والمتعثر في تطبيق المرحلة الانتقالية التي أوشكت أن تطوي عامها الرابع (في ١٩٩٨/٥/٤) لتقف - بحسب الاتفاق - على أبواب عامها الخامس والأخير، يضم هذا المحور محاولة جادة وجريئة، هي الأولى من نوعها في الفكر السياسي الفلسطيني لتحليل البنية الطبقية للسلطة الفلسطينية، بكل ما يفترض ذلك من علاقات ومهام جديدة.

كما يحمل رؤية متجددة لمتطلبات المواجهة في المرحلة القادمة. إذ يجمع بين برنامج مجابهة الاحتلال بأوسع حركة شعبية موحدة (باعتبار هذه المجابهة هي الحلقة المركزية في المشروع الوطني البديل)، وبين التصدي لسياسات السلطة الفلسطينية ببرنامج عمل شعبي ديمقراطي، مدركا ان التفاعل بين البرنامجين بحركة جدلية متصاعدة سيفتح آفاقا جديدة أمام الحركة الشعبية الفلسطينية. فبقدر ما تتصاعد نضالات الحركة الشعبية ضد الاحتلال، بقدر ما تتعزز قدرتها على لجم سياسات السلطة والضغط عليها للتراجع عن الاتفاقات المجحفة والتحرر من إملاءاتها. وبقدر ما تنجح هذه الحركة في الضغط على السلطة بقدر ما تنسج لنفسها مساحات اضافية لمواجهة الاحتلال، وصولا إلى تجديد الانتفاضة، واعتماد استراتيجية سياسية تضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة.

الناشر



المسار المتعثر للتسوية

(1)

اتفاقات أوسلو في إطارها الدولي والاقليمي

توّجت اتفاقات أوسلو جهود الولايات المتحدة عل امتداد عقدين من الزمن لاحتواء الحركة الوطنية الفلسطينية وجذب اليمين ويمين الوسط بزعامة القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد «تأهيلها»، إلى التسليم بالعناصر الرئيسية للرؤية الإسرائيلية ـ الأميركية في حل المسألة الوطنية الفلسطينية فى ظرف شهد انهيار التوازن الدولي بانتصار الحلف الإمبريالي في الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتى واختلال التوازن الإقليمى في المنطقة بفعل حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن الرسمي العربي. وقد عادت سياسة القيادة الفلسطينية الرسمية على القضية الوطنية بأضرار فادحة نتيجة الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع حكومة إسرائيل، والتي حاولت تسويقها كأفضل الخيارات الممكنة (أو كممر اجباري) في ظل الظروف الإقليمية والدولية السائدة، وباعتبارها تشكل مدخلاً لإنهاء معاناة الاحتلال وإحلال السلام والتأسيس لقيام دولة فلسطينية، أو أنه لا مناص من الانخراط في عملية أوسلو وتطبيقاتها والسعي إلى تطويرها ورفع سقفها من «داخلها».

لكن الوقائع أثبتت منذ التوقيع على الاتفاق «حول إعلان المبادئ (١٣/٩/١٩٩٣)»، إن عملية أوسلو بعد انقضاء ما يزيد على أربع سنوات على انطلاقها والاتفاقيات التسع (وآخرها بروتوكول الخليل في ١٧/١/١٩٩٧) التي عقدت في إطارها، لم تؤد إلى تطوير العملية من داخلها بل خفضت سقفها المخفوض أصلاً، كما أنها لم تقُد إلى مقدمات الدولة المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ (ناهيك عن سائر الحقوق الوطنية)، والمؤكد أنها لن تقود إليها إن لم يُستعض عن السياسة الفلسطينية الرسمية المتبعة حتى الآن

(سياسة فريق أوسلو) واستراتيجيتها التفاوضية بسياسة واستراتيجية أخرى.

إن ما ينجم عن الاتفاقيات وتطبيقاتها، لا يتعلق بالنوايا والرغبات ولا بنمط الأداء السياسي أو البراعة في التفاوض وتفسير النصوص.. إنما يتعلق، أساسا، بإطار الحل الذي تحدده الاتفاقيات، مرجعية هذا الإطار (بحسب قرارات الشرعية الدولية أم بمعزل عنها)، بالطرف أو الأطراف الضامنة، بنسبة القوى عند التنفيذ واتجاه تطورها بعد ذلك.. وفي الحالة الموصوفة، فهو إطار حل محكوم للسقف الإسرائيلي، بمعزل عن النوايا الذاتية والادعاءات المضللة. وإذا أخذنا بالاعتبار ان نسبة القوى هذه تدهورت في سياق مفاوضات مديدة بسقوف زمنية «غير مقدسة»، مفاوضات متعاقبة المراحل، تنطلق كل واحد منها من التنازلات التي سبقت.. لاتضحت، وكان من المفترض ان تتضح سلفاً، المخاطر البالغة للعملية السياسية التي انخرطت فيها القيادة الرسمية الفلسطينية (فريق أوسلو) على الحقوق والقضية الوطنية التي بات الشعب يتلمسها الآن ومعه أوسع القوى والأوساط.

وبشيء من التدقيق يتضح انه فيما يتعلق بالمفاوضات حول ترتيبات «المرحلة الانتقالية» (فاقدة الصلة بمرجعية قرارات الشرعية الدولية)، فإن الإلتزامات التي يفرضها الاتفاق على الطرف الفلسطيني المنخرط فيه: وقف المقاومة والالتزام بقمعها، التخلي عن الانتفاضة، التعاون الأمني، التسليم بالتبعية الاقتصادية الكاملة، تجميد المطالبة بالجوانب الجوهرية من الحقوق الوطنية حتى مفاوضات الوضع الدائم، التعاون مع إسرائيل لتطبيع علاقاتها مع العالم العربي.. إن هذه الالتزامات أدت وتؤدي إلى تجريد الطرف الفلسطيني من معظم اشكال ووسائل الضغط المؤثرة على الاحتلال، وإلى تقويض لأركان البرنامج الوطني المشترك بما يسببه من انقسام سياسي عميق، هذا فضلا عن تمزيق التنسيق العربي، لقد مكّن هذا إسرائيل وما زال، من أن تفرض على طرف فلسطيني ضعيف مفهومها الخاص لترتيبات المرحلة الانتقالية على قاعدة اعتصار أقصى ما يمكن من تنازلات والالتزام بأقل ما يمكن من استحقاقات.

أما بالنسبة لقضايا الوضع الدائم التي تشكل جوهر القضية والحقوق الوطنية

الفلسطينية (القدس، اللاجئون، المستوطنات، المصير النهائي للضفة والقطاع..)، فإن الاتفاق الذي يؤجل البدء بالتفاوض حولها لمدة سنتين (انقضت حتى الآن أربع سنوات دون أن تبدأ) هو تأجيل للمفاوضات وليس لمراكمة الوقائع التي تؤثر بنتيجتها. والذي يراكم هذه الوقائع هو إسرائيل بطبيعة الحال حيث يوفر لها هذا التأجيل، في ضوء غياب أي اتفاق يقيدها ونسبة قوى راجحة لصالحها، الإمكانية لأن تقرر سلفا بجانب وتؤثر على نحو واضح بجانب آخر في القضايا المطروحة «نظريا» للتفاوض، من خلال خلق وقائع على الأرض: تهويد القدس، تكثيف الاستيطان وتوسيع نطاقه، تعزيز مواقعها الدولية، تبهيت الإلتزام الدولي بإزاء حقوق الشعب الفلسطيني وبداية تآكل في قرارات الشرعية الدولية، الشروع بفتح بوابات التطبيع.. لقد حول اتفاق أوسلو الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة وهي أراض محتلة بحكم قرارات الشرعية الدولية إلى «أراض متنازع عليها». الأمر الذي يضفي، ضمناً، شرعية على مطالبة إسرائيل بهذه الأراضي ويؤسس لتقسيمها اللاحق بين طرفين أقواهما هو إسرائيل.

في ضوء ما ذكر يبقى السؤال: لماذا أقدمت القيادة الفلسطينية الرسمية المتنفذة في قرار منظمة التحرير الفلسطينية على ولوج هذا الطريق الوعر؟

لقد انطلقت حركة التحرر الوطني الفلسطينية المعاصرة في مطلع الستينات بقيادة نخب منبثقة من شرائح البرجوازية الوطنية والوسطى، في سياق وضع دولي شهد صعودا لحركات التحرر الوطني التي تقودها البرجوازية الوطنية في ظل التوازن الدولي الذي أحرزه الاتحاد السوفييتي، وهو في أوج ازدهار تجربته حينذاك، في مواجهة الحلف الإمبريالي. ولكن المتغيرات العميقة التي طرأت على بنية العالم الرأسمالي في السبعينات والثمانينات، باتجاه العولمة المتزايدة، والتدويل المضطرد لرأس المال، كانت تنطوي على تعمق السمات الكومبرادورية للبرجوازيات القائدة لحركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث وميلها إلى إعادة الاندماج من موقع التبعية بالنظام الرأسمالي العالمي.

وفي سياق هذا التحول، وبفعل تعمق تشابك المصالح بينها وبين البرجوازيات

الكومبرادورية العربية ورأس المال الاحتكاري في المراكز الإمبريالية، بدأت الشريحة اليمينية المهيمنة على مركز القيادة في الحركة الوطنية المؤطرة في م.ت.ف. تبدي منذ مطلع الثمانينات ميلا واضحا نحو التساوق مع مخططات التسوية الأميركية التي تحددت معالمها حينذاك في اتفاقيات كامب ديفيد ومشروع ريغان، وتتجه نحو البحث عن نقاط تقاطع تضمن لنفسها، ولما تمثله من مصالح طبقية ضيقة، موقعا ما في إطار هذه المخططات. غير أن ميزان القوى الذي كان قائما داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، في ظل التوازن الدولي والإقليمي الذي سبق نهاية الحرب الباردة، بقي يشكل قيدا على هذه الشريحة اليمينية ويلجم اندفاعها نحو خيارها الفئوي الأناني ويملي عليها مسايرة الاجماع الوطني القائم على البرنامج الوطني المشترك.

مطلع التسعينات شهد انهيار التوازن الدولي بانتصار الحلف الامبريالي في الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي واندفاع الولايات المتحدة نحو استغلال زعامتها للحلف الإمبريالي المنتصر وتوظيفها في محاولة إقامة «نظام عالمي جديد» ذي قطب واحد يستكمل ويكرس هيمنتها الكونية، كما شهد اختلال التوازن الإقليمي في المنطقة بفعل نتائج حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن العربي الرسمي، مما شكل فرصة انتهزتها واشنطن للاندفاع نحو مشروع إقامة نظام اقليمي شرق أوسطي جديد يشكل ركيزة من ركائز النظام الدولي الجديد الذي تسعى إلى فرضه على العالم.

الزلزال الذي غيّر وجه العالم بفعل هذه التحولات، أدى إلى تغيير عميق في خارطة اصطفافات القوى الإقليمية والطبقية في المنطقة العربية، انعكس بدوره على توازنات القوى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية. في ظل هذا الوضع باتت الشريحة البيروقراطية الكومبرادورية المهيمنة على مركز القرار في م.ت.ف. ترى مصيرها ومصالحها وثيقة الارتباط بمحاولتها الانخراط، من موقع التبعية، في الترتيبات الأميركية لنظام اقليمي جديد، وبالبحث لنفسها عن موقع - مهما يكن متواضعا وتابعا - في إطار هذه الترتيبات، حتى لو كان ذلك يعني التفلت من قيود

الإجماع الوطني وفك الائتلاف الوطني القائم في م.ت.ف. وإلغاء البرنامج المشترك، وبات الاختلال في ميزان القوى الدولي والإقليمي يمكنها من التفلت من كل هذا والاندفاع نحو خيارها الفئوي الأناني الخاص رغم ما ينطوي عليه من مخاطر تتهدد الحقوق والقضية الوطنية.

لم يكن الاختلال في ميزان القوى الدولي والاقليمي هو الذي يضع الشعب الفلسطيني أمام خيار إجباري وحيد هو خيار الانخراط في عملية التسوية الأميركية بشروطها المجحفة. إن انهيار التوازن الدولي القديم لم يفُض بعد إلى تشكل نظام عالمي جديد. إن إعلانات واشنطن بهذا الشأن ومحاولاتها لفرض هذا النظام تصطدم بمقاومة ملموسة في بقاع عديدة من العالم، كما تصطدم بالتناقضات التي تتفاقم بين الأقطاب داخل الحلف الإمبريالي نفسه. وفي منطقتنا كان ولا يزال واضحا أنه، رغم الخلل في ميزان القوى الدولي والإقليمي، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية بقيت تحتفظ بعامل قوة رئيسي ينبثق من قدرتها على تعطيل مسار الحل الإسرائيلي ـ الأميركي ما لم يستجب للحقوق الوطنيه المشروعة للشعب الفلسطيني، فبدون حل فلسطيني - إسرائيلي لا سبيل إلى فتح الطريق لحلول عربية - إسرائيلية يرتكز إليها النظام شرق الأوسطي الجديد.

إن التفريط بعامل القوة هذا بفتح الطريق أمام الحل الإسرائيلي ـ الأميركي من خلال التسليم باتفاقيات أوسلو، لم يكن خيارا إجباريا يمليه الخلل في موازين القوى الدولية والاقليمية، بل لقد كان انعكاساً للمصالح الأنانية الضيقة للشريحة البيروقراطية - الكومبرادورية المتلهفة للإندماج من موقع التبعية في ترتيبات النظام شرق الأوسطي الجديد، والتي وجدت في خلل التوازن الدولي الإقليمي فرصة للتخلص من موجبات والتزامات الائتلاف الوطني والإفلات من البرنامج المشترك.

ضمن هذه الأجواء والتقديرات بما تعكسه من مصالح طبقية وخيارات اجتماعية وسياسية أقدمت القيادة الرسمية المتنفذة في م.ت.ف. على قرارها الذي افتتح مرحلة نوعيا مختلفة في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني، وذلك بالتوقيع

على اتفاق أوسلو والانخراط بالعملية السياسية التى ترتبت عليه.

والآن بعد مضـي أكثر مـن أربـع سنوات علـى إطـلاق هذه العمليـة تـأتي تطورات الأحداث في المنطقة وعلى الصعيد العالمى وما ذهبت إليه الاتفاقيات المشتقه من اتفاق أوسلو الأساس (حول اعلان المبادئ) وتطبيقاتها، لتدحض مقولة: أوسلو الخيار الوحيد أو أوسلو الممر الإجباري. إن وقائع الحياة تؤكد أن أوسلو، صيغة وتطبيقاً، لم يكن خياراً وحيداً ولا ممراً اجبارياً، بل كان الخيار الأسوأ للجانب الفلسطيني، حتى في ظل الظروف الفلسطينية والإقليمية والدولية التي سادت حينذاك.

(2)

اتفاقات أوسلو من حزب العمل إلى الليكود أربع سنوات من المسار المتعثر

١- وفَّر اتفاق أوسلو وضعاً قوياً ومريحاً، إقليمياً ودولياً، للحكومة الإسرائيلية بقيادة حزب العمل ورئاسة اسحق رابين، لكي تمضي على المسار الفلسطيني في مراكمة الوقائع السياسية والخطوات العملية التي تسمح لها، إلى حد بعيد، بفرض تصورها للحل الدائم. وهو حل قائم، بحده الأدنى، على ضم القدس الكبرى والكتل الاستيطانية كثيفة السكان أو ذات الموقع الحيوي والمناطق المحاذية «للخط الأخضر»، وتعيين غور الأردن حدوداً آمنية لاسرائيل، ووضع اليد على مصادر المياه، ومنع اللاجئين والنازحين من العودة تنفيذاً لمخطط التوطين.. وانطلاقاً من هذا الحد الأدنى، أبقت حكومة حزب العمل قضايا رئيسية مفتوحة على بحث لاحق، ومنها الوضع السياسي للكيان الفلسطيني على جزء من الأراضي المحتلة عام ٦٧ (الذي سيكون حتماً منقوص السيادة) ونطاق ولايته والإطار الذي سوف ينظم وضعه إقليمياً (باتجاه الأردن واسرائيل).

وفي هذا السياق فرضت الحكومة الإسرائيلية جدولتها الخاصة لتنفيذ بنود الاتفاق بدعوى أن سقوفه الزمنية «غير مقدسة» (فتأخر الإنسحاب من المدن الست في الضفة ١٨ شهراً، وإعادة الإنتشار في الخليل ١٢ شهراً.. ودفعت هذه الحكومة نحو تفريع المفاوضات والاتفاقات ضمن فترة الترتيبات الانتقالية (بلغ عددها حتى اللحظة تسعة اتفاقات).. ورحّلت عملياً العديد من القضايا الانتقالية إلى جدول أعمال الوضع الدائم (النازحون، المياه، الاحتفاظ بالإدارة المدنية التابعة للحكم العسكري الإسرائيلي..).. ورفعت حكومة حزب العمل من وتيرة الاستيطان (تمت مصادرة ٣٥٠ ألف دونم من أرض الضفة وازداد المستوطنون بنسبة ٥٠٪ في

الفترة بين ٩٣ و ٩٦)، وسرّعت بإجراءات تهويد القدس وتوسيع حدودها بالتواصل مع المستوطنات المحيطة ..

وفي كل هذا استفادت حكومة حزب العمل من تراجع الضغط الفلسطيني (نضال انتفاضي مرتكز إلى ائتلاف وطني وبرنامج مشترك)، والإقليمي (الذي سرعان ما اندفعت بعض أطرافه إلى التطبيع بدعوى الحل المنجز فلسطينيا وبغرض إسناد تقدم هذا الحل: تبادل مكاتب المصالح، انعقاد المؤتمرات الاقتصادية والاقليمية سنويا..)، والدولي (تراجع في دور الأمم المتحدة وبداية تآكل في قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، اتساع دائرة تبادل التمثيل الدبلوماسي وافتتاح السفارات في إسرائيل ..).

وأعطى هذا الانفتاح الدولي الواسع على حكومة رابين دفعة قوية للاقتصاد الإسرائيلي، فتدفقت الاستثمارات الخارجية، وفتحت أسواق جديدة أمام السلع الإسرائيلية، وانتعش قطاع السياحة. وتعززت في ظل حكومة حزب العمل العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية على كافة الصعد (عسكرية، أمنية، واقتصادية..). أما الواقع الاقتصادي فى الجانب الفلسطيني فقد شهد، بالمقابل، مزيداً من التدهور والانحدار حيث التراجع المتواصل في الناتج المحلي والقومي الإجمالي والزيادة المضطردة في معدلات الفقر والبطالة والكساد الإنتاجي وانهيار العديد من المشاريع الإنتاجية الوطنية.

٢ـ وكان لابد لهذه السياسة القائمة، تحت مظلة أوسلو، على الاستيطان والتهويد تمهيداً للضم أن تصطدم بالتطلعات والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. هذا ما وقع في فترة رئاسة رابين، واستمر بعد أن آلت رئاسة الحكومة إلى بيريس، حيث بددت الوقائع السياسية (على امتداد نصف السنة التي استغرقتها ولايته) الأوهام التي أشيعت حول سياسته السلمية ومزاعمه الديماغوجية بشأن تفضيل السلام على النجاح في الانتخابات: تأجيل الانتشار في الخليل من ٩٥/١٢ إلى ٩٦/٣، ومن ثم إلى ما بعد انتخابات الكنيست (٩٦/٥) ـ مراعاة لمصالح غلاة

المستوطنين في المدينة - التغطية على إعادة الانتشار في المدن الست في الضفة تجاه اليمين والأوساط الإسرائيلية المتطرفة من خلال إظهار القبضة الحديدية - اغتيال المهندس يحيى عياش - سياسة الغلق والحصار المتشددة - عملية عناقيد الغضب ضد لبنان ومجزرة قانا التي أسفرت عنها - مواصلة الضغط على م.ت.ف. لإلغاء الميثاق قبل انتخابات الكنيست ورئاسة الحكومة..

ولو قيّض الفوز لبيريس في هذه الانتخابات، فإن جميع المؤشرات تؤكد انه كان سيتوجه نحو إقامة ائتلاف مع القوى الدينية وربما تشكيلات يمينية أخرى، لضمان «أغلبية يهودية» تمكنه من تجاوز (أو التخفيف من وطأة) القيد التحالفي الذي كان مفروضا عليه في الحكومة (مع ميريتس) وفي الكنيست (مع الأصوات العربية من خلال ما يسمى «بالكتلة المانعة»)، مما يعني انتهاج سياسة متصلبة تجاه الملف التفاوضي بجانبيه الانتقالي والدائم. وهذا ما أفصح عنه بيريس على أية حال من خلال الإعلان عن مخططه في الاستيطان والتهويد والضم. وإمعانا في التوجه نحو اليمين، فقد وعد بيريس بإخضاع أي اتفاق يتم التوصل إليه، على المسارين الفلسطيني والسوري، للاستفتاء الشعبي، مما يعني وضع الملفين تحت رحمة الناخب الإسرائيلي المتأثر بالدعاية اليمينية المتطرفة.

٣- إن مجيء تحالف الليكود مع اليمين المتطرف إلى الحكم نتيجة انتخابات الكنيست (أيار ٩٦) لم يقطع فجأة مع مسار أوسلو ليزج الاتفاق في مأزق، بل فاقم هذا المأزق - القائم أصلا - باتباعه سياسة أكثر تشدداً انسجاماً مع برنامجه من جهة، ومن جهة اخرى، لأن روزنامة أوسلو كانت تضع الحكومة الإسرائيلية، أمام استحقاق جديد هو إعادة الانتشار على ثلاث مراحل في الضفة الغربية ابتداءً من أيلول ٩٦ تنتهي بسقف أيلول ٩٧.

وهذا الاستحقاق (المترتب على الحكومة الإسرائيلية) يختلف نوعيا عما سبقه: فهو يختلف عن إعادة الانتشار في غزة التي تقع خارج مشروع إسرائيل الكبرى، وعن إعادة الانتشار في أريحا التي تشكل الممر مع الأردن في التسوية الدائمة (حسب

مشروع آلون)، وعن إعادة الانتشار في المدن الست في الضفة التى تحيل إلى مسؤولية السلطة الفلسطينية سكانا (٦٠٪ من سكان الضفة باستثناء القدس)، وليس أرضاً (المدن تشكل حوالي ٣ ٪ من مساحة الضفة). إن استحقاق إعادة الإنتشار في الضفة الغربية يدور حول الأرض التي هي جزء من أرض مشروع إسرائيل الكبرى والتي لا يختلف الحزبان الأكبر من طيف الأحزاب الإسرائيلية (العمل والليكود) حول مستقبلها إلا من زاوية المساحة التي ينبغي ان تشملها (٤٥ ٪ من الضفة أم ٥٨ ٪ مع الإشارة إلى سيولة المواقف في الحزبين بإزاء هذه النسب).

وبما أن موضوع الصراع يدور أساساً حول الأرض وليس السكان الذين تسعى إسرائيل للتخفف من عبئهم (على الصعيدين الأمني الداخلي والإداري الاقتصادي) من خلال مشروع الحكم الذاتى، فإن تفاقم أزمة اتفاق أوسلو لا ينبغي أن تحصر بحلول الليكود مكان حزب العمل، بل أيضاً بنمط ونوعية القضايا المطروحة على جدول أعمال التسوية، بعد أن دخلت مرحلة ترتب استحقاقات جوهرية على إسرائيل: في المدى القريب مفاوضات الوضع الدائم، وفي المدى المباشر القضايا المتبقية من المرحلة الانتقالية وبخاصة مسألة إعادة الانتشار في الضفة.

إن رقعة إعادة الإنتشار في الضفة التي لم يحددها انفاق أوسلو ٢ (١٩٩٥/٩/٢٨) إلا من زاوية ما تستثنيه (القدس، المستوطنات، المواقع العسكرية، الحدود)، إن هذه الرقعة تشمل بأقله ٥٠٪ من مساحة الضفة الغربية من المفترض أن تنتقل مسؤوليتها إلى السلطة الفلسطينية التي تنطلق من هذا «المكسب» للتفاوض مع إسرائيل حول قضايا الوضع الدائم ومن بينها مساحة الكيان الفلسطيني. علماً أن هذه المساحة (في وضعنا الفلسطيني بالتحديد) ليست معطى جغرافيا بحتاً، بل هي الأساس في تحديد السمات السياسية ـ القانونية ـ السيادية لهذا الكيان (جزر ضامرة ومتناثرة، أم مساحة متماسكة ومترابطة تخلق من خلالها وشائج الوحدة الاقتصادية والسياسية والمجتمعية..).

٤ـ حكم ذاتي مقطع الأوصال على جزء من الأراضي المحتلة عام ٦٧ مع

ضم باقي هذه الأراضي وفي المقدمة القدس الكبرى إلى إسرائيل. التوطين للاجئين. المسؤولية الأمنية العليا لإسرائيل.. هذه هي العناوين العريضة المشتركة بين الأطراف الرئيسة في حكومة تحالف اليمين الإسرائيلية، التي تندرج تحتها الخطط المحددة وبدائلها (حكم ذاتي موسع، دولة «ناقص»، مشروع آلون «زائد»، وضع سيادي مميز لقطاع غزة..)، والتي تطرح نفسها بقدر ما يتقدم الحل التصفوي ضمن ما تتيحه نسبة القوى.

على هذه الخلفية افتتحت حكومة نتنياهو عهدها بسياسة استيطان وتهويد واسعة وذات طابع استفزازي (نفق المسجد الاقصى، جبل أبو غنيم..). وضغطت لمراجعة اتفاق الخليل، فتم التوصل إلى اتفاق جديد (١٩٩٧/١/١٧) لم يقتصر على تعديلات لصالح إسرائيل على ما سبق إقراره مع حكومة بيريس بخصوص إعادة الإنتشار فى المدينة، إنما تجاوز موضوعه لإجراء تعديلات نحو الأسوأ على اتفاق أوسلو ٢، تعديلات تضعنا عمليا أمام اتفاق آخر ليس من قبيل المبالغة تسميته باتفاق أوسلو ٣.

وفي إطار هذا الإتفاق تم تأجيل استكمال إعادة الانتشار لمدة سنة، وترك تحديد مساحة كل مرحلة من مراحله لإسرائيل وحدها بعد أن كان شأناً تفاوضيا. وأدرجت القضايا العالقة من المرحلة الانتقالية بعد أن حذف بعضها (النازحون، استكمال إحالة صلاحيات الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية..)، أدرجت هذه القضايا تحت عناوين ترتب على الجانب الفلسطيني وحده مسؤوليات والتزامات متصلة بأولوية الأمن الإسرائيلي.

إن القضايا العالقة من المرحلة الانتقالية (مرفأ غزة، مطار غزة، الممر الآمن..) لم تعد مطروحة على مستوى البحث بآليات تنفيذها، بل على مستوى البت بشأنها الذي يصادرها على القرار الإسرائيلي وحده. وتحت شعار «أولوية الأمن» و«التبادلية» (التي تعيد الأمور إلى أولوية الأمن مرة أخرى)، تضغط الحكومة الإسرائيلية بقوة لانتقال السلطة الفلسطينية من موقع التبعية (بسبب قيود

اتفاق أوسلو واملاءاته واختلال نسبة القوى بشكل فادح) إلى موقع العمالة (بالمعنى اللحدي للمصطلح).

إن إعلان الحكومة الإسرائيلية عن إعادة انتشار هزبل في مرحلته الأولى (١٩٩٧/٣/٧)، ونجاهل استحقاق المرحلة الثانية (١٩٩٧/٩/٧) بشكل كامل، واقتراح نتنياهو بتجميد مفاوضات المرحلة الانتقالية للانتقال إلى مفاوضات مكثفة حول الوضع الدائم... هي إعلان واضح عن انتهاء المرحلة الانتقالية عند بدء الاستحقاقات الجدية المترتبة على إسرائيل (تسليم الأرض باعادة الانتشار، ضمان الوحدة الترابية والمجتمعية بالممر الآمن، المرفأ والمطار). وليس المقصود من وقف المرحلة الانتقالية عند الحد الذي بلغته هو الانتقال إلى مفاوضات الوضع الدائم، بل إلى مرحلة استنزاف المجتمع الفلسطيني لإضعافه، وتكثيف الضغط على السلطة الفلسطينية «لتلحيدها» وتحويلها إلى رأس الحربة في مخطط الفتنة الداخلية، والتقدم في خطوات الأمر الواقع (الاستيطاني، التهويدي، التوسعي..) من أجل تحديد نتائج مفاوضات الوضع الدائم سلفا قبل أن تنعقد، فتأتي نتائجها ترسيما للوقائع التي سبقتها. من هنا، فإن النقاش حول أسبقية الحل الانتقالي على الدائم أو العكس هو، من الزاوية الفلسطينية، نقاش عقيم لأنه يقوم على افتراض وهمي قوامه استعداد الحكومة الاسرائيلية بالتخلي عن أجزاء واسعة من الأرض المحتلة.

لقد نحيت جانبا الهيكلية التفاوضية القائمة على مفهوم مرحلتين متعاقبتين (انتقالية تؤسس لبناء الثقة من أجل التصدي للقضايا الأكثر تعقيدا في النهائية) التي سادت حتى اتفاق الخليل بشكل او بآخر، ليحل مكانها مع استئناف المفاوضات (منذ مطلع تشرين أول ٩٧) هيكلية تفاوضية أخرى تقوم على التزاوج (أي التوازي والتداخل) بين الانتقالية والنهائية. وعلى هذا يترتب مايلي:

١- عمليا تأجيل الرئيسي من استحقاقات المرحلة الانتقالية المطروحة على اسرائيل للانتقال إلى البحث بقضايا المرحلة النهائية (نقول البحث بهذه القضايا وليس بالضرورة التوصل إلى حل لها).

٤- مع بقاء مفاوضات المرحلة الانتقالية كعناوين يجري بحثها في اللجان الثماني التى نص عليها اتفاق الخليل، تنتهى المرحلة الانتقالية كقضية قائمة بذاتها فتصبح منسوبة إلى مفاوضات المرحلة النهائية أو محالة إليها بجوانب رئيسية منها.

٥- إن المؤسسة السياسية الإسرائيلية (وبالتحديد بأحزابها اليهودية الممثلة فى الكنيست) شهدت بعد اتفاق أوسلو (معززا بمعاهدة وادي عربة) توجها نحو اليمين، ونحو مزيد من التصلب في معالجة قضايا التسوية (الانتقالية والدائمة) مع الفلسطينيين. وهذا يبرز بوضوح مخاطر اتفاق أوسلو الذي جرّد الجانب الفلسطينى من جميع الأوراق النفاوضية وأسلحة الضغط قبل انجاز الاتفاقات التنفيذيه للمرحلة الانتقالية (أوسلو ١، أوسلو ٢، اتفاقات نقل السلطات والصلاحيات المدنية..)، وقبل بدء مفاوضات الوضع الدائم. وأبقى بالتالي مسار العملية التفاوضية ونتائجها فى المقام الأول رهنا بمشيئة إسرائيل.

بعد مضي أربع سنوات على اتفاق «إعلان المبادئ» يتضح أن خيار أوسلو كان أسوأ ما كان يمكن الإقدام عليه. أنه لم يصبح الأسوأ بسبب حلول الليكود مكان حزب العمل في الحكومة الإسرائيلية وعلى رأسها، بل بسبب من بنيته ونسبة القوى التى ترتبت عليه. إن لليكود بالطبع برنامجه الذي يميزه عن حزب العمل وباقى الأحزاب، وتصوره الخاص للتسوية ولكيفية التعاطي مع عملية أوسلو كما أسلفنا. غير انه لم ينتقل بأوسلو من وجهة التقدم نحو الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني (كما يزعم فريق أوسلو الفلسطيني) إلى وجهة غلق الأبواب أمام هذه الحقوق.

لقد ظهّرت سياسة الليكود سلبيات اتفاق أوسلو، ثغراته القاتلة على نحو أوضح وسرّعت بمفاقمة أزمته. ومن خلال ذلك أسهمت في تعميق مأزق فريق أوسلو الفلسطيني الذي مازال يعتمد نفوذه الجماهيري أولا، رغم انحساره النسبى، على الوعود الوهمية بتطوير الحكم الذاتي إلى دولة مستقلة عاصمتها القدس. إن التصلب الإسرائيلي المتزايد يهدد بدفع هذا المأزق إلى نقطة حاسمة.

(3)

من أجل تجاوز اتفاقات أوسلو وكسر قيودها والتحرر من املاءاتها

إن وضعا بمثل هذا التعقيد الذي اشرنا إليه في ضوء المسار المتمادي نعثرا لعملية أوسلو ينطوي على مخاطر جمة، نظرا لمعرفتنا بالاستعدادات التكيفية العالية لفريق أوسلو الفلسطيني بحثا عن تسويات جديدة تنطوي على تنازلات اضافية، تسويات يقدمها إلى الشعب والرأي العام الفلسطيني باعتبارها أفضل الخيارات الممكنة، تماما كما كان عليه الحال عند التوقيع على اتفاقية أوسلو «حول إعلان المبادئ» وما تبعها من اتفاقيات.

ورغم ضيق الهامش المتاح له، فإن محاولات التكيف هذه ليست بعيدة عن خيارات هذا الفريق، ما لم تسلط عليه الضغوطات الشعبية والسياسية اللازمة. إن فريق أوسلو الفلسطيني يراهن بالدرجة الرئيسية على دور أميركي يكبح جماح التطرف في طموح القيادة الإسرائيلية دون أن يلغي من مخططه الدور الملحوظ لدولة إسرائيل باعتبارها الدولة الاقليمية المركزية في المنطقة والشريك الأكثر انسجاما مع الولايات المتحدة ومشاريعها للهيمنة المنفردة على المنطقة بثرواتها النفطية وأسواقها.

من هنا، فإن استراتيجية العمل السياسي على المستويات الفلسطينية والعربية والدولية ينبغي أن تستند أساسا إلى صد محاولات التكيف هذه واحتمالاتها والعمل على بناء عوامل الصمود في وجه سياسة حكومة إسرائيل وإدامة الاشتباك مع سياستها العدوانية والتوسعية بالتعاون مع جميع القوى الفلسطينية من خلال تصعيد نضال الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال والاستيطان وصولا إلى مستوى الانتفاضة الشعبية الشاملة.

وفي هذا الإطار تتدرج المساعي والجهود لاستعادة وحدة الصف انطلاقا من وحدة العمل في الميدان، وصيغة الائتلاف الوطني على قاعدة البرنامج المشترك، واعتماد استراتيجية تفاوضية أخرى على أساس قرارات الشرعية الدولية لتجاوز صيغة اتفاقات أوسلو وكسر قيودها والتحرر من إملاءاتها، استراتيجية تكفل المشاركة الدولية الأوسع في رعاية العملية السياسية وفي جهود تسوية الصراع الفلسطيني والعربى ـ الإسرائيلي، نقيض حالة الاحتكار التى نسودها بنتيجة التفرد الأميركي. إن هذا يطرح على جدول أعمال القوى الوطنية القضايا الرئيسية التالية:

١ ـ الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال

أ ـ طرحت «هبة النفق» في أيلول ٩٦ بجدية إمكانية تجدد الانتفاضة الشاملة وأكدت ان العوامل الموضوعية لذلك باتت تتراكم بفعل احتدام التنافض بين مصالح الشعب الفلسطيني وطموحاته الوطنية وبين استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي وسياسته التوسعية. لقد حسمت الوقائع بأن ما جاءت به نطبيقات اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية لا ينفي إمكانية تجدد الإنتفاضة، بل هو فقط يكسبها خصائص ومميزات جديدة ويملي وسائل وتكتيكات نضالية مختلفة نسبيا عن تلك التي ابتدعتها الانتفاضة الكبرى، انتفاضة السنوات السبع. وأتت «هبة الدفاع عن الأرض» مع بدء مشروع الاستيطان فى جبل أبو غنيم في آذار ـ نيسان ١٩٩٧، لنؤكد هذا الاستخلاص وبأن الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال والاستيطان تتحرك في مسار تصاعدي معقد، تتدرج هذه الهبّات في سياقها على طريق تجديد الانتفاضة الشعبية واستئنافها.

إن أحد جوانب الخلل الرئيسية لاتفاق أوسلو يكمن في كشف الجانب الفلسطبني على كل أشكال الضغط والابتزاز الإسرائيلي (استمرار الاحتلال واشتداد القمع وتوسع الاستيطان والخنق الاقتصادي..) وتجريده، بالمقابل، من عنصر القوة الأساس المتمثل بالانتفاضة الشعبية، التي لا غنى من توفير شروط تجددها باعتبارها حلقة الحسم لتجاوز العقبات التى زرعتها اتفاقات أوسلو أمام

إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولإعادة صياغة نسبة القوى في الصراع مع إسرائيل على قاعدة جديدة. إن الاحتلال هو عدوان مستديم بتعريف القانون الدولي وبحسب ميثاق الأمم المتحدة، والاستيطان والتهويد المتسع تحت مظلته بوتائر متسارعة هو تعبير عن أقصى درجات العنف التي تمارس على الشعب الفلسطيني الذي لا يملك حياله سوى النضال بمختلف الأشكال دفاعا عن أرضه وحقوقه في إطار ما كفلته قرارات الأمم المتحدة وكل المواثيق الدولية.

ب - إن الانتفاضة لم تنطلق بقرار سياسي فوقي كي تستأنف بقرار، فلها شروطها لتجديد انطلاقتها وفي المقدمة: استعادة الاجماع الوطني عليها كخيار، ونضج الحركة الجماهيرية ذاتها من خلال الصراع الذي تخوض. وفي هذا السياق يكتسى دور القوى السياسية أهمية كبيرة فى تأمين التوافق السياسي فيما بينها وبين مختلف القوى الاجتماعية حول الانتفاضة، وفي الإسهام بنضالاتها والمشاركة بتأطيرها وصياغة مطالبها و شعاراتها. وفي الظرف الحالي، فإن قيود اتفاقات أوسلو والتزاماتها الثقيلة تجعل من حسم هذا الخيار، بالنسبة لبعض القوى السياسية والاجتماعية، مسألة قد لا تقوى عليها راهنا.

وإلى أن تنعقد هذه الشروط وأبرزها: ارتفاع وتيرة الضغط الشعبي على هذه القوى نفسها، يصبح المطلوب منها عدم التصادم مع الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال أو أعاقتها ومحاولة إجهاضها. إن هذا ما ينبغي الاقتراب من الالتزام به في إطار الحوار بمختلف أشكاله (الشامل، الثنائى، متعدد الأطراف..)، خطوة هامة على طريق استعادة عناصر القوة الفلسطينية وتعزيز تماسك الصف الوطني، وعلى طريق بلورة استراتيجية نضالية فلسطينية موحدة تعتمد التعبئة الشعبية العامة لمواجهة التعنت الإسرائيلي بتحرك جماهيري شامل وموحد يتابع الطريق التي حددت معالمها «هبة أيلول» نحو استئناف مسيرة الانتفاضة بأشكالها الجديدة.

جـ - إن العامل الرئيسى الأول في تعزيز التعبئة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال يكون باتخاذ الإجراءات التي تكفل إزالة عوامل الاحتقان والتوتر المتفاقم في المجتمع الفلسطينى بسبب سياسات السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال وقف

الاعتقال السياسي وإطلاق سراح المعتقلين في السجون الفلسطينية، وتحريم امتهان كرامة المواطنين، وصون الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام التعددية السياسية، ومكافحة الفساد والرشوة والمحسوبية، ووقف تبذير وهدر المال العام (مال الشعب) على النفقات الجارية للجهاز البيروقراطي المتضخم وتوجيه الموارد المتاحة نحو إطلاق عجلة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

د - ولا يقل أهمية عما سبق في تعزيز التعبئة الشعبية الشاملة توحيد الصف في العمل المشترك من أجل القضايا الوطنية الكبرى التى هى موضع اجماع وطني شامل والاتفاق على بناء أطر وطنية جماهيرية شاملة توحد الجهود والطاقات من أجل: مقاومة الاستيطان، والدفاع عن عروبة القدس، والإفراج عن جميع الأسرى والمحتجزين في سجون الاحتلال دون تمييز ودون قيد أو شرط، والتصدي لإجراءات الإغلاق والحصار الاقتصادي ومنع التحول والتضييق على حرية التنقل والعمل من أجل توفير شروط تعزيز الوحدة السياسية والمجتمعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن بين القضايا الوطنية الكبرى التي ينبغي أن تكون موضع اجماع وطني شامل مسألة اللاجئين، حيث ينبغي مقاومة المحاولات الهادفة إلى تصفية قضيتهم والمساس بمكانتها من خلال بناء حركة جماهيرية مستقلة وموحدة للاجئين فى الوطن والشتات من أجل الدفاع عن مصالحهم وصون حقهم فى العودة التي يكفلها القرار ١٩٤.

٢- الموقف من المفاوضات

أ - إن مأزق المفاوضات المتجددة منذ الشروع بالبناء الاستيطاني في جبل أبو غنيم (١٩٩٧/٣/١٨)، يتفاقم حدة في ضوء إجراءات إسرائيل (الحصار، مصادرة أموال السلطة..)، وشروطها الابتزازية لاستئناف المفاوضات: تفكيك البنية التحتية «لمنظمات الإرهاب»، تطهير الشرطة من «الإرهابيين وإجراء اعتقالات وتسليم المطلوبين» لإسرائيل.. إن إسرائيل لم تعد تكتفي بالتعاون الأمني في الإطار الثلاثي (الأميركي - الإسرائيلي - الفلسطيني)، ولا بإقدام السلطة على

اعتقال مناضلين من بين صفوف المقاومة والمعارضة (وهو عمل مدان بشدة بمعيار تحريم الاعتقال السياسي، وينبغي التراجع عنه فوراً)، بل تطالب بوضوح بانتقال السلطة إلى موقع العمالة وانخراطها العملي في مخطط الفتنة الأهلية.

إن ما تطرحه حكومة نتنياهو، فعليا، ليس العودة إلى المفاوضات بعد تلبية الشروط المذكورة، ناهيك عن استئنافها ابتداءً من النقطة التي انقطعت عندها. إن ما تطرحه وتسعى إليه هذه الحكومة، من مدخل الضغط للاستجابة لهذه الشروط، هو خلق بنية تفاوضية أخرى، ينخفض فيها منسوب التفاوض إلى أدنى الممكن، بنية تلتف حول الاستحقاقات المتوجبة على الحكومة الإسرائيلية لترسي البحث عن قاعدة التسليم المسبق بإطار الحل التصفوي بسقف ما يسمى بالحكم الذاتي الموسع للسكان.

من هنا، الوهم المميت القائمة عليه سياسة اللهاث وراء مطلب استئناف المفاوضات كما عرفناها حتى اتفاق الخليل أو التوصل إلى اتفاقات تستكمله أو تقع في امتداده، فالحكومة الإسرائيلية ستبقى متمسكة بفرض الجانب الرئيسي من مشروعها لحل المسألة الفلسطينية، فهذا هو الأساس الذي تصب فيه مطالب التسليم والتفكيك والتطهير.. ومن هنا أيضا، عبث توسل المساعدة الأميركية لتجديد إطلاق العملية التفاوضية بأفق الخروج من المأزق السياسي أو التوصل إلى حلول متوازنة، فلا سبيل إلى ذلك سوى بإنطلاق الجانب الفلسطيني من نسبة قوى جديدة ترتكز إلى عنصري الائتلاف الوطني ضمن البرنامج المشترك، وحركة جماهيرية متصاعدة لمناهضة الاحتلال تترك تفعيلاتها إقليميا ودولياً وداخل إسرائيل نفسها بإنعكاسات مباشرة على الشارع والمجتمع.

على هذه الخلفية، فإن الرد التكتيكي والعملي الضروري على إسرائيل يكون بالإعلان عن تعليق المفاوضات القائمة على أساس اتفاق أوسلو في مرحلته الانتقالية وتجميد الالتزامات التي يمليها على الجانب الفلسطيني، وبخاصة وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، والإصرار على وقف مصادرة الأرض والاستيطان، والكف عن سياسة تهويد القدس كشرط لا غنى عنه من أجل استئناف المفاوضات.

ب - إن توجه حكومة نتنياهو لتوفير شروط بنية تفاوضية تقود إلى حل تصفوي لا يخرج عن إطار أوسلو كونه محكوم - أصلا - للسقف الإسرائيلي وبنسبة القوى المتولدة عن تنفيذه واستقرار تطبيقاته. لذلك تنطلق الحكومة الإسرائيلية بعد انقضاء أربع سنوات على عملية أوسلو من نسبة القوى التي نشأت عنها، لتحسينها في محاولة لفرض مشروعها. إن هذا لم يستوجب حتى الآن الإعلان عن وفاة أوسلو، والأرجح أنه لن يستوجبه طالما ما زالت الحكومة الإسرائيلية قادرة على عجن إطار اوسلو وقولبته بالشكل المؤاتي لها (رغم إدانة نتنياهو المتكررة لهذا الإتفاق باعتباره يقوم على مقايضة «الإرهاب» بالأرض، فتصاعد الإرهاب بعد تسليم جزء من الأرض. من هنا معادلته: تصفية «الإرهاب» بضم الأرض التي يلخصها شعار: الأمن والسلام والاستيطان معا).

هذه هي وجهة الجانب الإسرائيلي، فما هي وجهة الجانب الفلسطيني؟ اعتمادا على عناصر القوة الفلسطينية الآنف ذكرها، ينبغي طرح بنية تفاوضية معترضة استنادا الى منهج آخر (يختلف عن منهج السلطة) يؤسس لاستراتيجية تفاوضية جديدة تنطلق من استقلال وتمايز مفاوضات الوضع الدائم عما سبقها (بقضاياها المعروفة + اعتبار قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس للحل الدائم يوفر للمفاوضات مرجعية شرعية دولية تفتقر إليها مفاوضات المرحلة الانتقالية).

إن المنهج الآخر الذي يؤسس لاستراتيجية تفاوضية جديدة يرفض التداخل بكافة أشكاله مع مفاوضات المرحلة الانتقالية وقضاياها سواء لجهة نقل بعضها إلى جدول أعمال مفاوضات الوضع الدائم، أو تجميد تنفيذ التزامات إسرائيلية محددة (كإعادة الانتشار، أو الممر الآمن..) بدعوى انتظار نتائج هذه المفاوضات، أو عدم الإفراج عن هذه القضايا أو بعضها إلا مقابل إرساء وقائع الحل النهائي (كإعادة الانتشار أو مزيدا من «السخاء» في إعادة الانتشار مقابل تمرير قضايا معينة..). وعليه فإن هذا المنهج يرتكز إلى التالي:

١ - إن حلا متوازنا على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ يعني التفاوض السياسي الذي يكفل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الاراضي الفلسطينية

المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية «العربية» وقطاع غزة إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧)، وذلك تطبيقا لهذين القرارين ومبدا الأرض مقابل السلام الذي يتضمنانه.

٢ - إعادة قضايا مفاوضات الوضع الدائم إلى المرجعية الشرعية الدولية ذات الصلة وعلى قاعدة المطالبة بتنفيذها، وهذا يعني: التمسك بحقوق اللاجئين وفقا للقرار الدولي الرقم ١٩٤ الذي يكفل حق العودة، إبطال الضم الإسرائيلي للقدس العربية عملا بقرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٨ والعديد من قرارات مجلس الأمن التي اعتبرت القدس جزءا من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ تنطبق عليها بالضرورة أحكام القرار ٢٤٢، إلغاء البنية الاستيطانية ورحيل المستوطنين عملا بقرار مجلس الأمن الرقم ٤٦٥، وغيرها من القرارات.

٣ - اعتماد أسلوب التفاوض السياسي حول الوضع السياسي المستقبلي للأراضي المحتلة، وهذا يعني أن موضوعها هو الإنسحاب وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير عليها بما في ذلك بسط سيادة دولة فلسطين المستقلة على أرضه الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس العربية. إن هذا الأسلوب هو نقيض أسلوب التفاوض الفني عبر اللجان الذي يضيّع الموضوع السياسي الأساسي الذي هو الإنسحاب من الأرض وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير فوقها، التفاوض السياسي هو الذي يفتح على عمل اللجان الفنية لاحقا وليس العكس.

٤ - الارتكاز إلى الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال والاستيطان وعدم الانسياق وراء مطالب إسرائيل والخضوع لابتزازها بأولوية احتوائها وإجهاضها كونها تندرج في إطار العنف، إن الاحتلال هو العنف بعينه، والاستيطان هو العنف بمدياته القصوى، إن نضال الحركة الجماهيرية، وهو نضال شعبي وديمقراطي بامتياز، يؤسس لنسبة القوى في الصراع الدائر، فالمفاوضات تعكسها، ويأتي الأداء التفاوضي الجيد ليستخلص منها أقصى ما يمكن لصالح الحقوق الوطنية.

٥ - أيضاً، وفي سياق السعي للارتكاز إلى الحركة الجماهيرية، التسريع ببناء

حركة جماهيرية مستقلة وموحدة للاجئين في الوطن والشتات، تشكل ركيزة رئيسية من ركائز م.ت.ف. بهدف الدفاع عن مصالح اللاجئين وصون حقهم في العودة الذي يكفله القرار الدولي الرقم ١٩٤.

٦ - التقدم بثبات نحو وحدة الصف الوطني وتعزيز تماسكه على طريق استعادة الوحدة الوطنية والارتقاء بأشكالها، إن اعتماد استراتيجية تفاوضية جديدة بالمنحى المشار إليه، يشكل خطوة تاريخية حاسمة بهذا الاتجاه.

٧ - التفتيش عن جميع عناصر القوة داخل الوضع العربي بما في ذلك العودة إلى التنسيق الفعلي بين مختلف المسارات التفاوضية (الفلسطينية، السورية، اللبنانية) من أجل الدعم والإسناد المتبادل. وفي هذا الإطار ينبغي السعي لاستعادة التضامن العربي من خلال تفعيل مؤسساته وبخاصة القمة العربية في ضوء التعنت الإسرائيلي وتعطيله عملية السلام ونفسه العدواني في الاستيطان في الضفة الغربية والقدس وغزة والجولان والاحتلال في جنوب لبنان، وفي بعث سياسة التحالفات الأمنية والعسكرية في المنطقة مرة أخرى، الأمر الذي يقتضي بدوره إعادة إحياء معاهدة الدفاع العربي المشترك.

٣ - الحوار الوطني والعلاقات الوطنية

أ - إن اتجاهات العمل المار ذكرها ومجموع المهمات الكفاحية الجماهيرية التي تصب في المجرى العام للنضال الوطنى تصطدم، بدرجة أو بأخرى، بواقع الانقسام السياسي على خلفية الموقف والموقع من اتفاقات أوسلو. وليس متوقعاً لهذا الخلاف أن يُحسم في المدى المرئي. لكنه - وهذا معطى موضوعي مستجد - بعد دخول عملية أوسلو في مرحلة الاستعصاء لم يعد يلغى امكانية استعادة الائتلاف والإجماع الوطنى ضمن مسار معقد يختزل بقدر ما ترتفع عليه موجة الضغط الجماهيري. لذلك، وعلى ما يعكسه هذا الإنقسام من خلافات فعلية، فإنه لا يلغي إمكانية، إن لم يكن ضرورة، التوصل إلى وحدة صف مؤطرة بقواسم مشتركة بين أوسع القوى السياسية أمام ما يتهدد القضية الوطنية من مخاطر مباشرة بسبب سياسة الحكومة الإسرائيلية في تكثيف الاستيطان وتعجيل تهويد

القدس وغيرها من الإجراءات العدوانية في سياق هجوم واسع يهدف إلى استباق نتائج مفاوضات الوضع الدائم بفرض الأمر الواقع بالقوة وبسطوة الاحتلال.

إن الوحدة في الميدان كما تبدت إبان هبتي أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦ وآذار (مارس) ونيسان (ابريل) ١٩٩٧، بقدر ما عبرت عن حاجة وطنية ملحة، قدمت مثالاً وأشرت إلى وجهة التقدم نحو استعادة وحدة الصف الوطني. من هنا، اكتسبت وتكتسي الدعوة لإطلاق وتفعيل الحوار الوطني الشامل تلبية لهذه الحاجة زخمها على صعيد القوى والفعاليات الوطنية وجماهير الشعب بشكل عام. وفي هذا الإطار لم تشكل اجتماعات هيئة الحوار الوطني في نابلس في شباط (فبراير) ثم لقاء سكرتاريا الحوار في نيسان (ابريل) ١٩٩٧، أكثر من استجابة جزئية لهذه الحاجة، خطوة محدودة لم تتجاوز الحدود التي رسمتها لها السلطة الفلسطينية في التعاطي مع الحوار الوطني وفقا لاعتبارات تكتيكية آنية وحسابات قصيرة الأمد. وفي الجولات الحوارية الأخيرة (منتصف آب/ أغسطس) في غزة ورام الله لم يطرأ تطور يذكر على منظور السلطة إلى الحوار الوطني ووظيفته من حيث تغليب الاستخدام التكتيكي الآني على ضرورة التأسيس السياسي لقواسم مشتركة لاستعادة الاجماع الوطني.

ومع إدراكنا المسبق لأهداف السلطة الفلسطينية من استدعاء مجامع الحوار الوطني، فإن دعوتنا للمشاركة فيها، إنما تنطلق من موقع الاستعداد لتحمل المسؤولية الوطنية وتصليب الموقف الفلسطيني وحمايته من الرضوخ أو الاستجابة للمطالب والاملاءات الإسرائيلية والبحث عن قواسم مشتركة في مواجهة سياسة حكومة إسرائيل ومن أجل تنظيم أوضاع البيت الفلسطيني من الداخل وحمايته من مخاطر الفتنة الداخلية وتنظيم العلاقة بين السلطة والمعارضة على قاعدة احترام التعددية السياسية والحزبية والحريات العامة وحقوق المواطن وحق المعارضة في التعبير عن مواقفها ومعارضتها للاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل، وعدم التقيد بالتزامات السلطة المترتبة على هذه الاتفاقيات.

إن سياستنا، إزاء قضية الحوار الوطني، هي الاستمرار في الضغط على السلطة

وقيادة فتح لمواصلة الحوار، ووضع الأساسات السياسية المناسبة لعمل سكرتاريا الحوار الوطني واللجان المنبثقة عنها متسلحين بالمبادرة السياسية التي اطلقتها الجبهة الديمقراطية في شباط (فبراير) ١٩٩٧، بهدف التوصل إلى قواسم مشتركة بين جميع أطراف الحوار والوصول إلى برنامج للإنقاذ الوطني واستراتيجية نضالية وتفاوضية جديدة تتجاوز نهج أوسلو وبما يمكن من إعادة الاعتبار لمؤسسات م.ت.ف. الائتلافية ويضع حداً لسياسة الإنفراد والتفرد واحتكار القرار.

إن هذا الموقف يترتب عليه في المقام الأول مواصلة الضغط الشعبي على السلطة وتصعيده بمختلف الوسائل من أجل فضح سياسة التباطؤ والتقطع في الحوار والاستخدام التكتيكي قصير النفس ومن مواصلة وتفعيل العملية بما يمكن من تعجيل بلوغها أهدافها في استعادة وحدة الصف على أساس برنامج وطني مشترك.

ب - ليست العلاقات الوطنية والصيغ التحالفية القائمة، عموما، بالمستوى الذي يتطلبه الحوار الوطني ناهيك عن استعادة الإجماع الوطني. هذا ما يمكن استخلاصه بسهولة من خلال عرض الأطر التي تنظم العلاقات الوطنية، في الوطن والشتات، التي هي إلى هيئات تنسيق أقرب تستند في عملها إلى نقاط ومساحات تلاقي تتسع أو تضيق تبعا للظروف وطبيعة القضية المطروحة. إن العلاقات والتحالفات الوطنية، بواقعها الراهن ومستواها، ليست، ولا ينبغي أن تكون مفاجئة في ضوء:

١- إنفراط عقد الائتلاف الوطني داخل م.ت.ف. بعد انخراط فتح، أبرز فصائل هذا الائتلاف، في عملية أوسلو.

٢- واتجاه قطاعات هامة من البرجوازية الوطنية والفئات الوسطى إلى التسليم بهذا الواقع ومحاولتها التكيف معه.

٣- افتقاد اتجاه الإسلام السياسي غير المنتسب أصلاً إلى م.ت.ف - المؤسسة، إلى تراث وتقاليد وتجربة العمل الجبهوي والائتلافي العريض بالمعنى الاستراتيجي للمصطلح.

٤- تأثير التداخلات الإقليمية والدولية على السلطة وعلى عدد من الفصائل

والقوى في الوطن والشتات.

غير أن هذا المشهد الراكد للعلاقات والتحالفات الوطنية لا يعبر بدقة عن حقيقة ما يعتمل بداخل العمل الوطني توطئة وتمهيداً لحراك سياسي متجدد سوف يتسع تأثيره على الاصطفافات السياسية في سياق تعثر مسيرة التسوية ومحدودية الخيارات بالنسبة لفريق أوسلو الفلسطيني وضيق هامش المناورة أمامه. إن هذا ينبئ بإنفراج بطيء لكن تراكمي لأفق استعادة الإجماع الوطني، ليس أساساً من خلال الحوار، كما أسلفنا، الذي لا يتعدى كونه إحدى قنوات المواكبة السياسية، بل بفعل تصاعد الحركة الجماهيرية التي هي الأداة والحامل الرئيسي لاستعادة الإجماع الوطني.

إن هذا يطرح موضوع العلاقات الوطنية على مستويين: الأول يتوجه إلى جميع القوى السياسية بما فيها السلطة وفتح من أجل استخلاص قضايا العمل المشترك (مواجهة الاحتلال والاستيطان، شؤون المجتمع الفلسطيني..)، وإطاره هو مجامع الحوار الوطني، ولقاءات فصائل م.ت.ف. في الوطن وغيرها من الصيغ والأشكال. والثاني يتوجه إلى القوى المعارضة لاتفاق أوسلو من أجل استخلاص قاعدة أوسع للقاء تشمل، إلى ما ذكرناه، سُبل تجاوز اتفاقات أوسلو وكسر قيودها.. ومن الطبيعي ان تنشأ بين مختلف هذه الدوائر وفي داخلها، نظراً لطبيعة القضايا المطروحة، علاقات تقاطع وصراع، وعلاقات تكامل ونضال مشترك دونما اختزال أو إحلال.

وإذا كان هذا التوجه ينطبق بالأساس على الوضع في الوطن ويستجيب لطبيعة الخارطة السياسية والسياسية ـ الاجتماعية الموجودة بالفعل، فإن نفس المبدأ يسحب نفسه خارج الوطن، حيث هنا أيضا، ينبغي توفير شروط التقدم نحو تحقيق الإجماع الوطني بانتهاج سياسة منفتحة ومرنة في العلاقات الوطنية والتحالفية تغطي القوس الواسع الممتد من التوافق على المهمة الواحدة، مرورا بوحدة العمل في الميدان، وانتهاء بتشكيل أوسع المساحات السياسية المشتركة مع أعرض صف ممكن من القوى السياسية (منفردة أو متحالفة فيما بينها في أطر وصيغ معينة) والشخصيات والفعاليات السياسية والاجتماعية.

في كل هذا، تكتسي العلاقات الثنائية بين الجبهتين الديمقراطيـة والشـعبية فـي كل ساحات العمل الوطني ومجالاته أهمية خاصـة. إن تعـذر تطويـر صيـغ العمـل القيادي لا يعني اقتصار طموحنا المشترك على أشكال التعاون والتشاور والتنسـيق القائمة حالياً (وهي مثمرة ومفيدة من الزاوية الوطنية حيث تُدار بشكل جـدي)، بـل مواصلة الجهد لتوفير شروط تسمح بالتأسيس لما هـو أرقـى وصـولاً إلـى الصيغـة الاتحادية في الفترة القادمة. وفي هذا السياق يلعب العمـل الميدانـي المشـترك دوراً هامـا فـي تقليـص التباينـات وتركيز أسـس تجميـع الطاقـات وتوحيد الجهـود بيـن الجبهتين.

(4)

الترتيبات الإقليمية : العقبات والصعوبات

1- حققت اتفاقات أوسلو والمعاهدة الأردنية - الإسرائيلية الكثير من المنافع لإسرائيل، وفي ضوئها أخذ الاقتصاد الإسرائيلي يحقق قفزات مهمة إلى الأمام ويغزو العديد من الأسواق ويجتذب الكثير من الاستثمارات الاجنبية مستفيداً أيضاً من رفع المقاطعة العربية من الدرجة الثانية والثالثة بل واشكال من التطبيع المباشر، وأنجزت إسرائيل اتفاقيات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة بشكل خاص واتفاقيات عسكرية واستراتيجية مع الأخيرة رفعت مستوى الشراكة الاستراتيجية الأميركية - الإسرائيلية إلى مرحلة نوعية جديدة. هذا فضلاً عن الاتفاق العسكري الإسرائيلي - التركي الذي ترعاه الإدارة الأميركية وتدفع من أجل تحويله إلى نواة صلبة لنظام الأمن الإقليمي في المنطقة.

وعلى الرغم من بعض مظاهر التراجع فى معدلات نمو الاقتصاد الإسرائيلي أو الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل بفعل ما تولده سياسة حكومة نتنياهو العدوانية التوسعية من عدم استقرار، فهذه الحكومة تراهن على قدرتها في التغلب على مظاهر التراجع هذه من خلال شراكتها مع الولايات المتحدة والدعم اللامحدود الذي يقدمه لها الكونغرس الأميركي، كما تراهن من خلال سياسة التشدد والقمع والحصار والعقوبات الجماعية التي تمارسها ضد الجانب الفلسطيني على دفعه إلى خفض مستوى مواقفه ومطالبه وتوقعاته كأساس ضروري يمكنها من الإمساك بزمام المبادرة لإجراء اختراقات في المواقف العربية، ولاحتواء دور القوى الدولية بما فيها دول الاتحاد الأوروبي ضمن الحد الأدنى من الفعل والتأثير.

لا شك أن سياسة حكومة نتنياهو قد أفقدت المكاسب المحققة في السنوات الأخيرة بعض قوة اندفاعها، فهذه الحكومة التي وعدت بالأمن والسلام والتوسع

الاستيطاني وبعهد من الرخاء الاقتصادي أخلفت بوعدها فى مجال الأمن حيث تساوت مع حكومة حزب العمل، وكذلك في مجال الرخاء الموعود حيث تراجع النمو في الناتج المحلي إلى أدنى المستويات وارتفعت معدلات البطالة والتضخم، غير ان هذا كله لا يشكل عاملا ضاغطا على هذه الحكومة لمراجعة موقفها في التسوية على مختلف المسارات، لأن مثل هذه المراجعة تعني بداية انهيار مشروعها فى تسوية تضمن من خلالها المعادلة المشار إليها (أمن + توسع + سلام) وفرض القبول بدولة إسرائيل كقوة اقليمية مركزية فى نظام اقليمى شرق أوسطي يتشكل أساسا بالشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وبناء محور إسرائيلي - تركي، وإسرائيلي - أردني بمساحات مشتركة بين المحورين.

أما الولايات المتحدة، فإنها لا ترى في هذه السياسة التي يسير عيها الائتلاف اليميني الحاكم فى إسرائيل تهديدا لاستراتيجيتها، بل مرتكزا لمزيد من بسط هيمنتها على المنطقة التي تشكل سوقا ضخمة للصناعات العسكرية وللبضائع الاستهلاكية وغيرها ومصدرا رئيسيا للطاقة. وفي إطار مشروعها للنظام الإقليمي تشكل إسرائيل رصيدا لا بديل عنه في الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة، إن تاريخ العلاقات بين البلدين يشهد أن الدور الإسرائيلي يمكن أن يتنوع وتتبدل وظائفه، لكنه يبقى دورا أساسيا في الاستراتيجية الاميركية فى المنطقة. وفي هذه المرحلة تحديدا، مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية، فقد بات مطلوبا إدماج اسرائيل في المنطقة لتقوم بدور اقتصادي سياسي مكمل للدور العسكري الذي دأبت على القيام به منذ نشأتها فى خدمة السياسة الإمبريالية. إسرائيل، من جهتها، تدرك ذلك وتبني عليه سياستها بعيدة المدى وتراهن على النجاح من خلال تقديم الخدمات لمخطط الهيمنة الأميركية، وترى في طبيعة التسوية السياسية للصراع فى المنطقة التي لا تنطوي على تقديم تنازلات إقليمية ذات شأن، مدخلها كشريك في هذا المخطط الأميركي.

النظام الإقليمي الذي تسعى حكومة نتنياهو إلى فرضه بتمايز عن الذي دعا إليه فريق بيريس، فهو نظام قادر على الصمود على قدميه كمشروع استعماري

في أوساط المجتمع الإسرائيلي الذي نما فيه نفوذ اليمين بمختلف تشكيلاته، هذا المجتمع الذي فتحت اتفاقات أوسلو والمعاهدة الإسرائيلية ـ الأردنية والتطبيع المحرز شهيته على العدوان والتوسع والضغط على الدول العربية بتسوية تنطوي عل تصفية المسألة الفلسطينية في إطار حكم ذاتي موسع وتجاوز على معظم الحقوق العربية، وتنطوي في الوقت نفسه على تسوية «للمشكلة الإسرائيلية» من خلال التسليم بدولة إسرائيل التوسعية وبدورها كقوة اقليمية مركزية تملك تفوقاً استراتيجيا وبنية صناعية وتكنولوجية متطورة.

٢- ضمن هذه الخطوط العامة على ماذا تقوم استراتيجية حكومة الائتلاف اليميني المتطرف لاكتساب موقع الدولة الإقليمية المركزية في النظام الإقليمي قيد التأسيس؟ إن العناصر التى تقوم عليها هذه الاستراتيجية تتحرك ضمن منظومة أفكار شائعة في أوساط اليمين واليمين الصهيونى المتطرف، وهي ليست موحدة بطبيعة الحال، لكنه بالإمكان اختزال تقاطعاتها الرئيسية وكما تعبر عن نفسها في الخط العام لحكومة نتنياهو كالتالى:

«إن عملية السلام التي قادها حزب العمل أضعفت إسرائيل وشلتها استراتيجيا، ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي تقوم عليه جعل إسرائيل تتراجع على مختلف الصعد، هذا المبدأ لن يحقق سلام مبني على شرق أوسط جديد، فالجهود التى بذلت منذ إطلاق التسوية لم تنجح، إن السلام يعتمد على طبيعة وسلوك المحيط، وهو محيط خطر مشكل من دول ذات أنظمة غير ديمقراطية وغير مستقرة، يسوده العنف والمنافسة. إن إسرائيل لا تملك السلطة ولا القدرة، رغم التنازلات التى أقدمت عليها، لأن تجعل السلام ملزما من طرف واحد.

لذلك لابد من اتباع أسلوب جديد لتحقيق السلام إنطلاقا من إعادة تعريفه والتركيز على أمن إسرائيل كأولوية وعنصر أساسى للسلام، وبديلا لمبدأ الأرض مقابل السلام ينبغي إحلال مبدأ السلام من خلال القوة (السلام مقابل السلام). من هنا الدعوة إلى السيطرة والتوسعية الإسرائيلية والتهيئة لنظام جديد مبني على السلام بالقوة وعلى إضعاف العالم العربي وزعزعة استقراره.

إن إسرائيل تملك فرصة تاريخية لأن تصوغ عملية سلام مبنية على قاعدة فكرية جديدة، تمكنها من استعادة زمام المبادرة الاستراتيجية (بدلا من الشلل الاستراتيجي الذي ساد في فترة حكومة حزب العمل)، ومن توفير مساحة مناورة رحبة للتعامل مع الطاقات والإمكانيات المتوفرة لتجديد إطلاق المشروع الصهيوني ضمن مساحة فلسطين الانتدابية مع أقل قدر ممكن من التنازلات الإقليمية (بديلا من الحل الإقليمي الوسط الذي يرفع رايته حزب العمل).

أما لجهة العلاقة مع الولايات المتحدة فينبغي أن تصاغ ضمن رؤية جديدة للشراكة بين الطرفين مبنية بالنسبة لاسرائيل على درجة أعلى من الاعتماد على الذات (عدم حاجتها إلى قوات أميركية، إدارة شؤونها بنفسها، عدم الارتباط بالمساعدات الاقتصادية المدنية الأميركية..)، شراكة لا تقتصر على النزاعات الإقليمية بشكل محدود، بل على رؤية مشتركة للسلام من خلال القوة بالمدى الإقليمي الأوسع (الذي يتجاوز الدائرة العربية المباشرة). إن الأولوية في النظام الإقليمي من هذا المنظور هي استراتيجية امنية تفتح على الأولويات الأخرى: الاقتصادية (أي الهيمنة الاقتصادية)، التطبيعية (أي التوسعية).. وفي هذا السياق يندرج التحالف العسكري مع تركيا وما يجري التحضير له على هذا المستوى مع الأردن».

٣- في ظل تصلب حكومة ائتلاف اليمين وتعنتها وإصرارها على أطماعها التوسعية على الخلفية التي أشرنا إليها، تتسع دائرة المقاومة لنظام اقليمي في الشرق الأوسط يفرد لإسرائيل موقع الدولة الإقليمية المركزية وترعاه الولايات المتحدة بفعل:

أ - إدراك العديد من الدول العربية لضعف وهشاشة موقعها في مثل هذا النظام.

ب - سياسة الحكومة الإسرائيلية التي تصر على حل تصفوي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والعربي - الإسرائيلي يقوم على ثلاثية الأمن والأطماع التوسعية والسلام.

جـ - الحفاظ على دور إسرائيل قوة اقليمية مركزية تبحث بالأساس عن حل للمشكلة الإسرائيلية في المنطقة من خلال حلف مركزي يقوم على التعاون

الأميركي ـ الإسرائيلي ـ التركي، دون أن تجد إسرائيل نفسها مضطرة لتسوية اقليمية على حساب أطماعها التوسعية.

وهكذا فإن مشروع الائتلاف اليميني الحاكم في إسرائيل لتسوية المشكلة الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط على حساب شعوب المنطقة ودولها آخذ يسهم في تسخين حركة الصراع على المصالح والمواقع والدور في مشروع النظام الإقليمي بين إسرائيل ودول المنطقة وفعالياتها الإقليمية بالذات. فهذه الفعاليات التى ليس بالضرورة ان تلتقي فيما بينها على معارضة أو على معارضة بنفس الدرجة لمشروع النظام الإقليمي وجوهره التفرد الأميركي بالهيمنة على المنطقة، إنما تلتقي بشكل مؤكد، على معارضة الدور المركزي الذي تلحظه واشنطن لإسرائيل في إطار هذا النظام الإقليمي.

إن سياسة حكومة ائتلاف اليمين تستثير ردود فعل معارضة إقليميا وعالمياً كما هو حال ايران في المنطقة ودول الاتحاد الأوروبي (فرنسا بخاصة) وروسيا الاتحادية والصين.. التي باتت ترى في مشروع الليكود خطراً على مصالحها في منطقة حيوية شكلت ولا زالت تشكل سوقاً ضخمة للصناعات العسكرية والسلع الصناعية والاستهلاكية ومستودعاً للطاقة لا غنى عنه. وفي هذا السياق يلاحظ أن الولايات المتحدة بسطت هيمنتها على العديد من الدول الخليجية التي تحولت إلى سوق أميركية، وهي تطمح إلى بسط سيطرتها وهيمنتها على جميع دول المنطقة في وجه المنافسة الأوروبية واليابانية والصينية ومنافسة الصناعة العسكرية الروسية، بما في ذلك العراق الذي كان فيما بمضى سوقاً أوروبية ـ روسية رئيسية تشارك فيها الولايات المتحدة بنسبة ٢٥٪.

٤ـ على خلفية هذه المصالح الاقتصادية والتجارية المتنافسة والمتصارعة تنطلق أوروبا (الاتحاد الأوروبي) في اعتراضها على سياسة واشنطن الشرق أوسطية من سعي الولايات المتحدة لاستبعادها عن أي دور سياسي فاعل في المنطقة بدعوى أنها الدولة الوحيدة التي تجمع بين عنصري النفوذ والثقة لدى الفعاليات الإقليمية، بينما تفتقد أوروبا إلى وسائل وإمكانيات النفوذ السياسي في

المنطقة بالمستوى الذي يقتضيه الوضع بتعقيداته. ومن المنظور الأوروبي، فإن ما يضاعف من مخاطر هذه السياسة القائمة على الاستئثار هو التالي:

أ - استعداد واشنطن في حال لم تؤد المفاوضات إلى نتيجة مقبولة لدى جميع الأفرقاء، للموافقة على أقل من حل شامل للصراع العربي - الإسرائيلي، حل ينطوي - بسبب التعنت الإسرائيلي - على تجاهل لمصالح سورية وفلسطينية جوهرية. إن حلا كهذا لن يقيض له الدوام.

ب - وفيما يتعلق بـ «عملية السلام» بين إسرائيل والفلسطينيين على نحو التخصيص، فالولايات المتحدة تهتم بالعملية التفاوضية في حد ذاتها أكثر مما تبالي بحصيلتها. وبالمقابل فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر المستوطنات غير شرعية، ويعبّر بوضوح عمّا يجب أن تُفضي إليه المفاوضات: دولة فلسطينية.

جـ - إن الولايات المتحدة باعتبارها ترعى عملية السلام يجب أن توجه الأفرقاء المتنازعين إلى هدف معين، عوض اكتفائها بإبقاء المفاوضات جارية فحسب، لاسيما إذا كان ميزان القوى غير متكافئ (كما هو الحال بشكل نافر بين إسرائيل والفلسطينيين). وبدون هذا التوجه لن تقود العملية إلى توازن جديد وقابل للتطبيق، بل إلى وضع متفجر في المنطقة.

د - إن الإدارة الأميركية الحالية لا تقوم بدور الوسيط النزيه، فهي متحيزة لإسرائيل، والمشكلة لا تكمن في هذا التحيز فقط، بل بارتباطه إلى حد بعيد بمسائل وحسابات داخلية أميركية (تمويل الحملات الانتخابية..) وإلى حد لا يذكر بقضية الشرق الأوسط.

إن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط لا تختزل كل مصالح الغرب بجميع أطرافه، بما في ذلك أوروبا، بمجرد أن تضمن التدفق الحر للنفط، وأمن القوى الصديقة، والحؤول دون تكاثر أسلحة الدمار الشامل.. وإن تكن هذه المصالح، ذات الطبيعة الإجمالية، ليست موضع خلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا، فإن الرؤى لما يحدد هذه المصالح وكذلك الأولويات مختلطة وأحياناً متنابذة، فإلى مصالح أوروبا الاقتصادية والتجارية المتأثرة سلباً جراء المنافسة الأميركية

المستفيدة إلى أبعد حدود من وزنها الاستراتيجي (العام والمحلي)، والمواجهات والاحتكاكات الناجمة عن ذلك (التي ليس بالضرورة أن تحسم باستمرار لمصلحة واشنطن، بمثال التحدي الذي رفعته بنجاح شركة توتال الفرنسية عندما فرضت مع شركة غاز بروم الروسية وبتروناس الماليزية استثمار ملياري دولار في حقول الغاز في ايران على الضد من قانون داماتو الأميركي الذي يحظر تجاوز الـ ٢٠ مليون دولار)، تملك أوروبا مصلحة حقيقية في التوصل إلى حل مستقر ومتوازن في الشرق الأوسط على قاعدة تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ أي مبدأ الأرض مقابل السلام وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، الأمر الذي يتسبب بخلافات مستمرة مع السياسة الأميركية.

٥- إن السياسة الأميركية تزج المنطقة في حالة مستديمة من عدم الاستقرار، مما يتناقض مع المصالح الأوروبية التي تنطلق من «الاستقرار الإقليمي» وهو مفهوم محوري يقع ضمن أولويات سياستها تجاه الشرق الأوسط لاعتبارات متعلقة بالجغرافية السياسية وتشابك المصالح وإنعكاس حالة عدم الإستقرار سلبا وبشكل مباشر على بلدان القارة، بما في ذلك قضايا الأمن والإرهاب والهجرة.. إن الاتحاد الأوروبي، إذ يدرك تفوق الدور الأميركي في المنطقة ونزوعه إلى مزيد من الهيمنة، يسعى إلى انتزاع الإعتراف بدوره السياسي الفاعل والمتميز في المنطقة إنطلاقا من مصالحه ونظرا لعلاقات أوروبا المتينة مع جميع دول المنطقة وشعوبها.

إن سياسة ائتلاف اليمين الحاكم في إسرائيل، وهي سياسة عدوانية توسعية، تعمل لفرض نفسها على حساب شعوب المنطقة ودولها، مما يؤدي إلى احتدام حركة الصراع على المصالح في الشرق الأوسط، ويفتح موضوعيا المجال أمام تقدم حلول وتسويات للصراع الدائر في المنطقة تراعي مصالح وأدوار القوى الدولية الكبرى، كما تراعي مصالح وأدوار القوى الإقليمية ويُستند إليها فى احتواء مشاريع الهيمنة الأميركية على المنطقة وصد مشاريع إسرائيل العدوانية التوسعية، وهذا ما تلحظه التطورات في مواقف القيادتين الروسية والصينية وفي مواقف الاتحاد الأوروبي بشكل عام والفرنسي بخاصة.

(5)

التسوية في مساراتها الثنائية والإقليمية
العمل العربي المشترك

١ - التسوية في مساراتها الثنائية والإقليمية

أ - لم تقتصر سياسة الحكومة الإسرائيلية على زج العملية التفاوضية مع الجانب الفلسطيني في أزمة مستعصية، بل سحبتها أيضاً على المفاوضات مع سوريا ولبنان، وفي هذا السياق شهد المسار السوري جموداً كاملاً وتعطيلاً للمفاوضات في ضوء الإصرار الإسرائيلي على استئناف المفاوضات بدون شروط مسبقة، الأمر الذي يعني نسف النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تفاوض مضن استغرق أكثر من أربع سنوات وانقطع في مطلع العام ١٩٩٦، بعد أن اجتاز شوطاً هاماً في بحث القضايا الجوهرية كما تبين لاحقاً، في ضوء استعداد رابين «الإفتراضي» الإنسحاب حتى خط ٤ حزيران ٦٧ بعد الحصول على السلام بكامل عناصره. صحيح ان هذه الأفكار لم تقدم من الجانب الأميركي باعتبارها مقترحات إسرائيلية مباشرة إلى سوريا التي لم تكن بدورها مستعدة، في حينها، لدفع ثمن المطالب الإسرائيلية وبالذات الترتيبات الأمنية.. لكن هذه الوقائع تلقي الضوء على جدية وعمق المفاوضات التي كانت تُدار في فترة رئاسة رابين الذي تبنى شعار (عمق الإنسحاب كعمق السلام).

وبالمقابل، فإن حكومة نتنياهو تطرح تارة شعار (الأمن مقابل السلام) أي فرض ترتيبات أمنية على سوريا مع إبقاء مسألة الإنسحاب غامضة، وأخرى (عمق الإنسحاب كعمق الأمن) أي أولوية الترتيبات الأمنية. الأمر الذي يؤكد ان قضية المفاوضات (واستتباعاً مسألة الإنسحاب من الأراضي السورية) ليست مطروحة جدياً على جدول أعمال الحكومة الإسرائيلية التي:

١- استصدرت مؤخرا من الكنيست بالقراءة الأولى قانون تحصين الجولان (والذي يشترط الأكثرية المطلقة للبت بوضعه يتبعها إستفتاء شعبي).
٢- ويشارك في ائتلافها «الطريق الثالث» (الذي خاض انتخابات الكنيست ببرنامج محوره عدم النزول من الجولان).
٣- أعلنت عن مضاعفة الاستيطان حتى العام ٢٠٠٠.
٤- وتواصل تنظيم حملة ضغط واسعة على الأسلحة السورية غير التقليدية (وهي التي تملك ٢٠٠ رأس نووي).
٥- وتسعى بكافة الوسائل تحدي سوريا وزعزعة استقرارها من خلال التحالف العسكري مع تركيا وغيرها من الخطوات.

استطاع لبنان بفضل صموده أن يوقف عدوان إسرائيل في نيسان ١٩٩٦ (حملة عناقيد الغضب)، وتوصل بدعم أوروبي ـ تحديداً فرنسي ـ إلى «تفاهم نيسان» الذي:

١- اعترف ضمناً بمشروعية المقاومة اللبنانية ضد الوجود الاحتلالي الإسرائيلي في جنوب لبنان.
٢- قيد الحركة العسكرية الإسرائيلية خارج نطاق الشرط اللبناني المحتل.
٣- أوكل مهمة الإشراف على تنفيذ هذا التفاهم إلى لجنة رقابة خماسية (اسرائيلية ـ أميركية ـ لبنانية ـ سورية ـ فرنسية) تلعب دوراً مؤثراً في لجم الاعتداءات الإسرائيلية وفضحها.

وتحاول حكومة نتنياهو من خلال مناورات مكشوفة من نمط «لبنان أولاً» (أي تقديم التسوية مع لبنان على التسوية مع سوريا) أو «جزين أولاً» (بتقديم الإنسحاب «الاختباري» من جزين على الإنسحاب من الشريط المحتل) أن تنفخ في عوامل الفتنة الداخلية في لبنان، وأن تحرك عناصر الشك والتوتر في العلاقات السورية ـ اللبنانية. لقد تم إفشال هذه المناورات والتصدي للإعتداءات الإسرائيلية المتزايدة وإلحاق الخسائر الفادحة بها، الأمر الذي ولّد حالة من الجدل الواسع في إسرائيل وبلور رأياً يخترق الأحزاب يطالب بالإنسحاب من جانب واحد من لبنان،

ومع أن الظرف لا يسمح راهناً بذلك، فإن مجرد طرح هذا الرأي كاحتمال جدي يبيّن وطأة العبء الاحتلالي على الجيش والمؤسسة السياسية في إسرائيل.

إن تعطيل الحكومة الإسرائيلية للمفاوضات مع سوريا ولبنان عامل تأزيم وعنصر توتير كبير بانعكاساته على الأوضاع الإقليمية. وفي هذا الإطار يلعب الدور الإقليمي الفاعل لسوريا المنفتحة في تحالفاتها وعلاقاتها العربية والإقليمية والدولية، دوراً فاعلاً في إسناد الموقف السوري واللبناني المتماسك بشأن شروط التسوية. وبالمحصلة، فإن المسارين السوري واللبناني يشكلان مساحة ضغط مؤثرة على إسرائيل، وكذلك إقليمياً ودوليا. ويشكلان أيضاً عقبة جدية تعترض سبيل مشروع الدولة الإقليمية المركزية الذي تطمح إليه إسرائيل.

ب - إذا كان تعطيل التسوية في مساراتها الفلسطينية، السورية، اللبنانية عامل تأزيم كبير للوضع الإقليمي، فإن الإندفاع المتسارع للتسوية من خلال تقدم تطبيقات المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية يفعل أيضاً ضمن نفس الوجهة لسبب جوهري هو التالي: إن المعاهدة (ومحورها ترتيبات النظام الإقليمي وفي إطارها إسرائيل دولة إقليمية مركزية بأطماعها التوسعية) تشكل عنصر قطيعة مع الأطراف العربية الرئيسية المنخرطة في الصراع الدائر (سوريا، مصر، السعودية، الفلسطينيون..).

لقد تم حتى الآن تعديل ٢٣ قانوناً أردنياً لصالح تنفيذ المعاهدة، وبقدر ما تتقدم تطبيقات المعاهدة بالترتيبات الإقليمية التي تنطوي عليها تزداد سلبيات انعكاساتها الإقليمية وفي العلاقات العربية. إن المعالجة الأردنية الفاترة للقرار الإسرائيلي بإقامة سد على اليرموك في منطقة الحمّة (وهي جزء من الأراضي التي أغتصبت من سوريا بعدوان الـ ٦٧)، والسيطرة الإسرائيلية الأمنية على مطار السلام (العقبة - إيلات)، والتعاون الامني مع الموساد الذي تم الإعلان عن تجميده بعد فشل عملية اغتيال خالد مشعل (التي على أثرها أغلق مكتب الموساد في عمان الذي كان ينطلق منه أيضاً نشاط الخلية المعنية باستخبار المثلث السوري - الفلسطيني - العراقي)، وإجازة قوانين لانفتاح اقتصادي أوسع على إسرائيل

(قانون تشجيع الاستثمار الذي دخل التطبيق منذ ١٩٩٧/٩/١ والذي ألغى القيود على ملكية الأجانب، ومنهم الإسرائيليون، لأسهم الشركات في قطاعات المصارف والتأمين والاتصالات والنقل وأتاح لهم امتلاك ١٠٠٪ من الأسهم وكان الحد الأدنى المسموح به سابقاً ٥٠٪ فقط)، وتم في الدوحة مؤخراً توقيع اتفاقيات توسع الاقتصاد الإسرائيلي شمال البلاد باسم منطقة حرة. ويجري التحضير لغزو الأغوار باسم المشاريع المشتركة، حيث يعمل حالياً في الأردن ١٥ مصنعاً إسرائيلياً للنسيج بوجهة التصدير إلى الولايات المتحدة، وقد تبعت هذه المصانع صناعات إسرائيلية أخرى، مثل مصانع المواد الغذائية ومصانع البطاريات، ومصانع المعادن الرقيقة والمشاريع الزراعية، ثم شركة كومبيوتر إسرائيلية صغيرة، الأمر الذي رفع عدد العمال في المصانع الإسرائيلية في الأردن إلى ٢٥٠٠ عامل.. إن هذه الأمثلة وغيرها تؤشر على المدى الذي قطعته تطبيقات المعاهدة في إطار ترتيبات إسرائيل التوسعية بمغزاها السياسي الواضح.

لقد كرّست المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية خيار التحالف الإستراتيجي مع إسرائيل بالاستجابة الكاملة للترتيبات الأميركية ـ الإسرائيلية في الإطار الإقليمي التي لا تقتصر على اعتبار الأردن ممراً لعملية التطبيع العربي ـ الإسرائيلي، بل تتخطاها باتجاه ضم الأردن إلى المجال الحيوي الإسرائيلي. إن الزيارات المتتالية لوزير الدفاع ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي إلى الأردن التي عبّرت عن هذه الوجهة بمضامينها العسكرية والأمنية واللوجستية والدور المطلوب في ظل الأوضاع الإقليمية المتوترة. إن إسرائيل لم تعد تتحدث بالنسبة لغور الأردن عن حدود أمنية بل عن حدود استراتيجية أمام جبهة شرقية محتملة في المستقبل.

جـ - إن هذا المنحى في السياسة الإسرائيلية القائم على مزيد من التصلب (تسبب في تعطيل المفاوضات)، وعلى تنامي نزعته العدوانية والتوسعية يلقى تغطية أميركية واسعة. فالإدارة الأميركية تبني سياستها في المنطقة على تقديم الدعم غير المشروط لدولة إسرائيل بصرف النظر عن سياسة حكومتها، وكما غطت حكومة بيرس بقمة شرم الشيخ دعماً لوضعه الذي اهتز جراء العمليات التي تواترت في

القدس وتل أبيب (مطلع عام ١٩٩٦) وبهدف صياغة نظامي أمني استراتيجي إقليمي، أقدمت الإدارة الأميركية بواسطة الزيارة الأخيرة لوزيرة الخارجية الأميركية (١٩٩٧/٩) على تغطية حكومة نتنياهو التي دفعت بسياستها الأوضاع في المنطقة إلى حالة من التأزم الشديد، لاحتواء هذه الأزمة عند حدود منع انفجارها أو تسارع تدهورها، لكن دون أن تمارس ضغطاً جدياً على الحكومة الإسرائيلية.

إن عدم استعداد الإدارة الأميركية للضغط على حكومة إسرائيل من أجل دفعها للتراجع حتى عن مواقف ترى فيها الإدارة الأميركية عنصر تأزيم في علاقتها مع الدول والقوى في المنطقة في سياق ما تسعى إليه السياسة الأميركية والإسرائيلية من ترتيبات إقليمية جديدة، تضاعف من مخاطر السياسة الإسرائيلية التوسعية. لقد تعززت ضمن هذه الأجواء إمكانيات وشروط العمل العربي المشترك تجاه قضايا التسوية على مستوييها الثنائي والإقليمي.

٢ـ العمل العربي المشترك

أ ـ مجيء ائتلاف اليمين المتطرف إلى الحكم في إسرائيل استدعى انعقاد القمة العربية (حزيران ١٩٩٦) لأول مرة منذ ست سنوات، فأتت بانعقادها حدثاً بالغ الأهمية بعد حالة الإنقسام العربي الرسمي التي سادت العلاقات العربية اثر حرب الخليج الثانية. لقد عبّرت هذه القمة عن توجه واضح، رغم عدم دعوة العراق للمشاركة، لاستعادة الحد الأدنى من التضامن العربي. وحمّلت إسرائيل مسؤولية تعثر «عملية السلام» وهددت بإعادة النظر في خطوات التطبيع التي تم الإقدام عليها.

ومع إزدياد التصلب الإسرائيلي وانقطاع المفاوضات والتهاب الوضع الشعبي في الضفة والقطاع.. أتى انعقاد دورة مجلس الجامعة العربية (٣٠-١٩٩٧/٣/٣١) على مستوى وزراء الخارجية ليشهد انتقال محصلة الموقف العربي، بما هو موقف منسق في إطار مؤسسي رسمي، إلى موقع أكثر تقدماً في إبراز التضامن العربي، وفي معادلة التطبيع مقابل تقدم عملية السلام، فأوصى بالإجماع «بإيقاف خطوات التطبيع التي جرى اتخاذها في إطار عملية السلام الجارية.. وتعليق المشاركة العربية في المفاوضات متعددة الأطراف، واستمرار التزام المقاطعة العربية من الدرجة

الأولى وتفعيلها إزاء إسرائيل حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة».

إن هذه التطورات الإيجابية في التضامن العربي تجاه الموقف الإسرائيلي التوسعي والمتعنت من عملية السلام وليدة لعوامل عدة، في المقدمة منها تأجج الحركة الشعبية في فلسطين المحتلة، والاحتجاج الذي ينذر باتساع دائرته في الشارع العربي، وكذلك تعاظم إدراك «الطبقة السياسية الحاكمة» في البلدان العربية المتمسكة باستقلالها والحريصة على دورها الإقليمي للمخاطر التي تتهدد مصالحها الوطنية جراء السياسة الإسرائيلية. وكذلك للمخاطر التي ستؤثر على استقرار هذه الأنظمة سياسياً واجتماعياً إذا ما اتسعت حركة الشارع في بلدانها مع استمرار الحالة ملتهبة في فلسطين المحتلة، بانعكاساتها المحتملة على حركة الشارع في هذه البلدان.

ب - غير أن هذه التطورات لم تعد كافية لمواكبة متطلبات المصلحة العربية، ففي الوقت الذي تحظى فيه التسوية الحقيقية في إطار سلام شامل ومتوازن يقوم فعلياً على قاعدة الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة بالالتفاف الدولي، كما في قمم «بروكسل، امستردام، دنفر، متحدون من أجل سلام»، لا يمكن أن يراوح الرد العربي الرسمي عند نقطة ترك قرارات الجامعة العربية عرضة للتآكل جراء تباطؤ خطوات الانسحاب من التطبيع التي ما زالت تقتصر عملياً على تجميد عمل عدد من مكاتب المصالح مع إسرائيل.

لقد وقعت، مؤخراً، تطورات عربية، وإقليمية ذات دلالة تؤشر إلى إمكانية الارتقاء بمستوى التضامن العربي وصولاً إلى طرح تصور عربي مشترك حول عملية التسوية في المنطقة بعد تعثر المفاوضات وجمودها بفعل التعنت الإسرائيلي والتحيّز الأميركي، تصور يرمي إلى التوصل لسلام شامل ومتوازن ويُبنى عليه عمل عربي منسق يتقدم نحو هذا الهدف. إن هذه التطورات التي تسارعت خلال أسابيع قليلة (في شهري ١١ و١٢/٩٧)، تعكس بشكل مكثف ما تختزنه الأوضاع، عربياً وإقليمياً من احتمالات اعتراض لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق يندرج ما يلي:

١- بعد أن رمت الولايات المتحدة بثقلها لتأمين أوسع مشاركة عربية في مؤتمر التعاون الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دورته الرابعة في قطر (١٦ - ٩٧/١١/١٨)، أتت المقاطعة العربية شبه الشاملة وبالذات من قبل مصر والسعودية والمغرب والجزائر إلى جانب غياب سوريا، لتُفشل هذا المؤتمر بمجرد انعقاده. وفي هذا الإطار لم يُحرز التعاون الاقتصادي الإقليمي (مصرف التنمية الإقليمي، المجلس الإقليمي للأعمال..) تقدماً يُذكر، لا بل لم يتوصل المؤتمر إلى تعيين مكان وزمان انعقاد دورته السنوية القادمة، الأمر الذي يقلل من احتمال انعقادها. لقد كانت واشنطن تولي اهتماماً كبيراً لانعقاد ونجاح هذا المؤتمر، بالدرجة الأولى لكسر الموقف العربي الضاغط باتجاه وقف التطبيع والذي ازداد الالتفاف حوله، فأتى إفشال مؤتمر الدوحة ليمس بأحد مقومات السياسة الأميركية في المنطقة.

٢- أدى الإفشال العربي لمؤتمر الدوحة إلى تعزيز موقع بغداد فيما سمي «بأزمة المفتشين» (٩٧/١١) في إطار المواجهة مع الولايات المتحدة لإعادة الربط بين استكمال العراق تنفيذ قرارات مجلس الأمن وبين رفع العقوبات وإنهاء الحصار، فتوحد الموقف العربي بعدم تقديم تغطية للعدوان العسكري الذي كانت تزمع واشنطن القيام به ضد العراق.

لقد أكد الموقف العربي على الربط بين أسلوب التعامل مع التسوية في الشرق الأوسط وأزمة الخليج على قاعدة توحيد المعايير وعدم الكيل بمكيالين، وعلى خلفية الإدراك المتزايد بأن سياسة «الاحتواء المزدوج» الموجهة ضد إيران والعراق معاً، ما هي في حقيقة الأمر سوى غطاء لتقليص الدور العربي في منطقة الشرق الأوسط عامة، والدور السعودي في الخليج خاصة، واستبداله بدور إسرائيلي إقليمي يمتد حتى الخليج. إن هذا الموقف بنزع الغطاء العربي عن أي عمل أميركي ضد بغداد، يعني في العمق الاعتراض على الشق المتعلق بالعراق من سياسة «الاحتواء المزدوج» الذي يعتبر أحد المقومات الرئيسية للاستراتيجية الأميركية في المنطقة.

٣- أمّا الاعتراض العربي على الشق الإيراني من سياسة «الاحتواء المزدوج»

فقد تم التعبير عنه من خلال الحضور العربي الكثيف في القمة الإسلامية الثامنة التي انعقدت في ٩ إلى ٩٧/١٢/١١ في طهران، والذي تأتّى بفضل التعاون مع مصر والسعودية إلى جانب سوريا، وترافق مع إعادة فتح قنوات الاتصال الرسمية بين الرياض وطهران وتقدم ملحوظ على مستوى تحريك القنوات الدبلوماسية بين طهران والقاهرة.

٤- وفي معرض تناول أوجه الاعتراض الرسمي العربي على السياسة الأميركية في المنطقة، لا تفوتنا الإشارة، أخيراً، إلى الموقف العربي السلبي حيال التحالف الأمني والعسكري التركي ـ الإسرائيلي الذي ترعاه واشنطن في المنطقة.

ج - إن الاعتراض الرسمي العربي، وبالذات الدول الرئيسية الثلاث المؤثرة إقليمياً (مصر، السعودية، سوريا) على المفاصل الرئيسية للاستراتيجية الأميركية في المنطقة: الدور المركزي لإسرائيل في مشروع النظام الإقليمي ـ التطبيع بجوانبه الثنائية ومؤسساته الإقليمية ـ «الاحتواء المزدوج» بشقيه العراقي والإيراني في إطار نظام أمني للخليج تديره الولايات المتحدة وبمشاركة إسرائيلية - التحالف الاستراتيجي التركي ـ الإسرائيلي... هذا الاعتراض يعبر عن نفسه بدرجات متفاوته من التواصل والوضوح في المواقف السياسية المعلنة والعملية، ويتقّيد في كل الأحوال بحدود معيّنة في المواجهة المباشرة مع السياسة الأميركية.

إن حالة الاعتراض هذه تعكس بمحصلتها وتعبّر عن نفسها بأسلوب وبمواقف سياسية عملية هي الأولى من نوعها منذ الترتيبات التي سادت أو أطلقت في المنطقة بعد طوي صفحة حرب الخليج الثانية: فبين إفشال مؤتمر الدوحة، والتطبيع مع إيران، والاعتراض على عمل انتقامي ضد العراق وعلى التحالف التركي - الإسرائيلي... ثمة رابط لعمل عربي مشترك بدأ ينطلق من إعادة النظر، بحدود معيّنة، بالشروط التي فرضت على العرب منذ العام ٩١ (في مشروع النظام الإقليمي والتسوية..)، وما انفكت تزداد إجحافاً بالحقوق والمصالح الوطنية والقومية العربية منذ ذلك الحين.

إن مواجهة السياسة الإسرائيلية باتت تتطلب تطوير الموقف الرسمي العربي لجهة الدعوة السريعة إلى قمة عربية لا تقتصر على تحميل إسرائيل مسؤولية تعثر المسيرة التفاوضية أو على علاقة مستوى التطبيع بتقدم عملية السلام، بل تتناول بشكل رسمي العملية السياسية الجارية لجهة المطالبة بإعادة إرسائها على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام بهدف التوصل إلى حل شامل ومتوازن، ووضع الآليات الضامنة لذلك. كما يجب أن تتناول هذه القمة إعادة النظر في العلاقات العربية ـ الأميركية للضغط على واشنطن من أجل مراجعة موقفها المنحاز تماماً إلى إسرائيل.

ورغم انه بات مكرساً، منذ مفاوضات مدريد، بأن وقف المفاوضات أو استئنافها هو قرار الأطراف المتفاوضة، فمن بين الخيارات التي ينبغي أن تتوقف القمة العربية أمامها خيار اتخاذ قرار بوقف المفاوضات، باعتباره الرد على تراجع عملية السلام في ضوء استمرار تهويد القدس، واستيطان الضفة وغزة والجولان ورفض الانسحاب من جنوب لبنان وتنكر إسرائيل لمتطلبات السلام. إن المأزق العميق الذي دفعت إليه العملية التفاوضية بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية، على سابقة قرارات المجلس الوزاري الأخير للجامعة العربية ومن بينها تجميد المشاركة العربية في المفاوضات متعددة الطرف، يضع هذا المطلب في سياق سياسي منطقي يربط بين المفاوضات واستعداد إسرائيل لتلبية متطلبات السلام عموماً.

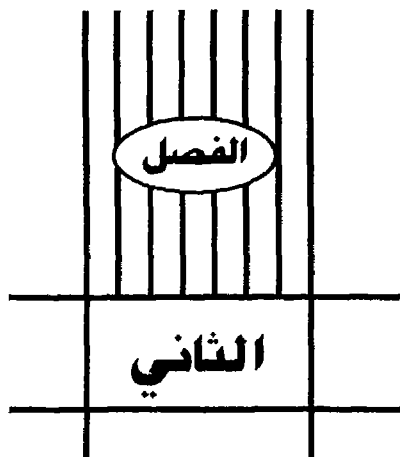
د ـ من جهة أخرى، فإن الحيوية المتجددة لسياسة الأحلاف العسكرية التي تلف محيط المنطقة وتخترق قلبها (التحالف الاستراتيجي التركي ـ الإسرائيلي الذي تنسقه الولايات المتحدة مع سياسة «الاحتواء المزدوج»)، تطرح على الأمن القومي العربي تحديات كبيرة وتنطوي على تهديدات لا سبيل لدرئها إلا من خلال استعادة التضامن العربي (واستعادة العراق إلى نصابه)، وتفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك، والارتقاء بمستوى التعاون والعمل المشترك بين الدول الرئيسية الثلاث صاحبة الوجهة والدور الإقليمي (مصر، سوريا، السعودية).

ومما لا شك فيه أن إيران هي إحدى الدول الإقليمية الرئيسية المتضررة من

جراء سياسة الأحلاف العسكرية السابق ذكرها. إن الولايات المتحدة تركز على عزل إيران، وإسرائيل تسلط الضوء باستمرار على المخاطر التي تتهددها بفعل البرنامج التسليحي الإيراني الذي يحظى بدعم روسيا والصين. إن الرؤية الاستراتيجية لإسرائيل (كما عبّر عنه نتنياهو مؤخراً) التي تنطلق من أن السبيل الوحيد لتعزيز الاستقرار الإقليمي هو تعزيز الوضع الذي توجد فيه إسرائيل أمام أعدائها المحتملين في «قوة زائدة»، إن هذه الرؤية تقوم على ردع غير تقليدي أمام مصدر التهديد الأكبر الآتي من إيران.

إن هذا الموقع، يضيف إلى الاعتبارات القائمة أصلاً بحكم الدور والموقع والمصالح والتوجهات المشتركة، اعتبارات وجيهة لتعزيز العمل الإيراني - العربي المشترك بكافة أوجهه.

وفي هذا السياق لا ينبغي الاسترخاء إلى التطور الهام الذي شهدته، مؤخراً، العلاقات العربية - الإيرانية إبان انعقاد القمة الإسلامية في طهران. فعلى إيجابية ما حصل، وبخاصة تعزيز أجواء الانفراج في العلاقات الإيرانية - السعودية، فإنه لا يجب أن يحرف الأنظار عن واقع جمود العلاقات الإيرانية – الخليجية بسبب قضية الجزر العربية الثلاث، ولا أن يجعلنا نقلل من فعالية الضغوط الأميركية على دول الخليج للامتناع عن أي خطوة تطبيعية مع إيران إلا بالتوافق مع واشنطن، ولا أن يلغي احتمال أن يؤثر الالتفات إلى ملف العلاقات الإيرانية – الأميركية على درجة الاهتمام الإيرانية بمواصلة بذل الجهد المطلوب للتقدم بالعلاقات مع دول الخليج بالتحديد. غير أن كل هذا لا يمكن أن يلغي أو يقلل من قيمة الحقيقة التالية: أن التقارب الإيراني - العربي خيار واقعي اكثر من أي وقت مضى. وأهميته، ناهيك عن ضرورته، تنبع من حقيقة وحجم المخاطر التي تتهدد شعوب المنطقة ودولها على يد التوسعية العدوانية الإسرائيلية المندرجة في إطار الاستراتيجية الأميركية في المنطقة.



السلطة الفلسطينية
منظمة التحرير الفلسطينية

(١)

الهوية الطبقية للسلطة الفلسطينية

الانعكاسات الاقتصادية ـ الاجتماعية لاتفاقات أوسلو في ضوء سياسة السلطة

١ـ جاءت التحولات الواسعة، التي شهدتها المنطقة وشهدها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية لتحدث انقلاباً في الوضع الفلسطيني، وعاد هذا الانقلاب بأفدح الأضرار على الأوضاع في منظمة التحرير الفلسطينية وعلى استراتيجية العمل الوطني الفلسطيني. فعلى صعيد م.ت.ف. أصاب الانهيار أوضاع القيادة اليمينية المتنفذة ودفعها للبحث لنفسها عن مكان في «النظام الإقليمي» و«النظام الدولي»، الذي اعتقدت انه أصبح في متناول أيدي الإمبريالية الأميركية. وفي سعيها لتأمين مكان لنفسها أخذت هذه القيادة تتصرف بذعر مبالغ فيه وتبدي استعدادات واسعة لتقديم التنازلات السياسية أمام الشروط الأميركية والإسرائيلية للالتحاق بقطار التسوية، الذي كان يستعد للانطلاق في مؤتمر مدريد. وعبّرت سياسة هذه القيادة بوضوح صارخ عن طبيعتها الطبقية التي تكونت كشريحة ذات طابع برجوازي من خلال موقعها في التشكيل القيادي السياسي والإداري لـ م.ت.ف.، وبحكم تكوينها هذا من ناحية وبسبب الصعوبات التي كانت تواجهها في محاولاتها لقيادة حركة التحرر الوطني ضد الاحتلال، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونتائج حرب الخليج الثانية، أخذت سياستها تتبلور في مجموعة من الخطوات التراجعية التي تستهدف حماية ذاتها ومصالحها على حساب حركة التحرر الوطني والمصالح الوطنية.

وقد عبّر ذلك عن نفسه بالانقلاب التدريجي على م.ت.ف. لحساب كيان سياسي جديد كانت ملامحه تتشكل في حساباتها في ضوء مشاركتها غير المباشرة في مؤتمر مدريد والموقع الذي خصص لها في قطار التسوية الأميركية. كما عبّر عن نفسه كذلك في الانقلاب على البرنامج الوطني، الذي كانت الانتفاضة الشعبية الكبرى قد أعطته زخماً جديداً وواسعاً طرح الاستقلال الوطني على جدول أعمال

حركة التحرر الوطني كقضية راهنة وقابلة للتنفيذ. كان مشروع الحكم الذاتي مشروعاً ينطوي على جاذبية بالنسبة لهذه القيادة باعتباره يؤمن لها العبور من وضع شريحة بيروقراطية تعيش في المنفى إلى وضع شريحة حاكمة في كيان سياسي يوفر لها فرص التطور والتحكم بالموارد البشرية والاقتصادية في ذلك المجتمع الفلسطيني، الذي يعيش فوق أرضه. كان الحكم الذاتي بالنسبة لهذه القيادة المتنفذة في إدارات وأجهزة م.ت.ف. بمثابة خشبة الخلاص من أزمة عميقة بدأت تعيشها بفعل انسداد الآفاق أمام قدرتها على قيادة الأوضاع الفلسطينية وعلى الصمود بعد أن تدهورت علاقاتها العربية وباتت تعيش على هامش صراع المحاور العربية، التي شهدت تحولات حاسمة بعد حرب الخليج الثانية، وبعد أن أخذت الدول الخليجية بسياسة الحصار المالي لـ م.ت.ف.

٢- لم تكن تلك الأزمة التي بدأت تعيشها القيادة المتنفذة في م.ت.ف. من نوع الأزمات الطارئة بقدر ما كانت أزمة بنيوية ذات مضمون طبقي ترتب عليها انعطافة حاسمة في سلوكها وفي خياراتها السياسية. صحيح أن هذه الانعطافة في السلوك والخيارات السياسية لم تكن غير متوقعة، غير أنها بتسارعها ومسارها جاءت تلقي الضوء على ما هو جوهري في موقفها من الحركة الجماهيرية، وفي أسلوب معالجتها لحالة التناقض بين الحالة البيروقراطية التي انتهت إليها الأوضاع في م.ت.ف. والحالة الجماهيرية ذات التكوين الديمقراطي التي كانت تعيشها الأوضاع في المناطق الفلسطينية المحتلة في السنوات الأولى للانتفاضة الشعبية. لقد كانت هذه القيادة المتنفذة تقف على مفترق طرق في سلوكها وخياراتها السياسية، فأما الاستسلام والتسليم بما آلت إليه الأوضاع في م.ت.ف. من حالة غير ديمقراطية تثقل حركتها وعلاقاتها شبكة معقدة من الإدارات والمؤسسات والأجهزة البيروقراطية المعطلة وغير المنتجة التي تستهلك الموارد المالية المتاحة، وأما التقدم باتجاه الانسجام مع الحالة الجماهيرية ذات الطبيعة الديمقراطية التقدمية والتي كانت تعيش حالة صدام متواصل مع سلطات وقوات الاحتلال ومشاريع الحلول الأميركية - الإسرائيلية.

وقد سعت هذه الشريحة البيروقراطية إلى حل أزمتها هذه في ضوء الحالة البيروقراطية التي تردت إليها الأوضاع في م.ت.ف. باحتواء الحالة الجماهيرية الديمقراطية التي تشكلت في المناطق المحتلة في ظل الانتفاضة بالأساليب والوسائل البيروقراطية، الأمر الذي فاقم أزمتها، خاصة في ضوء الاختلال الواسع في نسبة القوى الإقليمية والدولية بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي، ولم يكن ممكناً لهذه الشريحة أن تنقلب على الأوضاع، التي صنعتها بأيديا في م.ت.ف. والاقتراب من الحالة الجماهيرية الديمقراطية للانتفاضة الشعبية، لما تنطوي عليه مثل هذه الخطوة من تهديد لموقعها القيادي في حركة التحرر الوطني ولامتيازاتها التي لعبت دوراً مهماً في مسار تحولها من برجوازية صغيرة لاجئة ذات توجهات راديكالية إلى بيروقراطية تبحث لنفسها عن كيان سياسي جديد من خلال الاقتراب من مشاريع التسوية الأميركية والانسجام مع ما يترتب عليها من مواقف وسياسات.

لم يكن الاقتراب من الحالة الجماهيرية الديمقراطية للانتفاضة والاستجابة لمتطلبات تطورها وتصاعدها خياراً مطروحاً على جدول أعمال القيادة المتنفذة في م.ت.ف. لاعتبارات متعددة. فالانتفاضة كحركة جماهيرية ذات طابع ديمقراطي كانت تدفع في سنواتها الأولى نحو إعادة صوغ العلاقات في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية في صالح القوى الوطنية الجذرية والديمقراطية والتقدمية، وهو أمر كان يثير مخاوف هذه القيادة ويدفعها للتدخل في شؤونها بوسائل بيروقراطية تضع قيوداً على آفاق تطورها وتجذرها. وفي هذا الموقف اتسمت سياسة هذه القيادة بالأحجام عن تطوير الموقف الوطني في مواجهة ضغط الإدارة الأميركية ومشروعها في التحضير لمؤتمر مدريد وبالتردد في اتخاذ خطوات جادة ومسؤولة تعيد الاعتبار للوحدة الوطنية والعلاقات بين أطراف الائتلاف الوطني في م.ت.ف.، فضلاً عن النزوع نحو احتكار السلطة والقرار في طار تنامي الميول التي تضغط بقوة للالتحاق بالمشروع الأميركي بشروطه المجحفة، على أمل الاعتراف بموقعها وبدورها في التسوية والأهم في الكيان السياسي، الذي كان المشروع الأميركي يلوّح به كنتيجة للتسوية.

ولم تكن الشريحة البيروقراطية المتنفذة في م.ت.ف.، في وضع يمكنها من الدخول في مواجهة أو اشتباك مع المشروع الأميركي للتسوية، الذي كان تحت ضغط التعنت الإسرائيلي، يستهدف تهميش دورها، خاصة بعد أن أخذت تفقد قدرتها على المناورة بين المحاور العربية، التي أعادت حرب الخليج الثانية خلط أوراقها على نحو لم تعرفه المنطقة من قبل. لقد وجدت الشريحة العليا للبيروقراطية الفلسطينية نفسها في ضوء الأوضاع الخطيرة التي انتهت إليها الأوضاع العربية، خاصة على المستوى الرسمي، في حالة من العزلة ومحدودية القدرة على المناورة. وبسبب من طبيعتها الطبقية غير الديمقراطية ومن ضعف ثقتها بالحركة الجماهيرية الفلسطينية منها والعربية على حد سواء، فإنها لم تكتف فقط بإبقاء الحركة الجماهيرية للانتفاضة تحت وصايتها وعرضة لتدخلاتها البيروقراطية، بل سعت بجانب ذلك إلى الوقوف في وجه التعبئة الديمقراطية المنظمة للقوى ومارست في السياسة العملية موقفاً متردداً ومرتبكاً دون أن تدرك ما يترتب على ذلك من آثار ضارة ونتائج سلبية واسعة على المصالح الوطنية، التي كان الدفاع عنها يتطلب بل ويشترط تعبئة ديمقراطية واسعة ومنظمة للقوى في ظروف أخذ فيها الصراع يشتد في البحث عن حلول للقضية الفلسطينية.

٣- لم يكن ممكناً أن تسلك القيادة البيروقراطية المتنفذة في م.ت.ف. في حينه سلوكاً آخر لحماية المصالح الوطنية الفلسطينية بسبب طبيعتها وتكوينها ومصادر قوتها وتأثيرها في القرار السياسي الوطني، فقد كان الدعم الذي كانت تقدمه بعض الدول العربية بشكل خاص يستهدف صوغ الأوضاع في م.ت.ف. والحركة الوطنية بما يعزز من ثقل ودور الشريحة البيروقراطية في المنظمة والتأثير في مواقفها وسياستها وبما يعطل التحول نحو مواقع أكثر صلابة في الموقف من مشاريع التسوية الأميركية. وقد نجحت هذه الدول في سياستها كما نجحت عندما أخذت بسياسة الحصار المالي. وهكذا نمت عند هذه الشريحة ميول التكيّف مع الشروط والاملاءات الأميركية ظناً منها أن ذلك يؤهلها لان تكون طرفاً مقبولاً في التسوية السياسية للصراع.

ولم تكن ميول التكيف هذه بجديدة على سلوك وسياسة القيادة المتنفذة في م.ت.ف.، فقد سبق أن أكدت مراراً استعدادها لذلك، غير أن الجديد هو الرهان على الانتقال من وضع الشريحة البيروقراطية اللاجئة، التي تنوء تحت ضغط أزمة تتفاقم في ظل تعقد آليات الصراع وتعدد الاستعصاءات التي تعترض طريق التسوية، إلى وضع سلطة حاكمة في ظل مشروع للتسوية يبدأ بحكم ذاتي للسكان. كان ذلك واضحاً منذ السنوات الأولى للانتفاضة، إذ في الوقت الذي كانت فيه الانتفاضة الشعبية في أوج تطورها وتصادمها مع سلطات الاحتلال، وكانت تبني الأنوية الأولية لسلطة الشعب، وتؤثر في الرأي العام الإسرائيلي والأميركي للقبول بفكرة التسوية والعمل على حل للصراع وفق الصيغة الناميبية، أي حل يقوم على تحديد الهدف النهائي للتسوية والمراحل المترابطة في الوصول إلى الهدف، كانت القيادة المهيمنة في المنظمة تبدي الاستعداد للدخول في تسوية تقوم على مرحلية التفاوض دون ترابط ودون تحديد الهدف النهائي للمفاوضات.

في وقت مبكر راجت في أوساط هذه القيادة، كما في أوساط أخرى الأوهام بأن الانتفاضة قد أنضجت شروط التوصل إلى حل سياسي سريع للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، كما راجت الأوهام بأن سياسة الانفراج الدولي، التي كانت تسير عليها إدارة غورباتشوف في الاتحاد السوفياتي، وهي سياسة تراجعية انهزامية، من شأنها أن تنعكس بشكل إيجابي وتلقائي على الوضع في الشرق الأوسط من خلال التوجه إلى إخماد بؤر التوتر الإقليمية وبما يكفل تسوية الصراع العربي والفلسطيني - الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن تطور الأحداث قد أثبت في وقت مبكر عقم الرهان على هذا كله وخطورة الإقدام على خطوات من شأنها خفض سقف المطالب التي طرحتها الانتفاضة على جدول أعمالها، إلا أن نزعة التحول إلى سلطة حاكمة بأي ثمن في إطار حكم ذاتي أصبحت السياسة الرسمية غير المعلنة لهذه الشريحة البيروقراطية، التي كانت تعيش أخطر أزماتها.

كانت نزعة التحول إلى سلطة حاكمة بأي ثمن تنطوي على أخطار الاستعداد لتقديم التنازلات السياسية، بدءاً بالاستعداد لتهدئة الانتفاضة والسيطرة عليها

وتوظيفها في صفقات المساومة السياسية مع مشاريع التسوية الأميركية ـ الإسرائيلية، مروراً بتهميش الائتلاف الوطني العريض في إطار م.ت.ف. حتى يصبح ممكناً المضي في سياسة التكيّف مع متطلبات التسوية الأميركية ـ الإسرائيلية، وانتهاء بخفض سقف المطالب الفلسطينية والموقف الفلسطيني، الذي عبرت عنه قرارات المجالس الوطنية. وقد كانت هذه البيروقراطية الفلسطينية تجهز أوضاعها لمثل هذا التحول دفاعاً عن مصالحها الطبقية الأنانية بالدرجة الرئيسية باعتبار ذلك بمثابة خشبة الخلاص من أزمتها، والتي كانت تتفاقم ليس فقط بسبب ضيق هامش قدرتها على المناورة في ظل التحولات الإقليمية والدولية، بل وبسبب موقفها (الاحتوائي) من الحركة الجماهيرية ومطالبها كما عبرت عنها الانتفاضة الشعبية. وقد كانت أزمة القيادة المتنفذة في م.ت.ف. تتفاقم فأكثر كلما ابتعدت عن مطالب الانتفاضة والحركة الجماهيرية وكلما أمعنت في سياسة تهميش دور الائتلاف الوطني العريض في إطار المنظمة والبرنامج المشترك الذي يستند إليه، لأنها كانت تجرد نفسها من الأسلحة التي تشكل بالأساس مصدر القوة في مواجهة الضغوط الأميركية المسلطة عليها.

وقد شكل هروب الشريحة البيروقراطية هذه من مفاوضات مدريد ـ واشنطن والتي كانت لاعتبارات عدة تجري في أجواء شبه علنية تفرض عليها الدخول في اشتباكات متقطعة مع المشاريع والمناورات الأميركية والإسرائيلية في إطار خيارها للتسوية على أساس الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي إلى مفاوضات أوسلو السرية، نقطة التحول الحاسم في سياسة السقوط في شرك مشرع للتسوية لم تكن تُقدّر العواقب الوخيمة المترتبة عليه. فقد جردت نفسها في مفاوضات أوسلو السرية من جميع الأسلحة التي من شأنها أن تحسن مواقفها في سياق سعيها للتحول إلى برجوازية حاكمة.

٤ـ والآن، إلى أي مدى كانت سياسة البيروقراطية المتنفذة في م.ت.ف. تعبّر عن مصالح وطموحات البرجوازية الوطنية الفلسطينية، وإلى أن مدى كانت التنازلات التي أقدمت عليها البيروقراطية التي كانت تهيمن على القرار السياسي

والإداري والمالي في المنظمة تعكس ميول البرجوازية الوطنية الفلسطينية سواء في الوطن المحتل أم في الشتات. إن أول ما يجب التأكيد عليه هو ذلك الاختلاف الواسع في الجذور الطبقية وفي مسار التشكيل الطبقي لكل منهما. فالجذور الطبقية للبيروقراطية الفلسطينية بمعناها الواسع تجد تعبيرها في البرجوازية الصغيرة والمتوسطة اللاجئة التي تبلور تشكلها الطبقي في سياق نمو وتضخم الأجهزة التنظيمية والعسكرية والإدارية في م.ت.ف.. وفي سياق هذه العملية تشكلت الشريحة العليا التي أخذت تجمع بين أيديها وتحتكر سلطة القرار السياسي والإداري والمالي في بيئة غير منتجة أو في بيئة مقطوعة الصلة عن حركة الإنتاج في المجتمع. وبسبب من هذا المنشأ الطبقي من ناحية ومن مسار صعودها وتشكلها كشريحة بيروقراطية مهيمنة على مركز القرار، فقد كانت تؤثر التسلط في علاقاتها ليس فقط في إطار الائتلاف الوطني العريض في م.ت.ف.، بل وفي علاقاتها بالبرجوازية الوطنية سواء في الوطن المحتل أم في الشتات، التي تختلف في المنشأ وفي مسار التشكل عن البرجوازية البيروقراطية المتنفذة. ومن هنا ساد العلاقة بين هذه الشريحة البيروقراطية وبين البرجوازية الوطنية الفلسطينية تجاذب انطوى على تناقض مركب. فمن جهة كانت البرجوازية الوطنية في الداخل تنفر من سياسات وممارسات البيروقراطية المهيمنة في م.ت.ف.، ولكنها، من الجهة الأخرى، كانت تبحث لنفسها عن موقع شراكة معها في المشروع الوطني الذي ناضلت تحت لوائه للتخلص من الاحتلال، الذي يشكل قيداً على طموحها في الاستقلال وطموحها في التطور الاقتصادي المستقل.

لا شك أن شرائح من هذه البرجوازية الوطنية كانت بحكم مصالحها تُحمّل نشاطها ميولاً مختلطة تقف أحياناً على مسافة متساوية بين البيروقراطية الفلسطينية وبين النظام في الأردن. غير أن تصاعد حركة النضال الوطني قد دفع بهذه الشرائح نحو الانسجام أكثر فأكثر مع مشروع التحرر الوطني من الاحتلال، الأمر الذي ساهم في أحداث درجة أعلى من التجانس السياسي في صفوفها وفي موقفها من البيروقراطية وعلاقتها معها. دون شك كانت البرجوازية الفلسطينية في الضفة

والقطاع أشد تماسكاً في الموقف من مشاريع التسوية الأميركية ـ الإسرائيلية من البيروقراطية المتنفذة في م.ت.ف. ليس فقط بسبب معاناتها اليومية من الاحتلال، الذي كان ولا زال يضع قيوداً واسعة في وجه تطورها المستقل، بل وكذلك لأنها كانت تدرك أن مصالحها بالذات ترتبط بنوع التسوية ومضمونها.

ولذا كانت البرجوازية الوطنية في الأرض المحتلة تمارس سياسة نقدية نحو السياسية التفاوضية للقيادة المتنفذة في م.ت.ف. دون أن تحاول اعتراض طريقها أو الاشتباك معها بسبب من ضعف تكوينها وتراجع دورها في الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال، خاصة بعد انطلاق الانتفاضة الشعبية، لا بل أن هذه البرجوازية كانت تسعى للبحث عن قواسم مشتركة مع القيادة المتنفذة في م.ت.ف. في الموقف من الانتفاضة في ذات الوقت الذي كانت تمارس فيه سياسة نقدية لتنازلاتها على طاولة المفاوضات. في الجوهر لم يكن موقف البرجوازية الوطنية في الضفة والقطاع يختلف عن موقف بيروقراطية المنظمة من الانتفاضة، ولهذا فقد اضاعت هذه البرجوازية على نفسها دوراً مؤثراً في رسم صورة مستقبلها في العملية التفاوضية وما انبثق عنها من نتائج في اتفاق أوسلو وما تبعها من اتفاقات وبخاصة اتفاق باريس الاقتصادي، التي شكلت طعنة مؤلمة للغاية لطموحات البرجوازية الوطنية في التحرر وفي التطور المستقل.

وكما شكلت هذه الاتفاقيات طعنة لطموحات البرجوازية الوطنية في الداخل، فقد أصابت بصدمة حقيقية البرجوازية «الوطنية» الفلسطينية في الخارج. فقد عاشت هذه البرجوازية «الوطنية» ولا زالت في ظل طموح التحرر من ازدواجية في وضعها في بلدان الشتات. فهي من جهة جزء من الطبقة البرجوازية في هذه البلدان تتبنى قيمها ومفاهيمها عن الرأسمالية واقتصاد السوق، ولكنها بسبب من انتمائها السياسي الوطني ليست جزءاً من الطبقة الحاكمة، أو هي تجد نفسها على هامش الطبقة الحاكمة، حيث أن أبواب مشاركتها في السلطة السياسية غالباً ما تكون موصدة أو شبه موصدة. لقد جاءت الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع حكومة إسرائيل بما فيها اتفاق باريس الاقتصادي لتحجيم طموحاتها بأن تلعب دوراً في الحياة السياسية والاقتصادية في

الضفة والقطاع ولتلقي بظلال من التوتر على علاقاتها مع الشريحة العليا لبيروقراطية م.ت.ف.، التي تحولت إلى سلطة لا تملك من الصلاحيات غير تلك التي تحيلها إليها سلطات الاحتلال وفقاً للاتفاقيات الموقعة.

٥ـ بعد هذا يطرح نفسه السؤال التالي: سلطة ومصالح من تمثل الشريحة البيروقراطية العليا التي انتقلت إلى مواقع السلطة في مناطق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع؟ وهل تعبر السلطة الجديدة عن مصالح وطموحات البرجوازية الوطنية الفلسطينية في الوطن المحتل والشتات؟

في الإجابة على هذا نثبت ابتداء ما يلي: في الواقع أن هناك اندماجاً كاملاً بين البيروقراطية والكومبرادور في الوطن وخارجه بدأ قبل أوسلو بنشاطات سواء من خلال المؤسسة (م.ت.ف.) أو كأشخاص. وتعزز هذا المنحى بعد العودة إلى الوطن وانغماس هذه الشريحة البيروقراطية في النشاطات الرأسمالية الطفيلية التي أضحت تشكل الجانب الرئيسي من نشاطها حيث التركيز على امتصاص خيرات المجتمع أكثر من الإسهام في إنتاجها. إن التمايز بين البيروقراطية وبين رأس المال الطفيلي معدوم، والبيروقراطية هي قمة النشاط الكومبرادوري والطفيلي، حيث ثمة اندماج بين هذه الشرائح وليس مجرد ائتلاف. وفي هذا الإطار هناك تطور في نمط الدور الرأسمالي لهذه «التركيبة» البيروقراطية يجعلها في قلب الشريحة الكومبرادورية ـ الطفيلية.

بعد هذا ننتقل إلى التالي: على المستوى السياسي الوطني لم يقدم مشروع الترتيبات الانتقالية انجازاً يمكن أن يلبي طموح البرجوازية الوطنية في التحرر من الاحتلال أو تحرير السوق الوطني ولو نسبياً من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، فقد شكلت الترتيبات الانتقالية في الجوهر إعادة تنظيم للاحتلال من خلال تمزيق الضفة الغربية إلى مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية إما بشكل مباشر كما هو حال المناطق الريفية أو بشكل غير مباشر كما حال مناطق المدن، التي تحولت إلى معازل تستطيع سلطات الاحتلال شل الحركة فيها بما في ذلك الحركة الاقتصادية وفقاً لسياساتها ومتطلباتها الأمنية.

أما على المستوى الاقتصادي فقد كرّس مشروع التسوية الانتقالية وخاصة من خلال اتفاق باريس الاقتصادي الأساس لتحكم إسرائيل بالسياسة النقدية والمالية وحركة السوق في كل من الضفة والقطاع، وأبقت على الأساس، الذي يؤدي إلى استمرار التشوهات والاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الفلسطيني لجهة مفاقمة ضعف القدرة الإنتاجية في جميع القطاعات الصناعية والزراعية وقطاعات الخدمات كذلك.

وفي التطبيق العملي خضع انسياب السلع الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية لقيود واسعة تخضع لمتطلبات إسرائيل الأمنية كما تخضع لإجراءات الحصار ليس فقط بين الضفة والقطاع من ناحية وإسرائيل من ناحية ثانية، بل وبين الضفة والقطاع وكذلك بين مناطق الضفة الغربية ذاتها. وإلى جانب هذا فقد جاء تحكم إسرائيل في السياسة النقدية والمالية وفقاً للاتفاقيات الموقعة وسوء إدارة السلطة الجديدة للاقتصاد الوطني ولمؤسسات الجهاز المصرفي في إطار الصلاحيات التي أحالتها لها هذه الاتفاقيات ليجعل من الجهاز المصرفي في ظل حالة عدم الاستقرار مصدراً لاستنزاف ودائع المواطنين ولعمليات تهريبها إلى الخارج بكل ما يترتب على ذلك من خيبة أمل البرجوازية الوطنية من هذه السلطة وسياستها الاقتصادية. فالجهاز المصرفي الذي تشكل من البنوك التجارية ومؤسسات الصرافة فضلاً عن سلطة النقد الفلسطينية، التي يفترض بها أن تقوم في حدود صلاحياتها المقلصة بدور نسبي في الرقابة والإشراف على نشاط البنوك التجارية، لم يقدم لنشاط البرجوازية الوطنية في الصناعة أو الزراعة أو قطاع الخدمات تسهيلات تذكر، وقد اضعف مع السياسة الاقتصادية للسلطة فرص هذه البرجوازية للنهوض بأوضاع مؤسساتها.

لا شك أن عدم الاستقرار السياسي والغموض الذي يكتنف مسيرة التسوية السياسية يلعبان دوراً في زيادة مخاوف البرجوازية الوطنية من أي توسع في نشاطها الاقتصادي، وإلى جانب هذا فإن السياسة الاقتصادية للسلطة لا تفتح الأبواب لها لممارسة نشاطها بحوافز تدفعها للتغلب على بعض مخاوفها. فهذه

السلطة، التي اعتادت في حياة المنفى التصرف بالأموال العامة للسيطرة على أجهزة ومؤسسات وإدارات م.ت.ف. لم تغير في الجوهر من سياستها، رغم التغير النوعي الذي وقع في تحولها من بيروقراطية لاجئة إلى أخرى حاكمة (وإن تحت السيطرة الإسرائيلية) في مجتمع طبقي منتج، تختلف دورة الحياة الاقتصادية فيه عن تلك التي عاشها «مجتمع» الأجهزة والمؤسسات والإدارات في المنفى.

وعلى أساس من هذا، فقد تنامى الشعور لدى البرجوازية الوطنية في الضفة والقطاع بخيبة الأمل من سياسة السلطة الجديدة، التي نقلت معها إلى الوطن تقاليد متخلفة في الإدارة السياسية وإدارة الاقتصاد الوطني. وقد ازدادت خيبة الأمل هذه في ظل سلسلة من الممارسات السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية. فعلى المستوى السياسي جاء إحكام قبضة السلطة على الغالبية الساحقة لمقاعد المجلس الفلسطيني (التشريعي) ليعكس الفجوة بينها وبين السلطة الجديدة ويعكس مناخاً سائداً في صفوفها حول الطبيعة غير الديمقراطية للسلطة الجديدة. وعلى مستوى المشاركة في إدارة الاقتصاد الوطني جاء سلوك السلطة في سياستها الاقتصادية لأكثر شرائح البرجوازية تخلفاً وفساداً ليبدد لديها الطموح بفرص التطور والنمو بالرغم من قيود الاتفاقيات، التي فرضتها إسرائيل على الجانب الفلسطيني.

فما أن أخذت الشريحة البيروقراطية المتنفذة في م.ت.ف. تمارس سيطرتها في إطار ما تم نقله لها من صلاحيات وفقاً للاتفاقيات الموقعة، حتى بدأت تتحكم بإدارة الحياة الاقتصادية على النحو الذي يسمح لها ولأجهزتها باحكام سيطرتها على المجتمع دون أن تعطي اهتماماً لاحتياجات ومتطلبات تطوره الاجتماعي ـ الاقتصادي. فقد وفرت لها الاتفاقيات موارد مالية من مصادر مختلفة كالضرائب المباشرة وأربعة أنواع من الضرائب عبر إسرائيل (كضريبة الاستيراد على السلع المستوردة عبر إسرائيل، وضريبة القيمة المضافة على المشتريات من إسرائيل، والرسوم على أسعار الوقود والسجائر والكحول وغيرها، وضريبة الدخل للعمال الفلسطينيين العاملين في المشاريع الإسرائيلية)، هذا إلى جانب مساعدات الدول المانحة. وبدلاً من توجيه هذه الموارد المالية لتطوير مشاريع البنية التحتية التي

دمرها الاحتلال وغيرها من المشاريع الاستثمارية في قطاعات الانتاج وبعض القطاعات الأساسية في الخدمات وفتح الأبواب أمام البرجوازية الوطنية للمشاركة في هذه العملية، فقد لجأت السلطة إلى بناء جهاز إداري أخذ يتضخم دون توقف ويستهلك هذه الموارد المالية.

وهكذا تحولت السلطة إلى رب العمل الأكبر في المجتمع وتحولت دورة رأس المال إلى دورة ضعيفة الإنتاج فاقمت من مشكلة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وعمقت ارتباطه بالأسواق الإسرائيلية، وبسبب تبديد الموارد المالية المتاحة للشعب الفلسطيني على نفقات جارية لجهاز إداري متضخم وفي إطار هيمنة الاحتلال وإجراءاته (غلق، حصار،..) والاتفاقيات الاقتصادية المجحفة، تراجعت فرص النمو والتطور وتدهورت مستويات المعيشة ولم يعد ممكناً حتى الحفاظ على معدل دخل الفرد كما كان عام ١٩٩٣، فمن أجل الحفاظ على معدل دخل الفرد كما كان عام ١٩٩٣، كان على السلطة استثمار نحو ٣٠ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي أو ما يعادل مليار دولار سنوياً في مشاريع البنى التحتية والأساسية، التي تساعد الاقتصاد الوطني على النهوض، وفي حالة استثمار التوجه لنمو سنوي في دخل الفرد بنسبة ٢ بالمئة فقد كان يتطلب نحو ٤٠ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، أي نحو ١,٤ مليار دولار، أما في حالة التوجه لنمو سنوي في دخل الفرد يتجاوز ٥ بالمئة، فقد كان ذلك يتطلب استثمار نحو ٦٥ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي، أي نحو ٢ مليار دولار سنويا. غير أن سياسة اقتصادية كهذه بعيدة تماماً عن توجهات السلطة بسبب تكوينها كبيروقراطية ذات طابع برجوازي مندمجة بنشاطها مع فئات البرجوازية الكومبرادورية والطفيلية الأخرى، تلك التوجهات القائمة على خدمة مصالح هذه الفئات الكومبرادورية والطفيلية، والتي لا همّ لها غير مراكمة الثروة في ظل وتحت حماية بيروقراطية السلطة ومشاركتها باعتبارها قمة النشاط الكومبرادوري والطفيلي.

ولم تكتف السلطة الجديدة بوضع يدها على الموارد المالية للشعب الفلسطيني، والتي تستحوذ عليها من الضرائب والرسوم والجمارك ومساعدات الدول المانحة والقروض، بل هي تسعى من خلال النشاط المشترك مع فئات

البرجوازية الطفيلية بما فيها تلك التي تستوطن إدارات وأجهزة السلطة، لإقامة احتكارات على مقاسها تمكنها من السيطرة أكثر فأكثر على الأموال العامة ونهبها من خلال احتكار استيراد الوقود والطحين والحديد واللحوم والأصباغ ومواد البناء والاسمنت والسجائر وغيرها من السلع، حتى باتت تسيطر بالتعاون مع برجوازية طفيلية قديمة نمت في ظل الاحتلال وأخرى جديدة من صنعها هي على أكثر من ثلاثين مؤسسة احتكارية تعمل في الضفة والقطاع.

إن سياسة كهذه تستفز البرجوازية الوطنية العاملة في المشاريع الصناعية والزراعية وعدد من مشاريع الخدمات، لأنها تضع قيوداً في وجه تطورها، هذا التطور الذي راهنت عليه رغم موقفها النقدي من الاتفاقات التي تم التوقيع عليها مع حكومة إسرائيل وخاصة اتفاق باريس الاقتصادي، ثم ما لبثت بعد معايشتها لسياسة السلطة أن أدركت أن رهانها كان مجرد أوهام بددتها إملاءات الاتفاقيات وسياسة الحصار والخنق الاقتصادي الإسرائيلية فضلاً عن سياسة السلطة وسوء إدراتها وفسادها.

٦- لا شك أن الاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل وما انطوت عليه من قيود وإملاءات ومن إلحاق للإقتصاد الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي من ناحية، وإجراءات الحصار والإغلاق فضلاً عن سياسة السلطة ذاتها لم تترك فرصاً أمام الاقتصاد الفلسطيني لينمو ويتطور على نحو يساعد في تنمية الموارد البشرية وفي التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني. فإلحاق الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الإسرائيلي حكم عليه بالبقاء في دائرة التخلف، وهذا أمر طبيعي خاصة وأن الاقتصاد الفلسطيني لا يتجاوز في حجمه ٢-٣ بالمئة الاسرائيلي، من وجهة نظر السياسة الاقتصادية فرضت إسرائيل على الاقتصاد الوطني الفلسطيني أن يتحول إلى سوق للمنتجات الإسرائيلية ومصدر للقوى العاملة الرخيصة، وقد كرست بذلك وبموافقة طرف فلسطيني الواقع الاحتلالي ذاته، الذي كان قائماً قبل التوقيع على الاتفاقيات، وهو واقع لم ينتج غير اقتصاد فلسطيني تابع ومشوه سواء على مستوى هيكل الانتاج أو هيكل العمالة.

ويترتب على هذا نتائج مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني، ففي ظل تحويل الضفة والقطاع إلى سوق ملحق بالاقتصاد الإسرائيلي، وفي ضوء القيود التي تفرضها إسرائيل على تجارتها الخارجية فهي تفرض على الاقتصاد الفلسطيني درجة من الانكشاف الاقتصادي تصل نسبته إلى نحو ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، دون أن تحرك السلطة ساكناً، لابل إنها ومن خلال نشاطها ونشاط البرجوازية الكومبرادورية والطفيلية العالقة بجسم الاقتصاد الفلسطيني تكرس هذا الانكشاف بعجز تجاري سنوي يتراوح بين ١,٢ - ١,٥ مليار دولار. ويسهم هذا الواقع وهذا النشاط الكومبرادوري والطفيلي للشريحة البيروقراطية (وهي قمة النشاط الكومبرادوري والطفيلي) ليس فقط في مفاقمة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وتناقص حصة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، بل وفي تراجع مستوى الإدخار وانخفاض مستوى الاستثمار، الأمر الذي يزيد من ارتفاع معدل البطالة وارتفاع معدلات الفقر فضلاً عن التراجع المستمر في الناتج القومي الإجمالي، الذي تصل معدلاته إلى نحو ١٠ بالمئة سنوياً.

صحيح أن سياسة الإغلاق والحصار التي تمارسها إسرائيل تلعب دوراً في كل هذا، غير أن قيود الاتفاقيات وخاصة اتفاقية باريس الاقتصادية وسياسة السلطة كذلك تلعب هي الأخرى دوراً لا يمكن التقليل من آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني، الذي يزداد تشوهاً ويزداد تعميق ارتباطه بالاقتصاد الاسرائيلي، ففي موازنتها العامة لعام ١٩٩٧ التي تشمل أيضاً بند الأصول الثابتة لم تخصص السلطة للنفقات الاستثمارية، التي من شأنها أن تساعد الاقتصاد الوطني على النهوض، سوى ٦ بالمئة من الايرادات المحلية التي توجه للنفقات الجارية. أما النفقات الإنمائية المعنية بقضايا البنية التحتية والنمو الإقتصادي فإنها تمول من موازنة خاصة تؤمنها الدول المانحة (بلغت ٨٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٧)، مما يكرس الاعتماد على هذه الدول وأولوياتها.

إن هذا يؤكد أن السلطة غير معنية بسياسة انمائية وإن اهتمامها ينصب أساساً على تمويل مصاريف الجهاز الإداري، الذي يشكل أداة ممارستها للسلطة، وعلى

النشاطات الاقتصادية الكومبرادورية والطفيلية، التي تفتح أمامها باب الاثراء السريع على حساب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى حساب تطور ونمو قوى الانتاج وقطاعاته التي من شأن تطورها ان يفتح الآفاق أمام التحرر النسبي للاقتصاد الوطني من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وأمام تصحيح نسبي في الاختلالات الهيكلية سواء على مستوى هيكل الانتاج أم على مستوى هيكل العمالة. إن سياسة تقوم على زيادة الانكشاف الاقتصادي في ظل ارتفاع متواصل للواردات وتراجع في الصادرات من ناحية، وتقوم على تخصيص نسبة ضئيلة للغاية من الناتج المحلي الإجمالي للنفقات الاستثمارية في الموازنة العامة تعكس الطبيعة الطبقية للسلطة كمعبّر عن مصالح البيروقراطية والكومبرادورية والبرجوازية الطفيلة.

ولا يفيد هنا القاء تبعات الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني على الاحتلال وسياساته وحده، بل لا بد من إبراز جوانب الخلل في السياسة التي تسير عليها السلطة في ظل شحة الموارد المالية واحتياجات التنمية لتطوير البنى التحتية التي دمرها الاحتلال. وفي هذا السياق لا يجوز السكوت على سياسة في التجارة الخارجية ترتفع فيها الواردات من مليار دولار عام ١٩٩٤ إلى ١,٥ مليار عام ١٩٩٥ لتصل إلى ٢,٢ مليار دولار عام ١٩٩٦، بينما تنخفض الصادرات من ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٣٥٠ مليون عام ١٩٩٥ إلى ٢٧٥ مليون دولار عام ١٩٩٦، فالأمر هنا لا يتصل فقط بالقيود الإسرائيلية، باعتبارها قيوداً على التجارة الاجمالية من واردات وصادرات، بل يتصل بسياسة السلطة ذاتها كذلك، وتصبح الطبيعة الطبقية في هذا السياق واضحة إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار أن حصة السلع الرأسمالية في التركيب السلعي للواردات المباشرة لم تتجاو ٨١ مليون دولار، هذا في الوقت الذي يشتد فيه الضغط على الصناعة الوطنية، ويشتد فيه الضغط على المنتجات الوطنية التي لا توفر لها السياسة الإسرائيلية فرصاً مناسبة للنمو والتطور.

إن سياسة كهذه لا تغلق الأبواب أمام نمو البرجوازية الوطنية وأمام تصحيح الاختلالات الهيكلية القائلة في الاقتصاد الوطني وحسب، بل هي تقود بالضرورة إلى

تدهور في مستوى معيشة البرجوازية المتوسطة والصغيرة، والى تعريض العمال والكادحين والفلاحين والمزارعين لمزيد من الإفقار. وإذا ما واصلت السلطة سياستها الاقتصادية هذه فإن حركة الاستقطاب الاجتماعي ستتسارع في المجتمع، مما يزرع عقبات إضافية أمام إمكانية توحيد الصف الوطني في مواجهة الاحتلال.

٧ـ عندما تسلك الشريحة البروقراطية في السلطة على المستوى الاقتصادي سياسة تحفز بالأساس نشاط البرجوازية الكومبرادورية والطفيلية وعلى المستوى السياسي الداخلي سياسة صعود وهبوط وتأرجح بين القمع والتسلط والإنفراج وفق حالة مسار المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية، فإنها تدفع قطاعاً هاماً من أصحاب رؤوس الأموال إما إلى السلبية أو إلى النشاط العقاري، الذي يتقاطع في بعض سماته مع نشاط البرجوازية الطفيلية، وتتجلى السلبية هنا بأحد شكلين: الأول في تقنين الاستثمار للحفاظ على عجلة الانتاج عند المستوى الذي يوفر استمرار الحضور في السوق بانتظار مناخ استثماري أفضل. والثاني بالتوجه إلى النشاط العقاري، الذي يوفر أكثر من غيره فرصاً للربح دون أن يدفع بعجلة الإنتاج إلى الأمام.

ومن الواضح أن سياسة الشريحة البيروقراطية تشجع التوجه الثاني، الذي يتقاسم مع البرجوازية الكومبرادورية والطفيلية السيطرة على دورة رأس المال. وهذا يتجلى بوضوح في سيطرة فئات البرجوازية العقارية والكومبرادورية والطفيلية على رأس المال، وبالتحديد على ٨٥ بالمئة من الاستثمارات في القطاعات غير الإنتاجية. وعلى كل حال فإن الاستثمار الكلي في تراجع مستمر، فقد تراجعت قيمة الاستثمار الكلي من نحو ٢١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤ إلى نحو ١٧ بالمئة عام ١٩٩٥ بسبب تراجع استثمارات القطاع الخاص من نحو ١٨ بالمئة إلى نحو ١٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. أما الاستثمارات «الحكومية» فقد كانت محدودة للغاية، حيث كانت عام ١٩٩٤ نحو ٢,٩ بالمئة وارتفعت إلى نحو ٤ بالمئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وقد واصلت معدلات الاستثمار تراجعها بشكل حاد حتى وصلت في النصف الأول من عام ١٩٩٦ نحو ٧ بالمئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

على ضوء الآثار السلبية للاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل وسياسة الحصار والخنق الاقتصادي الإسرائيلية من ناحية والسياسية الاجتماعية ــ الاقتصادية للسلطة من ناحية ثانية، فإن الأوضاع في الأراضي المحتلة أخذت تتبلور في اتجاهات تطور تؤشر على أن المجتمع الفلسطيني بدأ يدخل مرحلة أزمة من نوع مركب، لا حل لها إلا بالتخلص من الاحتلال وبالتصدي لسياسة تسير عليها السلطة تقود إلى حالة مفاقمة حدة الانقسام الطبقي في ظروف تحرر وطني حيث تزداد البرجوازية البيروقرطية والكومبرادورية والطفيلية غنى وثروة وتزداد فيه جماهير العمال والكادحين الفلاحين والمزارعين فقراً، بينما يتردى مستوى معيشة البرجوازية المتوسطة والصغيرة وتلوذ البرجوازية الوطنية ضعيفة التكوين إلى الصمت والسلبية. لقد أخذ الفقر ينتشر ويتجاوز في اتساعه الحدود المتفق عليها دولياً للحكم على هذه الظاهرة الاجتماعية ـ الاقتصادية، وتدل على ذلك العديد من المؤشرات مثل نسبة البطالة وتراجع المداخيل وتدهور مستويات المعيشة والأوضاع الصحية وغيرها.

وقد اعتادت أوساط فلسطينية على معالجة هذه المؤشرات على اتساع دائرة الفقر انطلاقاً من ربطها بالتأثيرات السلبية التي تتركها السياسة الإسرائيلية على أوضاع الاقتصاد الفلسطيني. إن مثل هذا الربط قائم بالفعل وينبغي عدم التقليل من مسؤولية السياسة الإسرائيلية عن تردي أوضاع الاقتصاد الفلسطيني، غير أن انتشار دائرة الفقر بمؤشراته ينبغي ألا يعالج من هذه الزاوية وحدها، فالضفة الغربية وقطاع غزة لا يزالان يخضعان للاحتلال، وسلطة تعمل في ظل مثل هذا الوضع ينبغي أن تبني سياستها الاجتماعية ـ الاقتصادية على أسس من شأنها أن تقلص من انعكاسات سياسات الاحتلال على أوضاع الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، وليس مفاقمتها كما تؤكد ممارسات السلطة الفلسطينية في هذا المضار.

٨ـ إن انتشار البطالة في صفوف المجتمع الفلسطيني ظاهرة باتت تضغط على أوضاع قطاعات وفئات اجتماعية واسعة من حيث اتساعها وكذلك من حيث طبيعتها ومكوناتها، فالبطالة التي كانت في الثمانينات في حدود ١٠ بالمئة أصبحت

تصل في أيام الإغلاق الإسرائيلي إلى ٤٠ بالمئة في الضفة الغربية والى ٦٠ بالمئة في قطاع غزة.

إن معدل البطالة هذا مرتفع للغاية ولكنه يخفي حقيقة جوهرية تؤكد وجود نسبة ثابتة من البطالة تحافظ على حدها الأدنى في كل الأحوال تصل إلى نحو ٢٥ بالمئة من القوة العاملة الفلسطينية في الضفة ونحو ٣٥ بالمئة في القطاع، الأمر الذي يحتاج إلى حلول بمعزل عن معالجة الآثار المترتبة على سياسة الإغلاق. إن هذه النسبة الثابتة من البطالة مرتفعة للغاية ولا تعالج بالدعاية السياسية ضد سياسة الإغلاق، لأن سوق العمل الإسرائيلي بعد احلال العمالة الفلسطينية بعمالة من عدد من بلدان أوروبا الشرقية وبعض البلدان الآسيوية لم يعد معنياً بهذه النسبة العالية من البطالة الثابتة في المجتمع الفلسطيني، وبهذا أصبح البحث عن حلول لها وظيفة فلسطينية في المقام الأول.

ولا يقوى سوق العمل الفلسطيني على استيعاب هذه المعدلات العالية من البطالة أو معالجة المشكلات التي تترتب على طبيعة انتشارها بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وفي المقدمة منها اختلال القاعدة الانتاجية التي تعبر عن نفسها بالتدني الكبير في مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي وبتراجع مساهمة القطاع الزراعي، ولأن الوضع قد تغير على نحو جوهري منذ مطلع التسعينات في معالجة فائض العمالة، الذي كان يجري حله في السابق إما من خلال العمل في المشاريع الإسرائيلية أو من خلال العمل في بلدان الخليج العربية.

هذا الانتشار لظاهرة البطالة يشكل أحد المكونات الأخطر لتدهور مستوى المعيشة، الذي تتحكم به عوامل متعددة، حيث تلعب سياسة حكومة إسرائيل كما تلعب سياسة السلطة دوراً في تفاقمه، فمستوى المعيشة في الضفة والقطاع في تدهور مستمر، تغذيه سياسة الاغلاق والخنق الاقتصادي، حيث بلغ عدد أيام الإغلاق منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو الأولى وحتى منتصف عام ١٩٩٦ نحو ٣٥٠ يوماً وترتب على ذلك خسائر للاقتصاد الفلسطيني تجاوزت ١,٥ مليار

دولار طالت بآثارها مصالح فئات اجتماعية واسعة وانعكست على الحياة الاقتصادية فتراجع الناتج القومي الاجمالي من عام لآخر كما تراجعت فرص الاستثمار والعمل.

وساهم التضخم في إسرائيل الذي ينعكس على الوضع الفلسطيني ارتفاعاً في الأسعار في مزيد من التدهور في مستوى المعيشة وانعكس ذلك بقسوة على ذوي الدخل المحدود، إذ بفعل ارتفاع الأسعار والتضخم طرأ تراجع ملموس في معدل الأجور والرواتب لفئات شعبية واسعة فإزداد على نحو ملموس عدد العائلات التي وقعت في دائرة الفقر والفقر المدقع، ووصلت نسبة العائلات التي لا يتجاوز الاستهلاك الشهري للفرد فيها ٣٠-٥٠ ديناراً أكثر من ٣٣٪ ، أي أن ثلث الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع أصبح يعيش في ظروف الفقر والفقر المدقع بعد أن تدهور مستوى المعيشة بنسبة تفوق ٣٦٪ وفق أفضل التقديرات، وهكذا ازدادت الفروقات في توزيع الثورة التي تعني زيادة في حدة التمايزات الطبقية في مجتمع يعيش تحت الاحتلال ويعاني من سياساته وممارساته واصبح الهم الرئيسي لقطاعات واسعة من المواطنين السعي وراء مصدر الرزق من أجل الكفاف.

ولا تقف مؤشرات الفقر عند هذه الحدود بل هي تتسع لتشمل أوضاع السكن والمساكن والصحة والتعليم وغيرها، فأكثر من ٧٠٪ من المساكن لازالت غير موصولة بشبكة من المجاري ويعيش نحو ٣٥٪ من المواطنين ضائقة سكنية حقيقية. وفي المجال الصحي تنعكس مؤشرات الفقر في مجالات عدة كنسبة وفيات الأطفال، التي تتجاوز مثيلتها في الأردن وغيره من بلدان المنطقة، كما تنعكس في مجال التعليم حيث ترتفع نسبة التسرب من المدارس لاضطرار أعداد كبيرة من الطلبة الدخول المبكر في سوق العمل بشروط قاسية للغاية.

وهكذا فإن ما يميز الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أكثر من أربعة أعوام من التوقيع على اتفاق أوسلو هو التراجع على مختلف المستويات: في الناتج المحلي القومي الإجمالي واختلال واسع في هيكل التجارة الخارجية يؤدي إلى انكشاف اقتصادي خطير وهيمنة النشاط الاقتصادي الطفيلي على الاقتصاد

وهروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج بنسبة تزيد على ٧٥٪ من ودائع المواطنين في البنوك التجارية وغيرها من مؤسسات الجهاز المصرفي، وانتشار البطالة على نطاق واسع وبروز ظاهرة البطالة الثابتة، التي لم تعد ترتبط بسياسة الإغلاق الإسرائيلية. هذا إلى جانب تدهور مستويات المعيشة لقطاعات جماهيرية واسعة وانتشار ظواهر الفقر والفقر المدقع، وظهور تمايزات طبقية حادة في المجتمع تدفع بعجلة التناقض الاساسي في المجتمع في موازاة التناقض الرئيسي مع الاحتلال.

٩- هذه هي ملامح صورة السلطة التي جاءت بها الاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل وملامح صورة الأوضاع كما تطورت في الضفة والقطاع في ظل هذه السلطة، ولكن هل انتفت إمكانية نشوء ظروف تجعل السلطة تعيد النظر بسياستها؟

إن السياسة المعتمدة إذ تعبر عن مصالح طبقية محددة، ليست امتداداً تلقائياً ومباشراً لهذه المصالح، إنما تعبر عنها في التحليل الأخير وبحدود ما تفرج عنه وتتيحه نسبة القوى السائدة في كل مرحلة بين مختلف الطبقات والشرائح في المجتمع، وبين المجتمع والاحتلال. لذلك بإمكاننا القول، مبدأياً، بأن تصاعد الضغط الجماهيري من جهة، واستعصاء مسيرة أوسلو من جهة أخرى، يمكن أن يجبر السلطة أو الشرائح الاجتماعية المكونة لها، على العودة إلى أرضية الاجماع الوطني، بصرف النظر عن مصالحها الطبقية كما تقدم نفسها آنياً وبشكل مباشر.

بكلام آخر: إن ما وصلت إليه السلطة التي تعبر بتكوينها عن المصالح الطبقية لشريحة ضيقة من البرجوازية الطفيلية والكومبرادورية والفئات البيروقراطية المندمجة معها، لا يغلق إمكانية الوصول في ظروف وشروط معينة إلى استعادة هذه الشريحة الطفيلية والكومبرادورية إلى ائتلاف وطني شامل على قاعدة برنامج وطني مشترك، فالحل الذي ارتضته هذه الشريحة من خلال عملية أوسلو يقترب من نقطة الاستعصاء الكامل. هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب من كون حركة التحرر الوطني الفلسطيني ما زالت في مرحلتها الأولى، فهي تواصل النضال من أجل إحراز

الاستقلال الوطني. وفي هذا الإطار، فإن الحسم لجهة التقدم نحو تلبية الحقوق الوطنية والاجتماعية للشعب الفلسطيني يعتمد أولاً بالأساس على مستوى وفعالية الحركة الجماهيرية بأشكالها النضالية المتعددة من أجل تصعيد الضغط على الاحتلال، (وفي هذا السياق) على السلطة أيضاً من أجل احتواء ميولها التكيفية وكبح استعداداتها للمساومة وتقديم التنازلات على حساب المطالب الوطنية.

إن التطورات الجارية توفر كل الفرص لقوى المعارضة الوطنية (وبخاصة مكوناتها اليسارية والديمقراطية) للنمو والتقدم بعد انكشاف سياسة حكومة الائتلاف اليميني في إسرائيل، ومن جهة أخرى تؤكد التطورات ذاتها أن المشروع الذي حملته الشريحة البيروقراطية المتنفذة في السلطة وحاولت تسويقه باعتباره الخيار الوطني المفضي إلى الاستقلال والتقدم الاقتصادي والاجتماعي قد انتهى كمشروع سياسي وأدى في الوقت نفسه إلى المزيد من التعقيد والتأزيم في وضع علاقات القوى الطبقية في المجتمع وتعميق التفاوت الطبقي على نحو لم تشهده الضفة والقطاع من قبل.

إن سياسة الحكومة الإسرائيلية تدفع نحو زيادة حدة التناقض الرئيسي بين الشعب الفلسطيني وبين الاحتلال، وكلما أمعنت هذه الحكومة في تعنتها وعدوانيتها وأمعنت في مواصلة سياستها ونشاطاتها الاستيطانية كلما دفعت بالتناقض الرئيسي نحو الانفجار الواسع والشامل. إن سلطة المصالح الطفيلية البيروقراطية لا تبدي حماساً كبيراً لمواجهة تطور خطير بهذا الحجم، وهي لا زالت تسلك نهجاً في مواجهة سياسة حكومة إسرائيل تحاول من خلاله التوصل إلى مساومة تؤمن لها حماية مصالحها الطبقية بالدرجة الرئيسية.

إن السلطة الفلسطينية لا تذهب بعيداً في المواجهة مع سياسة ومواقف الحكومة الإسرائيلية، ولذا نراها كلما تعقدت مسيرة المفاوضات بسبب سياسة هذه الحكومة لجأت إلى سلسلة من الإجراءات والتدابير كاللجوء إلى الحوار الوطني والتلويح به كوسيلة ضغط ليس أكثر، ورفع وتيرة النقد اللفظي للسياسة الإسرائيلية ولتساوق الإدارة الأميركية معها، والتشدد مع العملاء والسماسرة دون ثبات على الموقف

بمعاقبتهم، هذا إلى جانب الإيحاء بالتنصل من المسؤولية عن فضائح الفساد دون الإقدام على محاسبة القائمين عليه. مثل هذه الإجراءات والتدابير تلجأ لها السلطة لاسترضاء الشارع الفلسطيني وكتعبير قاصر دون شك عن الاستجابة لضغط ومطالب الحركة الجماهيرية وقواها السياسية والاجتماعية المعارضة لاتفاقات أوسلو.

وبسيرها على هذا النهج، تحجم هذه السلطة عن اتخاذ خطوات جادة ومسؤولة للشروع في حوار وطني يهدف إعادة بناء الوحدة الوطنية على أسس جديدة تقوم على الشراكة والمشاركة في كل ما يتصل بالشأن السياسي الوطني وتحديد جدول أولويات مهمات إعادة البناء الوطني بعد الدمار الذي ألحقه الاحتلال بهذا البناء، كما هي تحجم عن الخطوات والإجراءات التي من شأنها أن تبلور في إطار الكيان السياسي الذي انتجته الاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل مؤسسات تقوم على احترام تعدد وفصل السلطات (وبالحدود المتاحة حتى لا تطغى مسؤوليات وصلاحيات السلطة التنفيذية على غيرها، وحتى لا تتحول مؤسسات الكيان الأخرى إلى مجرد ملحق أو واجهة سياسية هشة للسلطة التنفيذية). إن هذا الإحجام لا يأتي من فراغ، بل يعبر أصدق تعبير عن نزوع هذه الشريحة العليا من البيروقراطية نحو احتكار السلطة باعتباره الأساس والوسيلة للدفاع عن مصالحها الطبقية الخاصة وعن امتيازاتها.

إن تعثر العملية التفاوضية في ضوء تعاظم الضغط الإسرائيلي واتساع مطالبه الأمنية واستمرار الاستيطان والضائقة الاقتصادية وتفاقمها.. يجعل السلطة أكثر عرضة لتأثير القاعدة الاجتماعية التي ترتكز إليها كي تحافظ على موقعها ودورها القيادي، ويجبرها أن تأخذ بالاعتبار بأقله جانباً من مطالب هذه القاعدة الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، فإن الشريحة المقررة في السلطة لا تملك أن تتبع سياسة تضعها في مواجهة سافرة مع الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية، فهذا ما يتناقض مع بنيتها، مصالحها، شبكة علاقاتها وخياراتها بالأساس في أن تجد لنفسها موقعاً ضمن الترتيبات الإقليمية قيد الإعداد، لتتمكن من ممارسة دورها الطفيلي في النهب والسمسرة والعمولات. هذا الوضع والعملية التجاذبية التي

تتخلله بالتعقيدات المشار إليها يفسر مسلك السلطة السياسي الذي يبدو تائهاً ومتعارضاً مع نفسه في بعض الأحيان. إن وعي هذه العوامل وإدراك طبيعتها يشكل بوابة عمل واسعة لجميع القوى لتسليط ضغوط جماهيرية على السلطة لاعاقة نزوعها نحو التساوق والتكيف مع الضغوط الإسرائيلية والأميركية.

١٠- إن السياسة الاجتماعية - الاقتصادية للسلطة إذ تلحق أفدح الأضرار بالاقتصاد الوطني وتفاقم حدة التناقضات الاجتماعية، تشكل عامل هدم في صمود الوطن والمواطن في وجه سياسات وممارسات سلطات الاحتلال، فالسلطة لا تكتفي فقط بتوجيه الانفاق العام نحو النفقات الجارية على الإدارات والأجهزة على حساب النفقات الإستثمارية لتطوير وتنمية الصناعة والزراعة والبنى التحتية في التعليم والإسكان والصحة والمواصلات وغيرها في قطاع الخدمات، وكل ما يترتب على ذلك من تعميق للاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد، بل إنها، وبسبب من سوء إدارتها، تؤسس لوضع من شأنه أن يغلق الطريق تماماً أمام فرص التنمية. إن الإنكشاف الاقتصادي الذي يعبر عن نفسه بالتوسع المتواصل في الواردات وفي تراجع الصادرات إلى أدنى المستويات يفضي بالدرجة الرئيسية إلى تشجيع النشاط الاقتصادي الكومبرادوري والطفيلي خاصة، علماً أن حصة السلع الرأسمالية في هذه الواردات محدودة للغاية. يضاف إلى هذا سياسة الاقتراض التي تمارسها السلطة بهدف سد العجز في موازنتها العامة، التي لا تحتل فيها النفقات الاستثمارية حصة تذكر. إن الاستمرار في هذه السياسة تدفع بالاقتصاد الوطني إلى مزيد من التدهور والى مزيد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

إننا ندعو إلى معارضة هذه السياسة بحزم والى النضال ضدها بفرض القيود المشددة على النشاط الكومبرادوري والطفيلي وتصحيح (لا يمكن أن يكون بالتأكيد، إلا جزئياً) للإختلال في التجارة الخارجية بحماية الناتج القومي، وبخاصة السلع التصديرية، وكذلك مقاطعة البضائع الإسرائيلية، كما ندعو إلى خفض نفقات السلطة والى سياسة تقشف حقيقية. وفي سياق النضال ضد السياسة الاجتماعية - الاقتصادية بآثارها المدمرة تبرز ضرورة التحضير لمؤتمر اقتصادي وطني تشارك فيه القوى

السياسية والفعاليات الاقتصادية في الداخل والخارج للبحث في برنامج للتصحيح الاقتصادي لإنقاذ الاقتصاد الوطني من الأخطار التي تهدده ولمعالجة الخلل الذي أخذت أبعاده تتسع بين النشاط الاقتصادي الذي يؤسس لتنمية وطنية رغم الظروف الصعبة وقيود أوسلو وبين النشاط الكومبرادوري والطفيلي الذي يسد الطريق أمام متطلبات التنمية الوطنية ويعمق ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الإسرائيلي.

إن تفاقم سياسة الفساد المالي الاداري التي أصبحت سمة مميزة للنهج الذي تسير عليه السلطة في إدارة الاقتصاد الوطني وتردي الأوضاع الاقتصادية بسبب تبديد الأموال العامة وتأمين امتيازات المسؤولين المتنفذين في إدارات وأجهزة السلطة، إن سياسة الفساد هذه لا تقتصر أضرارها على ما تلحقه بالاقتصاد الوطني من خسائر، بل باتت تنعكس على الحالة المعنوية للمواطن، وعلى مواقف الرأي العام العربي والاقليمي. وتزداد الآثار الضارة لهذه السياسة كلما واصلت السلطة تسترها على هذا الفساد وأحجمت عن تلبية مطالب المواطنين بالكشف عن أبعاد هذه السياسة ومحاسبة القائمين عليها والمشاركين فيها. من هنا، ضرورة ممارسة الضغط على السلطة لفتح ملف الفساد أمام الرأي العام وعدم التستر عليه وتقديم المسؤولين عنه والمشاركين فيه إلى المحاكمة ومصادرة الثروات التي راكموها من سرقة الأموال والأملاك العامة وأملاك المواطنين وخبز الشعب.

والى جانب هذا كله ينبغي وضع حد لنشاط «الاحتكارات» التي ترعاها السلطة، والتي أصبحت أحد أدوات تدخلها في الحياة الاقتصادية للبلاد وأحد أهم الميادين التي تمارس البرجوازية الكومبرادورية والطفيلية من خلالها نشاطها الاقتصادي المثير للجدل في الأوساط السياسية والإعلامية المحلية والدولية.

إن هذه «الاحتكارات» تتحكم من خلال نشاطها بقسط مهم من حركة التجارة الخارجية والتجارة الداخلية وتتحكم بالأسعار في الأسواق المحلية، هذه الأسعار التي تفوق مثيلاتها في إسرائيل، مما يزيد في أعباء المواطنين. ويغلق عدد من هذه «الاحتكارات» السوق أمام حركة التجارة من البلدان العربية المجاورة في حدود ما تسمح به الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، حيث تحولت من خلال شبكة

علاقتها مع مراكز التصدير في إسرائيل إلى كومبرادور رسمي لهذه المراكز ينتفع من صفقاته معها كما ينتفع من التحكم بالأسعار في الأسواق المحلية. ويتصف نشاط هذه «الاحتكارات» بجشع بالغ ولا يخضع هذا النشاط للمراقبة أو حتى للإجراءات الضريبية، مما يجعل منه نشاطاً أقرب إلى نشاط «مافيوي» منه إلى النشاط الاقتصادي العادي، ويذهب قسم من عوائد هذا النشاط إلى حسابات سرية للسلطة بينما يصب قسم آخر في حساب عدد من المسؤولين في الإدارات والأجهزة. من هنا، دعوتنا إلى وقف نشاط هذه «الاحتكارات» والى تحويلها إلى شركات عامة مساهمة وطرح أسهمها للتداول أمام المواطنين وتأهيلها في ضوء ذلك لممارسة نشاطها كمؤسسات اقتصادية مستقلة تخضع للرقابة وتسهم في تطوير أداء الاقتصاد الوطني.

(2)

نحو إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة الاعتبار لبرنامجها الوطني

١ـ تعيش م.ت.ف. أزمة عميقة تشمل بأثيراتها أوضاعها الداخلية، أي مؤسساتها وإداراتها والائتلاف الوطني في اطارها، وتطول برنامجها السياسي الوطني ودورها ومكانتها في صفوف الشعب، هذا إلى جانب مكانتها العربية والدولية. لقد باتت الآن م.ت.ف. تعيش أزمة تؤثر عليها باعتبارها الكيان السياسي المعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وعن وحدة حقوقه الوطنية.

إن م.ت.ف. الائتلافية التي وقفت حكومة اسرائيل والادارة الامريكية بقوة في وجه مشاركتها في مؤتمر مدريد، تحولت في ظل اتفاقيات أوسلو إلى طرف مقبول في العملية السياسية. وقد جاء هذا التحول في سياق محاولات لم تنقطع «لتأهيل» م.ت.ف. للمشاركة في جهود التسوية على قاعة تفكيك الائتلاف الوطني والانقلاب على البرنامج المشترك من خلال خرق قرارات الاجماع الوطني الصادرة عن هيئات ومؤسسات المنظمة وخاصة في دورات المجالس الوطنية. هذا، إلى جانب التعهد بإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني. ولم تقتصر شروط «تأهيل» المنظمة على كل هذا فقط، بل كانت مطالبة من خلال جناحها اليميني بأن تلعب دوراً في دفع عدد من البلدان العربية للشروع في تطبيع علاقاتها مع اسرائيل، وبأن تلعب دوراً في استبعاد دور الامم المتحدة في هذه الجهود حتى تبقى حكراً على الادارة الأميركية وحدها.

٢ـ وبتوقيعها على اتفاقيات مع حكومة اسرائيل أساساً في ترتيبات مرحلة انتقالية وحكومة ذاتية لا تملك من حقوق السيادة على الأرض شيئاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، أدارت هذه القيادة ظهرها أيضاً لمصالح وحقوق الشتات الفلسطيني، الامر الذي انعكس سلباً على مكانة المنظمة باعتبارها الكيان السياسي

الوطني، الذي يجسد من خلال البرنامج الوطني، برنامج العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، وحدة الشعب في الوطن وفي الشتات، وقد شكل المس بهذا البرنامج مدخلاً لحالة من الشعور بالخذلان خاصة في أوساط الفلسطينيين في الشتات، الذين وضعتهم اتفاقات أوسلو أمام مخاطر التوطين والتهجير وضياع الحقوق، فمكانة م.ت.ف. باعتبارها الكيان السياسي الوطني الذي يوحد الشعب لا تنبثق فقط من صيغة الائتلاف الوطني في اطارها على أهمية ذلك، بل هي تنبثق بالأساس من قدرتها على حمل البرنامج الوطني والدفاع عنه في أية تسوية سياسية للصراع. وقد أخفقت القيادة اليمينية المتنفذة في الأمرين معاً، فلا هي حافظت على صيغة الائتلاف الوطني ولا هي التزمت بالدفاع عن البرنامج الوطني، الأمر الذي الحق الضرر بمكانة المنظمة في صفوف الشعب.

وفي المجال العربي والاقليمي والدولي فقدت م.ت.ف. الكثير من مكانتها رسمياً وشعبياً، فعلى المستوى الرسمي شكلت اتفاقيات أوسلو غطاءاً سياسياً لعدد من الحكومات العربية لبناء علاقات مع اسرائيل عادت عليها بالكثير من المنافع السياسية والاقتصادية. أما على المستوى الشعبي فقد تأثرت مكانة منظمة التحرير وأصبح الرأي العام ينظر إليها باعتبارها الجهة التي أعطت الضوء الأخضر لعدد من البلدان العربية لتمضي في سياسة التطبيع. وهكذا فقدت المنظمة من تأثيرها في الشارع العربي ومن قدرتها على تعبئة الدعم العربي لنضال الشعب الفلسطيني، ولم يكن الوضع أفضل حالا بالطبع على مستوى الدول الإسلامية ودول عدم الإنحياز وعديد الدول الصديقة، التي كانت في السابق تحجم عن أو تبدي ترددا ملحوظاً في تطوير علاقاتها مع إسرائيل.

٣- وتدهورت أوضاع ومكانة م.ت.ف. أكثر فأكثر بعد أن تشكلت على الأرض سلطة فلسطينية وبعد انعقاد الدورة الـ ٢١ للمجلس الوطني الفلسطيني في مدينة غزة (نهاية نيسان ٩٦). ففي تلك الدورة، وقع انقلاب حقيقي (سياسي وتنظيمي) ترك آثاره الواسعة على أوضاع م.ت.ف. حيث جرى اغراق المجلس الوطني بعدد كبير من الأعضاء الجدد للوصول إلى إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني واستصدار قرارات

تغطي التوقيع على اتفاقات أوسلو. وقد ترتب على تلك الدورة جملة من النتائج التنظيمية والسياسية أحدثت خللاً واسعاً في تشكيل الائتلاف الوطني فضلاً عن تحجيم دور ووزن القوى والفعاليات السياسية والاجتماعية المؤثرة في تكوين المجلس فضلاً عن تهميش الشتات. وأتى هذا الانقلاب بالانسجام مع السياسة الرسمية للقيادة اليمينية في المنظمة، التي كانت تدفع بقوة من أجل تكييف مجمل الأوضاع الوطنية مع استحقاقات إتفاقات أوسلو، فجاء هذا الانقلاب تتويجا لسياسة التنازلات وفي مجرى الترويج لأوهام الوصول إلى تسوية مقبولة في ترتيبات الوضع النهائي مع حكومة إسرائيلية برئاسة شمعون بيريس.

٤ـ وجاء تشكيل سلطة الحكم الذاتي ليضيف عاملا جديداً في إضعاف مكانة م.ت.ف. حيث أخذت السلطة تعمل على استيعاب مؤسسات ودوائر المنظمة في وزاراتها وأجهزتها، مما قاد إلى تهميش أوضاعها ودورها وإلى تحويلها أو تحويل ما تبقى منها إلى ملاحق بإدارات وأجهزة السلطة. وتم تغييب دور المجلس المركزي، وفقدت اللجنة التنفيذية، على خلفية إسقاط البرنامج المشترك، دورها من خلال ما يسمى بالاجتماع المشترك للجنة التنفيذية ومجلس وزراء السلطة، وأصبحت اتفاقيات أوسلو مرجعية سياسية لهذا الدور.

إن كل هذا مؤشر على نهج سياسي لدى السلطة يعكس في جوهره أبعاد الإنقلاب السياسي على برنامج المنظمة وعلى صيغة الائتلاف الوطني العريض في إطار م.ت.ف.، ولأن السلطة لا تستطيع التفلت من قيود واملاءات اتفاقيات أوسلو، فإنها تلجأ إلى جر م.ت.ف. ومؤسساتها وهيئاتها القيادية إلى دائرة عملها ونشاطها المحكوم إلى هذا النهج السياسي، الأمر الذي يلحق الضرر بمكانة م.ت.ف. ويضعف فرص تصحيح الخلل الفادح الذي أصاب صيغة الائتلاف الوطني.

وإلى جانب هذا كله ألحقت السلطة بسياستها الضرر الفادح بمكانة م.ت.ف. باحتواء الاتحادات الشعبية الفلسطينية في أجهزتها وإداراتها واستيعاب قيادات هذه الاتحادات في الهياكل البيروقراطية العليا للسلطة. وبسياسة الاحتواء هذه فقدت هذه القيادات استقلاليتها عن السلطة وكذلك صلتها باتحاداتها وفقدت صلتها بالهموم

الحياتية والسياسية الوطنية لقواعد هذه الاتحادات، إن خطورة سياسة الاحتواء هذه تكمن أيضاً في اشاعة مناخ أخذت تنمو فيه القيم الانتهازية والنفعية والوصولية في قيادات الاتحادات.

٥- إن الأزمة التي تعيشها م.ت.ف.، ككيان سياسي وائتلاف وطني ومؤسسات، تتدرج في سياق تفكك البنى القديمة للحركة الوطنية الفلسطينية التي تسارعت، على خلفية خيار طبقي وسياسي واضح المعالم، بفعل الانخراط في عملية أوسلو. من هنا، فإن تجاوز هذه الأزمة يقع في اطار الصراع السياسي الدائر حول اتفاق أوسلو وفي مجرى تصعيد النضال ضد الاحتلال، بنتائجه وانعكاساته على مستوى العلاقات بين مختلف التشكيلات السياسية والاجتماعية، على تناسب القوى فيما بينها، ومع الاحتلال.

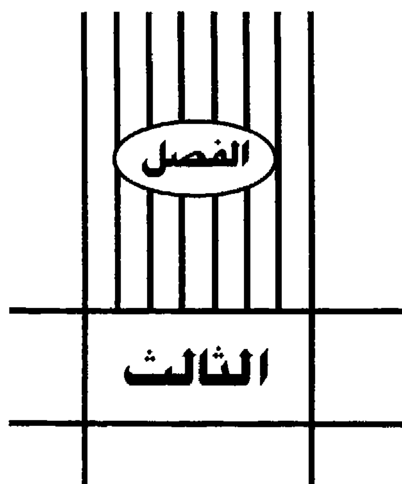
إن المدخل الرئيسي لاعادة بناء م.ت.ف. هو التوجه على طريق إعادة بناء الحركة الوطنية وتجديدها، نحو الإنخراط في الحركة الجماهيرية وفي القلب منها الاتحادات الشعبية والمهنية باعتبارها إحدى القواعد السياسية والجماهيرية الرئيسية لـ (م.ت.ف) وللمجتمع المدني الفلسطيني، وذلك من خلال الجمع بين مهام إعادة بناء هذه المؤسسات ورد الاعتبار للوائحها وبرنامجها وتفعيل دورها. لقد بات هذا يتطلب البدء بالأعمال التحضيرية لعقد مؤتمراتها الإقليمية والوطنية وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية وجماهيرية تمكنها من الاضطلاع بمهماتها في الدفاع عن مصالح وحقوق جماهيرها ومن استعادة دورها الوطني المستقل وتحريرها من قيود علاقاتها وارتباطها بالسلطة، وبات يتطلب كذلك اشاعة الديمقراطية في صفوفها وإجراء الانتخابات لهيئاتها القيادية على أساس التمثيل النسبي وبما يكفل الحفاظ على تكوينها الجبهوي ويعزز قدرتها على توحيد جهود وطاقات جماهيرها في ظل واقع الاحتلال والتوزع الجغرافي لتجمعات الشعب الفلسطيني.

٦- ومن جهة أخرى، فإن إعادة بناء عناصر الاجماع الوطني تفتح الطريق لاستعادة الائتلاف الوطني في اطار م.ت.ف. وإزالة الصدع الذي أصاب مؤسساتها، ان هذا يتطلب:

أ - اعادة الاعتبار للميثاق الوطني على قاعدة الحفاظ على جوهر مضمونه المناهض للصهيونية والمتمسك بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وتطويرها بما يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي طرأت على العالم والمنطقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

ب - تصحيح الخلل فى تشكيل المجلس الوطني بما يضمن استعادة التوزان في تعبيره عن التكوين السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية وفي تمثيله لمختلف تجمعات شعبنا في الوطن وفي الشتات. كما وشموله لجميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة، إن إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف. على أسس ديمقراطية يتطلب اجراء انتخابات حرة لعضوية المجلس الوطني في مختلف تجمعات شعبنا في الوطن وفي الشتات. أما المواقع والتجمعات التي يتعذر فيها اجراء الانتخابات فيتم تحديد أسس اختيار ممثليها من قبل الجزء المنتخب من المجلس نفسه.

جـ - الحفاظ على استقلالية هيئات م.ت.ف. عن أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية.



اتجاهات العمل

(١)

محاور التناقض مع الاحتلال
قضايا المجتمع والسلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال
الوضع على الصعيد الجماهيري الفلسطيني والمهمات

إن الانهيار الناجم عن اتفاق أوسلو في الاجماع الوطني على مقاومة الاحتلال والحلول التصفوية انعكس سلبا على الحركة الجماهيرية ودفعها نحو الانحسار. في مواقع الشتات، تفشى الشعور بالخذلان إزاء تجاهل الاتفاقيات الموقعة لحقوق اللاجئين ومرجعية القرار ١٩٤. أما داخل الوطن، فقد كان إبرام اتفاق أوسلو طعنة للانتفاضة، في سياق عملية تدريجية شهدت تفكك الإجماع الوطني على خيار الانتفاضة، وتأثرت هذه العملية بثلاثة عوامل رئيسية هي:

١- اتجاه شريحة من البرجوازية الطفيلية والكومبرادورية نحو الانسلاخ عن مسيرة النضال المناهض للاحتلال والانتقال إلى خيار أوسلو.

٢- التردد في صفوف قطاعات هامة من البرجوازية الوطنية والفئات الوسطى وانفضاضها عن الانتفاضة بسبب الضرر الذي أصيبت به مصالحها مع تصعيد إجراءات القمع الإسرائيلية.

٣- الإنهاك الذي أصاب قطاعات جماهيرية واسعة والذي لم تستدركه القوى الوطنية، وخاصة تلك المناهضة للاتفاق، والتي تخلفت عن التقاط زمام المبادرة وإعادة تنظيم وتوحيد صفوفها لإدامة زخم الانفجارات الجماهيرية العديدة التي أعقبت الاتفاق.

إن الأعوام التي أعقبت اتفاق أوسلو حملت معها المزيد من المعاناة لغالبية قطاعات الشعب على مختلف الصعد الأمنية والاقتصادية، علاوة على فشلها في تحقيق أي تقدم جدي باتجاه تلبية حقوق شعبنا الوطنية، كما زالت الكثير من الأوهام التي تفشت لدى بعض الأوساط الشعبية حول إمكانية نيل الاستقلال من

خلال مسيرة تطبيق الاتفاق، والتعنّت المتزايد لحكومة التطرف اليميني الإسرائيلية يقود المزيد من القوى الاجتماعية الفاعلة إلى الانفضاض المضطرد من حول مسيرة الاتفاق، مما يعزز الشروط الموضوعية لاستعادة الإجماع الوطني على ضرورة استئناف الانتفاضة.

وقد أظهرت انتفاضة الأسبوع الأخير من أيلول ٩٦ والبؤر الانتفاضية على امتداد شهري آذار ونيسان ٩٧ الحجم الهائل للاحتقان الشعبي وفي الوقت ذاته الاستعدادات العالية للمواجهة والتضحية لدى قطاعات واسعة من الشعب في مواجهة العنجهية العدوانية الإسرائيلية والانعكاسات السلبية لتطبيقات اتفاق أوسلو وإجراءات الإغلاق والإذلال الإسرائيلية، كما أظهرت الخشية الدائمة لدى سلطة الحكم الذاتي من انفلات زمام الأمور من أيديها واندفاعها لركوب موجة الغضب الشعبي ثم العمل السريع على احتوائها حتى لا تتجاوز حدود الضغط التكتيكي على الجانب الإسرائيلي.

ومن أجل تعبئة طاقات الجماهير بما يتلاءم مع التطورات الجديدة تتصدر الأولوية تنظيم صفوف الحركة الجماهيرية وتطوير حالة استنهاضها في مجابهة الاحتلال والاستيطان والحصار وصيانة الحريات الديمقراطية ومعالجة القضايا الاجتماعية، قضايا المجتمع والسلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال، وهو ما يقتضي تجديد برنامج العمل النضالي لتعبئة أوسع الجماهير دفاعا عن مصالحها وربطها بالمجرى العام للنضال الوطني المناهض للاحتلال والحلول التصفوية، ومن أجل إنجاز الحقوق الوطنية الفلسطينية. وعلى ضوء هذا فإن المهمات الوطنية الكبيرة التي يطرحها الوضع الناجم عن تطبيق اتفاقات أوسلو يمكن تلخيصها بالعناوين التالية:

١ـ النضال ضد الاستيطان ومن أجل الدفاع عن الأرض

في اتفاق أوسلو جرى تأجيل بحث موضوع المستوطنات (نظريا) إلى مفاوضات «الوضع الدائم»، وهكذا فقد تفاقمت العملية الاستيطانية بعد الاتفاق. ففي سنوات الانتفاضة الأولى، بلغ المعدل الشهري لمصادرة الأراضي نحو

٤٧٠٠ دونماً، ثم انخفض إلى نحو ٣٥٠٠ دونما بعد مؤتمر مدريد وعاد ليرتفع بشكل لم يسبق له مثيل بعد التوقيع على اتفاق أوسلو حيث بلغ نحو ٤٨٠٠ دونما. في حين كان نصيب عمليات الاستيطان المباشر نحو ٢٣٣ دونما قبل مدريد ارتفع بعد التوقيع على اتفاق أوسلو ليصل نحو ١٠٨١ دونما في الشهر الواحد. وهذا يعني أن معدل الارتفاع الشهري في عمليات الاستيطان المباشر وصل إلى ٤,٦ ضعفا عما كان عليه قبل انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول (أكتوبر) ٩١، الأمر الذي يفضح الادعاءات بأن الغرض من توقيع اتفاق أوسلو الأول كان حماية الأرض والدفاع عنها.

إن الهجوم الإسرائيلي المتواصل يستقوي بما تم في ظل اتفاق أوسلو، حيث صادرت قوات الاحتلال من أيلول ٩٣ وحتى مطلع ٩٧ حوالي ٣٠٠ ألف دونم واقتلعت ١٨ ألف شجرة وزاد عدد المستوطنين بنسبة ٥٠٪ في سنوات ٩٣ـ٩٦. لقد أعطى اتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة إسرائيل المسؤولية الكاملة وحرية التصرف بنحو ٤٠٪ من مساحة قطاع غزة وأكثر من ٧٠٪ من مساحة الضفة الغربية، كما أبقى مياه الضفة والقطاع تحت السيطرة الإسرائيلية. إن إسرائيل تستولي على ٨٠٪ من كمية المياه التي يجري ضخها من الخزانات الجوفية في الضفة الغربية، إضافة إلى الاستيلاء الكامل على الحقوق الفلسطينية في مياه حوض الأردن وعلى نحو ٣٠٪ من المياه الجوفية المحدودة في القطاع، وانتزعت إسرائيل لنفسها الحق في تحديد سقف كمية المياه المستخرجة من الآبار حتى في المنطقة الخاضعة لسلطة الحكم الذاتي في غزة والمناطق (أ) في الضفة، وهذا الوضع يصيب بالضرر المباشر المصالح الحيوية لقطاعات واسعة من الفلاحين والمزارعين والملاك العقاريين في الريف والمدينة في الضفة والقطاع.

وفي غزة، من الواضح أن المستوطنات القائمة فيها والتي ازدادت محاولات توسيعها وزيادة عدد ساكنيها بعد تشكيل حكومة نتنياهو، لم تؤسس لأسباب سياسية مؤقتة، بل أن أهدافها ثابتة في تعزيز مقومات السيطرة الاجمالية الإسرائيلية على القطاع، وتمزيق وحدته الجغرافية، ابتداءً من السيطرة على الشاطئ وعلى أخصب

الأراضي الزراعية، وعلى خزانات المياه الجوفية، حيث تقوم إسرائيل باستثمار المياه وبيع القطاع ٥ مليون متر مكعب من مياهه المسروقة وبملايين الدولارات سنويا، في حين تزداد ملوحة المياه المتبقية لسكانه بكل تأثيراتها المؤذية الصحية والزراعية. إن النضال ضد سياسة الاستيطان ونهب الأرض والمياه هو أبرز محاور الصراع ضد الاحتلال وتطبيقات اتفاق أوسلو، إن تنظيم هذا النضال واجتذاب أوسع الجماهير للانخراط فيه يمليان:

أ - تعبئة جماهير الشعب الفلسطيني وبخاصة جماهير الفلاحين والمزارعين وصغار الملاك العقاريين وأهالي القرى المهددة أراضيها بالمصادرة، وتشكيل لجان الدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان على مستوى القرية والريف كأطر شعبية واسعة.

ب - الدعوة إلى مؤتمر وطني للجان الدفاع عن الأرض تنبثق عنه قيادة وطنية منتخبة لتوجيه النضال الجماهيري ضد الاستيطان.

ج - تنظيم مبادرات المواطنين من خلال لجان الدفاع عن الأرض ولجان العمل التطوعي وغيرها من الأطر من أجل استصلاح الأرض وغرسها أو زرعها لكبح محاولات اغتصابها أو الاستيطان عليها.

د - تعبئة الرأي العام الوطني لممارسة كل أشكال الضغط على السلطة الفلسطينية من أجل الإصرار على وقف الاستيطان كشرط لاستمرار المفاوضات، ودعوة الرأي العام العربي للضغط على الحكومات العربية لوقف التطبيع والدفع لوقف الاستيطان وكافة تجاوزات الاحتلال.

هـ - تعبئة الرأي العام كذلك للضغط على السلطة ودفعها لإعادة النظر في جدول أولويات التصرف بأموال الموازنة العامة وتوظيفها بالاتجاهات التي تساعد في تطوير الاقتصاد الوطني وخاصة في القطاع الزراعي والإعلان عن المناطق الريفية المهددة بالاستيطان باعتبارها مناطق تطوير من الدرجة الأولى.

٢- النضال من أجل عروبة القدس وعودتها إلى السيادة الفلسطينية

اتفاقات أوسلو تسلم بفصل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧، وتترك البحث في مصيرها لمفاوضات « الوضع الدائم» دون أي التزام إسرائيلي بالامتناع عن إجراء تغييرات على وضع المدينة، ومع تفاقم عمليات تهويد القدس عبر مصادرات الأراضي ومخططات بناء الأحياء اليهودية ومنع البناء في الأحياء العربية ومحاولة تفريغ المدينة من سكانها العرب من خلال وسائل شتى، بما في ذلك سحب الهويات، يبرز النضال من أجل عروبة القدس وعودتها إلى السيادة الفلسطينية كالمحور الأبرز في الصراع ضد الاستيطان.

إن هذا يتطلب تشكيل لجان الدفاع عن عروبة القدس وتنظيم حملة جماهيرية داخل المدينة وفي المدن والقرى والمخيمات الأخرى للتضامن معها، كما يتطلب العمل للدعوة إلى مؤتمر وطني للدفاع عن عروبة القدس تنبثق عنه قيادة وطنية تقود وتوجه النضال على المستويات الوطنية والعربية والإسلامية والدولية ضد تهويد القدس، هذا إلى جانب تشكيل لجان مختصة وعقد مؤتمرات نوعية لمعالجة القضايا الملموسة التي ينطوي عليها مخطط التهويد أو التي تمس حياة ومصالح المواطنين مثل قضايا مصادرة الأراضي، قضايا البناء والسكن وإجراءات هدم المنازل، الضرائب الباهظة، نظام التعليم في المدينة، إجراءات طرد مواطني المدينة ونزع هوياتهم، الدفاع عن المؤسسات الوطنية الفلسطينية في المدينة والنضال ضد نزعات الاندماج وطلب الجنسية الإسرائيلية. ومن الضروري أن تكون لجان الدفاع عن القدس مفتوحة للجميع بشرط الموافقة على برنامج الحملة الجماهيرية للدفاع عن عروبة القدس وعودتها إلى السيادة الفلسطينية.

٣- ضد الإلحاق الاقتصادي ومن أجل اقتصاد وطني منتج ومستقل

اتفاق باريس الذي يشكل الملحق الاقتصادي لاتفاق أوسلو، يلحق أفدح الأضرار بالاقتصاد الوطني وبمصالح غالبية قطاعات الشعب وطبقاته، بما في ذلك البرجوازية الوطنية، فهو يكرس سياسة الدمج والإلحاق الاقتصادي التي انتهجتها إسرائيل على مدى سنوات الاحتلال، حيث يعطي إسرائيل سيطرة كاملة

على السوق المحلية عبر إبقائها مفتوحة للسلع والخدمات الإسرائيلية دون قيود، بينما يفرض قيودا صارمة على دخول السلع الزراعية الفلسطينية، ويسمح الاتفاق بإنشاء سلطة نقد فلسطينية، لكنه يخضعها لسياسات البنك المركزي الإسرائيلي المالية والمصرفية ولرقابته.

أما المساعدات الخارجية المقررة من قبل «الدول المانحة» (٢،٤ مليار دولار خلال خمس سنوات) فلا تكفي لإطلاق عجلة النمو في الأراضي الفلسطينية بعد الدمار الذي لحق بالبنية الاقتصادية لهذه الأراضي بفعل الاحتلال (من أجل المحافظة على دخل الفرد الفلسطيني كما كان عام ١٩٩٣، ينبغي استثمار حوالي مليار دولار سنويا أي ضعف ما قررته الدول المانحة، علما بأن هذه الدول لم تلتزم بالمبالغ المقررة من قبلها من جهة، وتم توجيه معظم المبالغ التي قدمتها لتغطية نفقات الأجهزة الأمنية والوظيفية لسلطة الحكم الذاتي وليس للاستثمار من جهة أخرى، مع التأكيد بأن عدد الموظفين في هذه الأجهزة «الحكومية» قد تضاعفت مرتين عما كان عليه في العام ١٩٩٣).

وعلاوة على ذلك، فإن سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلية تجاه الضفة والقطاع أدت إلى خسائر للاقتصاد الوطني تفوق بقيمتها مساعدات «الدول المانحة»، وقد قاد كل هذا الوضع إلى تمنع رأس المال الخارجي، وخاصة رؤوس الأموال الفلسطينية في الخارج، من الاستثمار في الاقتصاد المحلي، حيث لم تتجاوز ودائع هؤلاء المستثمرين الفلسطينيين ١٪ من مجمل الودائع في البنوك العاملة في الضفة والقطاع.

وإذا أضفنا إلى كل ذلك كون مساعدات «الدول المانحة» سيفا مسلطا على رقبة السلطة الفلسطينية لابتزاز شروط سياسية واقتصادية تضعها عمليا تحت وصاية البنك الدولي، فإن مجمل هذه الأوضاع والعوامل قادت إلى تدهور اقتصادي شامل في الأراضي المحتلة وترد متسارع في مستوى معيشة المواطنين، حيث تراجع مستوى المعيشة خلال السنوات الثلاث الماضية بنسبة الثلث تقريبا وأحيانا أكثر من ذلك، مع تفاقم البطالة والغلاء.

إن النضال ضد اتفاقات أوسلو وانعكاساتها الاقتصادية يشكل محورا رئيسيا من محاور الصراع الدائر ويعكس التزاما بالمصالح الأكثر إلحاحا لغالبية طبقات الشعب وقطاعاته الوطنية، ويتركز هذا النضال على المطالب التالية:

أ ـ إلغاء اتفاق باريس الاقتصادي وتحرير الاقتصاد الوطني من قيود الدمج والإلحاق.

ب ـ إنهاء تحكم إسرائيل بالنظم والسياسات المالية والجمركية وبناء سلطة نقد فلسطينية توجه السياسة المصرفية في خدمة الاقتصاد الوطني.

ج ـ رفض الوصاية التي يمارسها البنك الدولي وتوجيه العون الخارجي نحو بناء مقومات الاستقلال الاقتصادي وامتصاص البطالة.

(ومن الواضح أن هذه المطالب هي أسلحة كفاحية، ولايمكن أن تتحقق، بالملموس، إلا في حال الخلاص من الاحتلال ومن الاتفاقات المجحفة).

٤ ـ النضال ضد البطالة ومن أجل حقوق العمال

إن الطبقة العاملة تتحمل الضرر الأكبر من نتائج الدمج والإلحاق الاقتصادي والانعكاسات المدمرة لاتفاقات باريس والقاهرة، كما أن سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلية فاقمت من هذه الانعكاسات السلبية وأدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في صفوف قوة العمل الفلسطينية. وبفعل ذلك كله، تشوه هيكل العمالة الفلسطينية، وتراجعت حصة عوائد عوامل الإنتاج من الخارج في الناتج القومي الإجمالي، وهي في معظمها من تحويلات العمال العاملين في المشاريع الإسرائيلية، من نحو ٥٣ ٪ عام ١٩٩٢ إلى نحو ٤١ ٪ عام ١٩٩٤، واستمرت في الانخفاض بعد ذلك. إن التوجه نحو الطبقة العاملة لتنظيم صفوفها واستنهاض نضالها دفاعاً عن حقوقها ومطالبها المباشرة هي مهمة تحتل أولوية قصوى في برنامج العمل الذي يركز في هذا المجال على القضايا الأربع التالية :

أ ـ النضال ضد البطالة، والمطالبة بضمان حق العمل والتنقل بحرية لجميع العمال دون قيود وإلغاء أنظمة التصاريح والبطاقات الممغنطة، وذلك عبر حملة

جماهيرية متواصلة، خاصة في صفوف العمال، للدفاع عن حق العمل والتنقل وضد الإغلاق، دون إغفال أهمية الضغط على السلطة من أجل سياسة استثمارية موجهة بشكل رئيسي لامتصاص البطالة ومن أجل نظام للضمان الاجتماعي يشمل التأمين ضد البطالة، إلى جانب الاهتمام بتنظيم الحلول التعاونية وصناديق العون والتعاونيات تحت إدارة النقابات.

ب ـ النضال من أجل استعادة حقوق العمال التي نهبتها إسرائيل على مدى ربع قرن، على شكل استقطاعات من أجورهم لقاء ضمانات مفترضة لا ينالون منها شيئا، إضافة إلى النضال ضد عملية النهب المزدوج الممارسة عملا باتفاق باريس حيث يتم تقاسم الحسومات المستقطعة من أجور العمال بين الحكومة الإسرائيلية والهستدروت والسلطة الفلسطينية دون أن ينال العمال شيئاً، إذ ينبغي العمل من أجل تحويل كافة هذه المبالغ المستقطعة إلى«صندوق للضمان الاجتماعي» بإدارة منتخبة من قبل العمال أنفسهم.

ج ـ النضال من أجل إلغاء القوانين الرجعية والأوامر العسكرية المتعلقة بشؤون العمل واستبدالها بتشريع عمالي وطني وعصري يضمن حقوق العمال وشروطا ملائمة للعمل، وينبغي بذلك امتحان القدرة الفعلية للسلطة ومجلسها المنتخب على التشريع فعلا، حتى ضمن الصلاحيات المحالة إليها والتي تشمل شؤون العمل، وهي قدرة مشكوك في توفرها نظراً لحق النقض الإسرائيلي من جهة ولتأثير توصيات البنك الدولي وانحياز السلطة الصارخ لصالح رأس المال الطفيلي من جهة أخرى.

د ـ الدفاع عن استقلالية الحركة النقابية وبناء وحدتها على أسس ديمقراطية، تعتمد على النقابة الوطنية كركيزة أساسية لبناء الاتحاد العام الموحد، عبر انتخابات ديمقراطية بالتمثيل النسبي من أدنى إلى أعلى.

٥ ـ الدفاع عن حق الأسرى والمعتقلين في الحرية

رغم أن الإفراج عن الأسرى والمعتقلين يعتبر استحقاقاً أساسياً لأي عملية

سلام، فقد نص اتفاق أوسلو على إطلاق سراح المعتقلين والأسرى على ثلاث مراحل آخرها هي الأساسية التي تضم العدد الأكبر من ذوي الأحكام العالية، إلا أن حكومة إسرائيل تماطل في الإفراج عنهم، وتتذرع بالاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع السلطة الفلسطينية والتي أجازت التعامل معهم وفقاً لما هو معمول به في القانون الإسرائيلي. لقد فرّط اتفاق أوسلو بحقوق الأسرى كما فرّط بحقوق سائر فئات الشعب وقضيته الوطنية، وتخلى الاتفاق عن الأسرى العرب وأبطال الدوريات، واستثنى المناضلين الفلسطينيين من أبناء القدس والـ ٤٨، ممن قاتلوا في صفوف المقاومة الفلسطينية، تحت ذريعة أن هؤلاء يخضعون للقانون الإسرائيلي. وتتنافى المعاملة الإسرائيلية للمعتقلين والأسرى مع اتفاقية جنيف الرابعة، ابتداءً من نقلهم بعد إعادة الانتشار إلى داخل إسرائيل، اضافة لتشريع التعذيب والعنف معهم والمعاملة السيئة للسجناء وسوء التغذية والرعاية الصحية، وظروف السجن السيئة.

إن النضال للإفراج عن الأسرى والمعتقلين سيبقى يجتذب الاهتمام ويعبر عن المصالح المباشرة لقطاعات واسعة من المواطنين. وما تزال تطرح نفسها بقوة مهمة تنظيم هذا النضال بحملة جماهيرية متواصلة ومنظمة وبناء لجان الدفاع عن المعتقلين كأدوات شعبية لتنظيم الحملة تحت شعار «لاسلام بدون الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين دون تمييز ودون قيد أو شرط»، ونشر هذه اللجان في كل مكان بحيث تنخرط فيها عائلات الأسرى، والأسرى المحررون، وجميع المهتمين بقضايا الحرية وحقوق الإنسان، وبحيث تتسع للجميع، أفراداً ومنظمات، الذين يوافقون على شعارها الرئيسي.

٦ ـ قضايا المجتمع والسلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال

إن سياستنا تقوم على التصدي لممارسات سلطات الاحتلال التعسفية والنضال من أجل فرض اعتراف سلطات الاحتلال باتفاقية جنيف الرابعة وتطبيقها ووقف انتهاكات حقوق الانسان ووقف سياسة العقوبات الجماعية وسياسة الاعتقال والضغط للإفراج عن الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، هذا إلى جانب

التصدي لاستبداد السلطة وممارسات أجهزتها الأمنية ومنع تدخلها في الحياة العامة وفرض احترامها لمؤسسات المجتمع المدني، على أساس المهمات التالية:

أ ـ صون الحريات العامة وحقوق الإنسان

* باحترام التعددية السياسية وصون حق جميع القوى السياسية في التنظيم العلني دون قيود.
* احترام استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات ونواد ومجالس طلابية ونسائية ومؤسسات تعاونية وخيرية ومنع أي تدخل في شؤونها.
* احترام حرية الصحافة ومؤسسات الإعلام المرئي والمسموع وتحريم قمعها أو ارهابها أو ممارسة الضغوط عليها، إلى جانب احترام حق المعارضة في التعبير عن مواقفها في أجهزة الإعلام الرسمية والتوقف عن احتكارها كأجهزة إعلام للسلطة.
* احترام كرامة المواطن وتحريم امتهانها ووضع حد لممارسات الاعتقال الكيفي والمداهمات والتعذيب والمحاسبة الصارمة للمسؤولين عن هذه التجاوزات.
* ضمان حرية الرأي العام والتعبير والاجتماع والتظاهر لجميع المواطنين وتحريم التطاول عليها.
* إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية.
* ضمان استقلال القضاء وفق مبدأ الفصل بين السلطات وبما يؤمن نزاهته ويوطد مكانته في المجتمع.

ب ـ الدفاع عن المصالح المعيشية للمواطنين ومحاربة الفساد

إلى جانب النضال من أجل التحرر من قيود اتفاق باريس الاقتصادي وإنهاء تحكم إسرائيل بالنظم والسياسات الجمركية والنقدية والضريبية واعتماد مبدأ التعامل بالمثل في العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، إلى جانب هذا وبالتوازي معه ينبغي النضال من أجل:

* إعادة توزيع نفقات الموازنة العامة لصالح النفقات الاستثمارية لتطوير البنى التحتية وفروع الاقتصاد لتوفير فرص العمل في المشاريع الوطنية.
* إخضاع الشأن المالي للرقابة الشعبية واعتماد مبدأ الشفافية وفضح الفساد والرشوة والمحسوبية وامتيازات المسؤولين وتقديم المتورطين في الفساد المالي والإداري إلى المحاكمة ومصادرة أملاكهم وأموالهم التي حازوا عليها بطرق غير مشروعة، هذا إلى جانب محاربة ممارسات الاحتكار والسمسرة واستغلال النفوذ وفرض الخاوات والعمولات وكل أشكال استثمار الموقع للإثراء غير المشروع. وإذا كان تقرير هيئة الرقابة العامة واللجنة الخاصة المنبثقة عن المجلس الفلسطيني قد سلطا الأضواء على الفساد المالي والإداري في الوزارات والأجهزة المدنية، فقد بقي الفساد المالي والإداري في الأجهزة الأمنية والعسكرية كما بقي التلاعب بقوت الشعب وصحة المواطن من قبل تجار الغذاء والدواء الفاسد طي الكتمان، الأمر الذي بات يتطلب اتخاذ الإجراءات الرادعة لوقف الاعتداء على المال العام وتقديم المتورطين فيه إلى المحاكمة العلنية واستعادة أموال الشعب إلى الخزينة العامة وعدم التفريق في هذا بين المتورطين في الفساد من مدنيين وعسكريين.
* تخفيف العبء الضريبي عن القطاعات الشعبية وذوي الدخل المحدود والأخذ بسياسة ضريبية عادلة تتناسب طرداً مع مستويات المداخيل.
* توجيه العون الخارجي نحو تطوير الاقتصاد الوطني والمشاريع الانتاجية والخدمية الوطنية ومشاريع البنى التحتية لتوفير فرص العمل والمساعدة على امتصاص البطالة.

جـ ـ من أجل انتخابات حرة وديمقراطية للمجالس البلدية والقروية

على هذا الصعيد ننطلق من رفض سياسة التعيين والإصرار على إجراء

انتخابات ديمقراطية حرة للمجالس البلدية والقروية، فالذرائع التي تلجأ إليها السلطة لتمرير تعييناتها وتبرير التهرب من الانتخابات هي ذرائع واهية لا وظيفة لها غير الالتفاف على حق المواطنين في ممارسة حق من حقوقهم الديمقراطية في انتخاب هيئات الحكم المحلي بعيداً عن تدخل السلطة، فالزعم بعدم إمكانية إجراء انتخابات للمجالس البلدية والقروية بسبب استمرار وجود الاحتلال نتيجة تأخر مواعيد إعادة انتشار قوات الاحتلال يدحضه إجراء انتخابات هذه المجالس في السبعينات وإجراء انتخابات المجلس الفلسطيني (التشريعي) ذاته مطلع ١٩٩٦ دون أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.

وفي هذا الإطار فإننا نعارض مشاركة المخيمات في انتخابات المجالس البلدية والقروية وندعو إلى إجراء انتخابات لجان خاصة بالمخيمات انطلاقاً من الحرص على صون المكانة القانونية ـ السياسية الخاصة للمخيمات، وللحفاظ على وكالة الغوث ومسؤولياتها عن الجانب الخدماتي في المخيمات.

د ـ من أجل تنظيم العلاقة بين القوى السياسية وبين السلطة والمعارضة

على هذا الصعيد ننطلق من ضرورة إعطاء الأولوية في النضال من أجل حل التناقض الرئيسي مع الاحتلال، وحتى يصبح ممكناً حشد الطاقات الوطنية في النضال ضد الاحتلال فإننا ندعو الى:

* تحريم اللجوء إلى العنف كأسلوب لحل الخلافات بين أبناء الشعب الواحد وتحريم الاستجابة من طرف السلطة للمطالب الإسرائيلية بضرب البنى التحتية لقوى المعارضة أو لأي منها.
* إدارة تنظيم الخلاف والعلاقة بين السلطة والمعارضة بوسائل ديمقراطية تقوم على احترام حق المعارضة في التعبير عن مواقفها من الاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل وفي ممارسة نشاطها ضد شروطها وإملاءاتها دون أن تتعرض للملاحقة أو المساءلة من طرف السلطة وأجهزتها الأمنية.
* ضمان حق المساواة والتكافؤ في الحقوق والواجبات بين المواطنين

وفي جميع المجالات بما فيها العمل في الوظائف العامة بصرف النظر عن الانتماء السياسي.

* ضمان حق جميع القوى السياسية الفاعلة في المشاركة المقررة في صوغ القوانين الرئيسية التي تمس حياة المواطنين في مناطق السلطة الفلسطينية وإيجاد صيغة منظمة تكفل هذه المشاركة.

هـ - من أجل توحيد القوانين وإقرار القانون الأساسي

إن حاجة المجتمع إلى توحيد القوانين وإقرار قانون أساسي ينسجم مع وثيقة إعلان الاستقلال حاجة ملحة وتقتضي الضغط على السلطة والمجلس التشريعي لإقرار هذا القانون، وبما يوحد القوانين والتشريعات بين الضفة والقطاع ويؤكد على الوحدة المجتمعية ويلغي القوانين والأوامر العسكرية الإسرائيلية وقوانين الطوارئ الانتدابية ويعدل القوانين والتشريعات القائمة وبما يتلاءم مع آمال الشعب في بناء دولة مستقلة ومجتمع ديمقراطي.

٧ - النضال من أجل حق الشبيبة في العمل والتعليم والثقافة وتلبية متطلباتهم الاجتماعية ورعاية ميولهم واهتماماتهم

تعاني الشبيبة الفلسطينية من ظروف حياتية وسياسية قاسية، بسبب عسف الاحتلال وسياسته العدوانية والتوسعية وتأثيراته التدميرية والسلبية الواسعة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية، وتتركز البطالة بشكل خاص في أوساط العمال الشباب والخريجين. إن هذا الوضع يملي على اتحاد الشباب الديمقراطي بشكل خاص توسيع صفوفه وتعزيز دوره في أوساط الشباب والسعي لوحدة الحركة الشبابية الفلسطينية وإعادة بناء الاتحاد العام لطلبة فلسطين ليمثل الداخل والشتات، ومن أجل تعبئة طاقات الشباب في مواجهة الاحتلال والاستيطان من جانب، ومن جانب آخر من أجل تلبية مطالبه التعليمية والثقافية والاجتماعية وأبرز عناوينها:

أ - مجانية وديمقراطية التعليم الجامعي، واعتماد رسوم رمزية تضمن حق التعليم

الجامعي لجميع الطلبة المؤهلين لذلك وخاصة أبناء المخيمات والفقراء والكادحين، وتنويع الاختصاصات وبما يتلاءم مع حاجة المجتمع الفلسطيني، وتوفير مستلزمات العملية التعليمية من كفاءات وخبرات أكاديمية، وأجهزة تطبيقية ومكتبات علمية ومنشآت جامعية وعلمية ذات مستوى متقدم، وفي ذات الوقت تأمين الكتب بأسعار رمزية، ووضع أسعار زهيدة للمواصلات الخاصة بالطلبة. وعلى صعيد آخر مواصلة النضال لتأمين حرية التنقل لطلاب قطاع غزة من أجل الدراسة وخاصة في جامعات الضفة الغربية، وشن حملة جماهيرية ضاغطة لإطلاق سراح الطلبة المعتقلين في سجون الاحتلال.

ب - تطوير التعليم والتدريب المهني للطلبة سواء على مستوى انتشار المعاهد والمدارس والأقسام الخاصة بذلك، أو على مستوى التأهيل والتدريب المهني والعمالي.

جـ - تنظيم العمل للشباب والخريجين في لجان البطالة والضغط من أجل توفير فرص العمل لهم، والتأكيد على المساواة بين الجميع وحقهم في العمل في مشاريع البطالة وفي التوظيف.

د - الحرص على صيانة وتطوير مناهج وبرامج تعليمية ذات مضمون وطني وتقدمي وبما يصون الثقافة الوطنية ويتناسب مع حاجات المجتمع.

هـ - المحافظة على استقلالية الجامعات والكليات من تدخل الأجهزة وضمان حرية النشاط السياسي.

و - اعتماد التمثيل النسبي في انتخابات مجالس الطلبة والهيئات الأخرى داخل الجامعات.

ز- رعاية شؤون الشباب، وتقديم العون غير المشروط لنواديهم ومنظماتهم الجماهيرية وتأمين المرافق اللازمة لتطوير مواهبهم الرياضية والإبداعية والثقافية، وبما يملأ أوقات فراغهم بالنشاط المثمر والمطور لقدراتهم، والعمل على إحياء لجان العمل التطوعي وتطوير دورها.

٨ ـ النضال من أجل الدفاع عن التراث والمؤسسات والثقافة الوطنية

من أجل الحيلولة دون فتح الباب على مصراعيه أمام الهجمة الثقافية الصهيونية بعد اتفاق أوسلو، وفي مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الدينية وأماكن العبادة، بتدنيسها وانتهاك حرمتها، والدفاع عن تراث شعبنا وتاريخه ومقدساته الوطنية، تطرح نفسها المهام التالية:

أ ـ إطلاق حملة وطنية في صفوف الطلبة والشباب والمعلمين والمثقفين لحماية الثقافة الوطنية، والتصدي لخطر التطبيع الثقافي والدفاع عن التراث الوطني وعن قيم شعبنا وتاريخه.

ب ـ التصدي لأي تدخل إسرائيلي في صوغ مناهج التعليم ومقاومة التلاعب فيها أو نزع السمة الوطنية عنها وتطعيمها بالأيديولوجية الصهيونية والدعوة إلى مؤتمر وطني لإعادة صوغ المناهج التربوية بروح وطنية وديمقراطية تحمي شعبنا وثقافته وتصون تاريخه وقيمه ومقدساته وهويته الوطنية.

ج ـ الدفاع عن المقدسات الدينية وأماكن العبادة، والتصدي لأية محاولة لتدنيسها وانتهاك حرمتها.

(2)

استراتيجية العمل لحماية حقوق اللاجئين والنازحين وموقعها في البرنامج النضالي في الوطن والشتات

١ ـ اتفاق أوسلو وانعكاسه على قضية اللاجئين (والنازحين)

عند تناول استراتيجية العمل لحماية حقوق اللاجئين والنازحين ننطلق من اتفاق أوسلو وما ترتب ويترتب عليه سياسياً وعملياً بالنسبة لما يلي:

أولاً : رحّل اتفاق أوسلو قضية اللاجئين إلى مفاوضات الحل الدائم، وأسقط مرجعيتها الشرعية الدولية المتمثلة بالقرار ١٩٤ (وفقرته الرقم ١١ تحديداً) الذي يكفل كأساس حق العودة للاجئين إلى جانب التعويض الذي هو جزء من الاعتراف والإقرار الرسمي بحق العودة، وليس بديلاً من هذا الإعتراف. وبإسقاطه لمرجعيتها الشرعية الدولية نزع اتفاق أوسلو عن قضية اللاجئين مكانتها القانونية ـ السياسية المستمدة من هذه المرجعية ليحيلها إلى الإطار التفاوضي نفسه المكوّن بدوره من عدة أطر ومسارات (لجنة عمل اللاجئين في المفاوضات المتعددة، المفاوضات الثنائية مع الأردن ولبنان وسوريا وم.ت.ف.)، فأفقد قضية اللاجئين مكانتها كأحد محاور الحل الفلسطيني ـ الإسرائيلي بحيث أضحت ـ بجانبها الاهم ـ قضية إقليمية عربية ـ إسرائيلية، وحدد إطار هذا الحل سلفاً لمصلحة إسرائيل، وضاعف من مخاطر إرسائه على قاعدة التأهيل والتوطين وإلغاء حق العودة.

ثانياً: أما قضية نازحي حرب الـ ٦٧، فقد أسقط اتفاق أوسلو عنها مرجعيتها الشرعية الدولية المتمثلة بقرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٧ القاضي بعودة النازحين دون قيد أو شرط وأحالها إلى لجنة رباعية (إسرائيلية ـ أردنية ـ مصرية ـ فلسطينية) لتقرر بإجراءات قبول الأشخاص النازحين:

١ـ على أساس فردي، وليس كجماعة غير قابلة للتصنيف، مما يسمح لإسرائيل

باستبعاد القسم الأكبر من النازحين من دائرة البحث (وبالتحديد ذوي الاصول اللاجئة من عام ٤٨، سكان القدس الشرقية، المنتمين إلى قرى وأراض صادرتها إسرائيل أو بنت عليها مستوطنات، المبعدين لاعتبارات أمنية..).

٢- وبالتوافق، مما يعطي لإسرائيل حق النقض.
٣- وباتخاذ التدابير الضرورية لمنع الإخلال بالأمن وشيوع الفوضى، مما يضفي على هذه العملية بعداً أمنياً واجتماعياً تقرر معاييره إسرائيل وحدها.

إن إنهماك اللجنة الرباعية بجدل عقيم حول تعريف النازح، وعدد النازحين بدلاً من البحث بآلية عودتهم، ما أدى إلى تجميد أعمال هذه اللجنة منذ مطلع عام ١٩٩٦، يكشف حقيقة الموقف الإسرائيلي من قضية النازحين الذي نجح، مستفيداً من اتفاق أوسلو، في ترحيل بحث هذه القضية عملياً من مفاوضات الفترة الإنتقالية، حيث هي مدرجة اصلاً، إلى مفاوضات الوضع الدائم، الأمر الذي يقود عملياً إلى توحيد إطار الحل لقضيتي اللاجئين والنازحين على القاعدة التصفوية إياها: التأهيل والتوطين في بلد النزوح أو في بلد آخر.

ثالثاً: إن مسؤولية الأمم المتحدة المباشرة تجاه قضية اللاجئين (القرار ١٩٤ بفقرته الرقم ١١) وارتباط هذه المسؤولية بمؤسسة مختصة منبثقة عنها (وكالة الغوث) معنية بتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين إلى حين تنفيذ الفقرة ١١ من القرار ١٩٤، يترتب عليه عدم المساس بهذه المؤسسة التي تجسد الإلتزام الأممي بقضية اللاجئين، وعدم الإقدام على حلها قبل إيجاد حل دائم وشامل لقضية اللاجئين لضمان عدم إذابة قضيتهم وهدرها. وعلى النقيض من كل هذا، فإن الوجهة التي يجري الدفع نحوها بثبات منذ التوقيع على اتفاق أوسلو تقوم على:

١- تقليص خدمات وموازنات وكالة الغوث.
٢- المواءمة بين خدمات الوكالة وخدمات الدول المضيفة.
٣- إعتماد برنامج تطبيق السلام الذي تتحدد وظيفته في تعبئة طاقات وكالة الغوث وخبراتها في خدمة مؤسسات السلطة الفلسطينية والإسهام في تأسيس البنية التحتية والمواءمة بين خدمات الوكالة وخدمات السلطة. إن هذه السياسة

تتحرك ضمن مخطط التوطين والتأهيل، وتدفع نحو إحالة مسؤوليات الوكالة إلى السلطة الفلسطينية والبلدان المضيفة على طريق تصفية خدماتها.

رابعاً: إن الخط العام لحل قضية اللاجئين كما عبر عنه اتفاق أوسلو بمخطط التوطين والتأهيل يعني أساساً إلغاء حق العودة والوضع القانوني والسياسي للاجئين والمخيمات. وكل هذا يمر على أنقاض القرار ١٩٤ ومن خلال تصفية وكالة الغوث. والى نهوض مشاريع إنهاء خدمات الوكالة، ثمة مؤشرات إلى تآكل في قوة القرار ١٩٤ (منها إمتناع الولايات المتحدة عن التصويت إلى جانبه منذ العام ٩٤)، أي ذلك القرار الذي يكفل حق العودة ويشكل المرجع الأساس لقضية اللاجئين.

إن مخطط التوطين والتأهيل (نقيضاً لحق العودة) يقع في قلب الصراع الجاري حول الحقوق الوطنية، والمحاولات الجارية لتمريره قطعت شوطاً معيناً، فالى ما تقوم به مجموعة عمل اللاجئين في إطار المتعددة، واتفاق أوسلو ذاته وتكييف وظائف الأونروا مع متطلباته لدعم تطبيقاته.. تستوقفنا معاهدة السلام الأردنية ــ الإسرائيلية (معاهدة وادي عربة) التي تبنت حلاً توطينياً لقضيتي اللاجئين والنازحين (المادة ٨)، فلم تأت على ذكر القرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتجاهلت الإشارة إلى الأونروا عندما تطرقت إلى برامج الأمم المتحدة المتفق عليها والبرامج الاقتصادية الدولية الأخرى.. كما تستوقفنا مواقف جهات رسمية أردنية بخصوص وضع الأردن كشريك في مفاوضات الوضع الدائم، وبشكل خاص فيما يتعلق بقضايا القدس واللاجئين.

٢ ـ مخططات التوطين والتأهيل في بلدان الشتات

أولاً: إن قضايا التوطين في الأردن لم تعد بنوداً بدون مضمون في معاهدة وادي عربة، بل تحولت في الواقع الراهن إلى خطط تتمثل بالتعاطي معها في الإطار الاجتماعي ـ السياسي للمخيمات، وعلى الصعيد القانوني الأردني، وبالتعاطي مع وكالة الغوث :

أ - فعلى الصعيد القانوني كان القضاء الأردني قد قرر سابقاً لاتفاق أوسلو ومعاهدة وادي عربة بأن فك الإرتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، هو قرار سيادي خارج عن صلاحيات المحاكم. إلا أنه قد صدر مؤخراً قرار جديد من أعلى سلطة قضائية مغاير لذلك تماماً، إذ أفتى بعدم دستورية قرار فك الارتباط وبالتالي بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية بالجنسية الأردنية، مما يشكل بالحد الأدنى تشجيعاً للنزوح الاختياري.. هذا إذا لم يندرج في إطار ما هو أبعد من ذلك.

إن الأردن يشهد تزايداً في اهتمام السلطة بقضية اللاجئين، فعلى المستوى التخطيطي هناك اهتمام بالميول والأمزجة السياسية للفلسطينيين في الأردن، وتنظيم ورشات عمل وأبحاث ودراسات لتعيين السبل من أجل تعزيز حالة الدمج بين «فئتي» المجتمع الأردني، وإزالة حالة الإلتباس في العلاقة القائمة بينهما، بما في ذلك إدخال تطويرات على القوانين والإدارات الحكومية لصالح استيعاب الفلسطينيين في أطرها.

ب - وعلى صعيد وكالة الغوث فقد تم قطع شوط على طريق الوصول إلى تحويل الأردن من دولة مضيفة للاجئين إلى دولة بها لاجئين مواطنين.. وتساهم الأونروا بالاستجابة لهذه السياسة على طريق شطب الصفة السياسية للمخيمات بالتسليم التدريجي لأعمالها للإدارة العامة الأردنية واستمرار مساعدتها في تقديم الخدمات في إطار برنامج السلام الذي وضعته الأمم المتحدة.

ج - وعلى صعيد خطط التوطين الفعلية، وانطلاقاً من الإدراك للكلفة الباهظة لاتمامها، ومن أن الوفاء بهذه الحاجة ليست متوفرة الآن في ظل التهديد بخلق عناصر عدم استقرار إضافية، فإن ما تتعرض به بعض المخيمات في الأردن من مخاطر التفكيك واحتمالاته أو تقليص المساحة بدعاوى قضائية أو التوجه إلى المخيمات لتحويلها إلى مناطق التطوير الحضري.. يستوقفنا بمدلولاته. وليست المشكلة في هذه الخطط بالطبع، فيما تدعيه من تطوير لظروف السكن والمعيشة، بل فيما تستهدفه من تصفية الصفة السياسية للمخيمات.

إن خطة «حزمة الأمان الاجتماعي» المخصصة بمعظمها للمخيمات (٦٠٠ مليون دولار جمع منها ١٧٠ مليون دولار حتى الآن تم إدخالها في موازنة العام ١٩٩٨) تشكل تجربة «ريادية» تؤسس لاحقاً لتخصصات مالية ضخمة تسير جنباً إلى جنب مع تحرك مسيرة التسوية السياسية وفي إطار تكاتف وادي عربة مع مستجدات المسار الإسرائيلي - الفلسطيني.

إن هذه الأموال في هذه المرحلة ستؤدي إلى إعادة بناء القاعدة التحتية للمخيمات لالحاقها بالمجتمع الحضري الأردني، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وامتصاص بعض الاحتقانات الاجتماعية في المخيمات، كما أنها ستخفف من ضغط الرفض والمقاومة لهذه المشاريع باعتبارها موجهة فقط لتحسين أوضاع المخيمات التي كانت وما زالت مطلباً شعبياً اجتماعياً وسياسياً.

ويترافق مع هذه الخطط أعمال أخرى داخل المخيمات نفسها من حيث اقتناع الحكومة بأن الأطر القيادية التمثيلية للمخيمات قد فقدت وظيفتها في رعاية مصالح المخيمات كتجمعات حضرية لدى وكالة الغوث والإدارة العامة الأردنية، ولذلك يجري وضع خطط للتخلص من لجان تحسين المخيمات وتحويلها إلى لجان بلدية منتخبة بالنسبة للمخيمات خارج المدن، ودمج ناخبي المخيمات في بلديات المدن المتواجدة فيها، وذلك بعد أن نجحت هذه الخطة منذ سنوات في مخيمات إربد ومأدبا والمحطة والنصر والسخنة ومخيم الزرقاء. أما مؤسسات المجتمع المدني الأخرى مثل مراكز الشباب في المخيمات فقد تم منذ سنوات عديدة سلخها عن وكالة الغوث ودمجها كأندية شبابية في إطار مسؤولية وزارة الشباب. ومثلها ما لحق بالجمعيات والهيئات الاجتماعية إثر ذلك.

وبهذا الإطار توشك القيادات التقليدية للمخيمات (بما كان يعرف بوجوه المخيمات) على فقدان دورها ووظيفتها وخصوصاً أنها فقدت أحد أركان استنادها: نفوذ م.ت.ف. وإمكانيات الدعم المالي. لقد أدركت السلطة أنها بحاجة إلى وجوه جديدة للمخيمات تتمتع بولاء سياسي شامل لخطتها ويجري زجها في مؤسسات المجتمع المدني في المخيمات ذاتها كأدوات ضغط على وكالة الغوث للوفاء

بالاحتياجات المزدوجة للسياسة الرسمية.

إن أحد الأخطار الرئيسية الناجمة عن هذه السياسة هو تفتيت إجماع الشعب الفلسطيني في الشتات على رفض التوطين في الوقت الذي يمكن أن تتحقق فيه مستويات معينة من «إنجازات» التوطين في بلد دون آخر.

ثانياً: أما في لبنان، فإن رفض التوطين (كنص دستوري، وسياسة رسمية، وموقف معلن لجميع القوى السياسية والمرجعيات الروحية) يقود إلى سياسة تضييقية متشددة مع الشعب الفلسطيني في لبنان (الاستمرار في حرمانه من الحقوق المدنية والاجتماعية، المساس بدائرة الحقوق المكفولة سابقاً كفرض التأشيرة على حملة وثيقة السفر اللبنانية بموجب القرار ٤٧٨، التضييق على المخيمات ومجالها الإسكاني وبنيتها التحتية).

إن النتيجة الوحيدة لهذه السياسة هي مفاقمة الضائقة الاقتصادية والمعيشية للشعب الفلسطيني في لبنان وتحفيز فئات معينة منه على الهجرة. ولا تمت هذه السياسة بصلة إلى ما تدّعيه من تحصين للوضع اللبناني والفلسطيني من مخاطر التوطين. إن الأسلوب الرئيسي لدرء هذه المخاطر يكون بتمكين الشعب الفلسطيني من صون هويته الوطنية والحفاظ على تماسكه الاجتماعي ليستمر، ضمن احترام سيادة لبنان والتزاماته، جاهداً في سبيل حقوقه الوطنية وفي المقدمة حق العودة. وغني عن القول أن إحدى الاشكال الرئيسية لصيانة حق العودة تتحدد في الحفاظ على المكانات الثلاث (اللاجئ، المخيم، الوكالة) التي تشكل التجسيد القانوني ـ السياسي للقرار ١٩٤ الذي يكفل حق العودة.

ثالثاً: مما سبق يتضح أن من أبرز النتائج التي ترتبت سياسياً وعملياً على اتفاقيات أوسلو بالنسبة لقضية اللاجئين (والنازحين)، أن الصراع ضد مخطط التأهيل والتوطين النقيض المباشر لحق العودة هو صراع ضد مخطط قطع شوطاً معيناً قبل الشروع في مفاوضات الوضع الدائم التي تندرج قضية اللاجئين على جدول أعمالها كإحدى قضاياها الرئيسية. هذا ما يجب أن تنطلق منه استراتيجية

العمل لحماية حقوق اللاجئين (والنازحين) ونحن بصدد تحديد مكونات هذه الاستراتيجية وعناصرها.

٣ ـ نحو حل عادل لقضية اللاجئين

أولاً : إن الهيكلية التفاوضية القائمة وما نتج عنها من اتفاقات، رغم تجاوزها لمرجعية الشرعية الدولية الخاصة باللاجئين (والنازحين) وثلمها لقراراتها، لم تُلغ دورها في الحفاظ على المكانة القانونية ـ السياسية لقضية اللاجئين، ولم تنل من الالتزام الأممي بهذه القضية. إن هذا يترتب عليه مايلي:

أ ـ التمسك بقرارات الشرعية الدولية باعتبارها الأساس لحل قضية اللاجئين، وبالذات القرار ١٩٤ الذي يكفل حق العودة والذي يستند إلى الإلتزام به قرار قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة (٢٧٣) وقرار تأسيس وكالة الغوث (٣٠٢)، والذي تتأسس عليه القرارات المتعلقة بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير.. وفي هذا الإطار أيضاً التمسك بالقرار ٢٣٧ (مجلس الأمن) حول حق العودة غير المشروطة للنازحين، ورفض أي محاولة لضم قضية النازحين إلى ملف اللاجئين، باعتبارها محاولة مكشوفة لتمويت تطبيق هذا القرار وتهميش قضية النازحين.

ب ـ رفض مشاريع تصفية الأونروا وإنهاء خدماتها وتحويل صلاحياتها وموظفيها إلى السلطة الفلسطينية والدول العربية المضيفة، والحفاظ على الوكالة باعتبارها تجسيد الإلتزام الأممي القانوني والسياسي بقضية اللاجئين، وباعتبار أن تأسيسها استند إلى القرار ١٩٤ وفقرته الرقم (١١) التي تكفل حق العودة، وتوفير الشروط اللازمة كي تستمر الوكالة بالتزامها تجاه اللاجئين لحين الوصول إلى حل عادل ودائم لقضيتهم وفق قرارات الأمم المتحدة.

ج ـ رفض المساس بوضع المخيمات والتصدي لمشاريع تصفيتها أو نقل اللاجئين منها في إطار مشاريع التأهيل بحكم المكانة الدولية التي تتمتع بها وما يضفيه وجودها من قوة معنوية ومادية على قضية اللاجئين. إن التمسك بمكانة

المخيمات لما تمثله من التزام سياسي وقانوني بحقوق اللاجئين لا يتعارض البتة مع كافة المشاريع الضرورية لتحسين الظروف المعيشية السائدة فيها وتحسين الخدمات التي تقدمها لسكانها.

ثانياً: إن توزيع قضية اللاجئين على مسارات ثنائية عدة، مستقلة عن بعضها بآلية تفاوضها وبالنتائج التي تتوصل إليها، تؤدي عملياً إلى استثناء المشاركة الفلسطينية فيما سيؤدي إلى إعادة صياغة مصيرهم، وعلى هذا يترتب مايلي:

أ - تعزيز التشاور والتعاون والتنسيق مع المسارات التفاوضية المعنية أيضاً بقضية اللاجئين، وعلى قاعدة تحول دون تفرد أي من الأطراف العربية باتخاذها أي قرار أو اعتماد أية وجهة تؤثر بنتيجتها على ملف اللاجئين (والنازحين) بشكل عام.

ب - إن الانتشار الفلسطيني على البلدان العربية المضيفة يضفي على قضية اللاجئين (والنازحين) طابعاً اقليمياً، ويخلق في هذه البلدان إلى جانب التماس الحدودي مع إسرائيل تماساً داخلياً مع القضية الفلسطينية، إن هذا التماس المزدوج يخلق مساحة مشتركة من المصالح والقضايا ذات الاهتمام المتبادل التي ينبغي أن توظف لدعم قضية اللاجين.

جـ - إن الحل الإسرائيلي القائم على تصفية ملف اللاجئين في الشتات على قاعدة التوطين لا يناقض فقط المصلحة الفلسطينية، إنما يتعاكس أيضاً مع مصلحة البلد المضيف. إن مشروع التوطين هو مشروع فتنة داخلية بين الفلسطينيين والشعوب العربية في البلدان المضيفة، من هنا، المصلحة الأكيدة في النضال المشترك ضد التوطين وفي سبيل حق العودة.

ثالثاً: إن قضية اللاجئين، قضية سياسية في المقام الأول وهي جزء لا يتجزأ من المسألة الوطنية الفلسطينية وحلها يقع في إطار تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير استناداً إلى حق العودة وحرية اللاجئين في ممارسة هذا الحق. إن الإطار التفاوضي الراهن لقضية اللاجئين على صعيديه

الفلسطيني والعربي لا يستند إلى أية مرجعية شرعية دولية، مما يفسح المجال أمام إسرائيل لفرض مشروعها للحل القائم على التوطين والتأهيل، إن هذا يقتضي التأكيد على مايلي:

أ - إن قضية اللاجئين، قضية موحدة بين الوطن المحتل والشتات، مما يترتب عليه أطر وبرامج وخط عمل منسق ومنسجم بين الداخل ومختلف ساحات الخارج.

ب - إن أحد الأسباب الرئيسية لضعف. الاهتمام بقضية اللاجئين وعدم إيلائها ما تستحقه اقليمياً ودولياً، يعود إلى ضعف التحرك الجماهيري وسط اللاجئين في سبيل نيل حقوقهم تحت شعار العودة. إن محور برنامج العمل الوطني والاجتماعي وسط كل تجمع من تجمعات الشتات هو حق العودة والنضال في سبيل إقراره، لذلك ينبغي تفعيل وجهة العمل الجماهيري في الوطن والشتات من خلال دعوة اللاجئين في الضفة والقطاع والأردن وسوريا ولبنان لأخذ قضيتهم بيدهم وعقد مؤتمرات شعبية وإيجاد آلية لتنسيق مواقف اللاجئين والاتصال فيما بينهم في كافة تجمعاتهم.

٤ ـ نحو بناء حركة جماهيرية مستقلة وموحدة للاجئين في الوطن والشتات

رغم الانطباع الناشئ عن وقائع متوالية بتقدم ما للحل الاسرائيلي على خط اللاجئين (والنازحين)، فإن تنهيج حركة مناهضة اللاجئين للحل التصفوي وتزخيم هذه الحركة، بإمكانها أن تولد دينامية معاكسة للتقدم الإسرائيلي، دينامية تفتح على حل عادل لقضية اللاجئين والنازحين تحت راية العودة كخيار حر وكجزء لا يتجزأ من الحقوق الوطنية.

إن حركة فلسطينية قاعدية توحد نضال اللاجئين في الوطن المحتل والشتات، مسلحة بقرارات الشرعية الدولية وما تعكسه هذه القرارات من التزام أممي بحقوق اللاجئين وفي المقدمة حق العودة، حركة ساعية لتنسيق جهدها وتوحيده في مختلف أماكن وجودها وفيما بينها، وتقيم أوثق العلاقات مع الشعوب العربية الشقيقة على قاعدة رفض التوطين والتمسك بحق العودة إلى الوطن وتنشط في مختلف المحافل الدولية والمؤسسية.. إن حركة ببرنامج كهذا، قادرة على خلق وقائع جديدة لصالح

حقوق اللاجئين.

في الفترة الأخيرة، اتسع نطاق التحركات والمبادرات التي تطرح قضية اللاجئين وتطالب بحقوقهم، وانبثقت أطر بمرجعيات سياسية مختلفة، ترفع شعار التحضير لمؤتمرات اللاجين، فانعقدت فعاليات تباينت بدوافعها وأهدافها بتعدد الأطراف الداعية إليها (شخصيات وفعاليات مقيمة في بلدان المهاجر ـ الولايات المتحدة.. ـ والشتات، مبادرات متعددة في الضفة الغربية وعدد من بلدان الهجرة والشتات غير موجهة من مركز واحد وذات مضمون وطني وديمقراطي واضح المعالم، السلطة الفلسطينية في غزة بشكل خاص).. وبإمكاننا القول أن بداية حركة خاصة باللاجئين قد انطلقت ضمن مجرى تحركات سياسية وشعبية أوسع، معارضة لاتفاق أوسلو أو ما آلت إليه تطبيقاته، وما تقوم به السلطة الفلسطينية في هذا المضمار لا ينفي هذا الاستخلاص بل يؤكده، من منظورها الهادف لاحتواء هذه الحركة وتطويعها لشعاراتها.

إن الحركة التي بدأت تتحفز وانطلقت بداياتها، والتي تتوفر موضوعياً شروط استمرارها واتساعها، تهدف إلى إطلاق حركة جماهيرية مستقلة، ديمقراطية وموحدة للاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات، حركة تشكل ركيزة رئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتسعى إلى تعبئة طاقات اللاجئين دفاعاً عن مصالحهم ومن أجل حق العودة وتطبيق القرار ١٩٤، نقيضاً لمخططات التوطين والوطن البديل وكافة المشاريع المماثلة.

غير أن الشرط الذاتي المتوفر لاطلاق هذه الحركة من أجل ايصالها إلى خواتيمها لم ينضج بعد (بدليل التقطع وضعف المراكمة في الفعاليات المندرجة ضمن هذه الحركة)، فبين القوى المنظمة (فصائل، أندية شبابية، شخصيات، مؤسسات..) التي تتعاطى موضوع اللاجئين مازال الخلاف (سياسياً وامتداداً في الرؤية لأسلوب بناء الحركة، تأطيرها، أهدافها وشعاراتها) أوسع من التقاطع واللقاء، وأي من هذه القوى (أو بعضها مجتمعاً) لا يملك الطاقة الكافية لرعاية مشروعه الخاص وصولاً إلى نقطة الختام. والى كل هذا نضيف القيود الإقليمية

المفروضة على حركة اللاجئين، حيث لا تحبذ البلدان المضيفة نشوء حركة جماهيرية مستقلة تحمل أحد العناوين الأبرز والأكثر حساسية في ملف التسوية الجارية في المنطقة، بل أن بعض هذه البلدان يعيق هذه الحركة ويمنعها أو يسعى للقبض عليها ومصادرتها.. إن هذه المعطيات والاعتبارات تخلق صعوبات إضافية تعترض سبيل تقدم حركة اللاجئين.. إنها تبطئ اندفاعتها بلا شك، لكنها لا تؤجل طرحها لنفسها، ولا تؤخر موقعها على جدول الأعمال باعتبارها قضية راهنة وساخنة تملك مقومات الاستمرار والتقدم.

٥ ـ حركة اللاجئين وموقعها في الوطن والشتات

إن قضية اللاجئين كجزء من القضية الوطنية يقع حلها في إطار تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير استناداً إلى حق العودة، تقتضي ان تكون حركة اللاجئين موحدة بين الوطن والشتات، الأمر الذي يترتب عليه أطر وبرامج وخط عمل منسق ومنسجم بين الداخل والخارج، يأخذ بالاعتبار خصوصية كل منهما، وموقع بناء حركة اللاجئين في برنامجه، ويراعي كذلك واقع توزع الشتات على بلدان تسودها شروط عمل متمايزة :

أولاً: إن واقع المواجهة الساخنة في الوطن مع الاحتلال الإسرائيلي، لا يقلل من أهمية حركة مستقلة للاجئين، بل هو يجعل من قضيتهم (بمطالبها وأبعادها المتعددة) أحد العناوين الرئيسية للتعبئة الجماهيرية ضد الاحتلال وضد تساوق السلطة واستجابتها لمخططات معينة تصب في مجرى تصفية حقوق اللاجئين (التخلي عن القرار ١٩٤، القبول بالدور المرسوم للوكالة..). إن دور حركة اللاجئين في الوطن مرشح للتطور والتحول إلى أحد الروافد الرئيسية للحركة الجماهيرية المتسعة صفوفاً، المناهضة للاحتلال والمعارضة لاتفاقات أوسلو وتطبيقاتها.

ثانياً: وفي مواقع الشتات بخاصة، ينعكس التقدم في بناء الحركة الجماهيرية المنظمة ايجاباً على حركة اللاجئين لجهة توسيع نطاقها والتقدم في بناء أطرها المستقلة، إن خطة العمل في الشتات وحلقتها المركزية بناء واستكمال بناء أطر

الحركة الجماهيرية المنظمة تغتني برنامجياً وتكتسب زخماً نوعياً من خلال استيعاب مهام بناء حركة اللاجئين كمحور لبرنامجها، برنامج العمل الوطني والاجتماعي الذي يُعنى بالدفاع عن الحقوق الوطنية والمعيشية المباشرة لمختلف التجمعات الفلسطينية في بلدان الشتات إنطلاقاً من ظروفها والشروط المحيطة بها، ليصون هويتها الوطنية ويدرأ عنها مخاطر التوطين. إن القاسم المشترك بين مختلف برامج العمل الوطني والاجتماعي في بلدان الشتات يقوم على الدفاع عن المكانات الثلاث (اللاجئ، المخيم، وكالة الغوث) في إطار التمسك بالقرار ١٩٤، لينطلق منها من أجل استيعاب القضايا الرئيسية التي تعبر عن مصالح الشعب الفلسطيني في البلد المعني (مثلاً: الحقوق المدنية والاجتماعية في لبنان).

ثالثاً: إن محورة برامج العمل في الشتات حول حركة اللاجئين، والتعاطي مع بناء الحركة الجماهيرية المنظمة في الشتات من منطلق أنها تصب في مجرى حركة اللاجئين الموحدة، وبهدف إنجاز حقوقهم الوطنية في العودة والدولة المستقلة في إطار حق تقرير المصير، يُنشئ الصلة المباشرة والمتفاعلة بين البعدين المحلي والعام لمهام العمل الوطني الفلسطيني، كون قضية اللاجئين بطبيعتها موحدة بين الوطن والشتات، وكنتيجة لواقع حركة جماهيرية تضطلع بمهامها الوطنية والمحلية والعامة حيث ميدان فعلها المباشر، أي وسط جماهير شعبها في مختلف مواقع الشتات.

إن التجمعات الفلسطينية في بلدان الطوق (لبنان، سوريا، الأردن) تشكل بالنسبة لحركة اللاجئين موقعاً أساسياً غير قابل للإحلال أو التعويض، لأسباب تتعلق بحجم وتماسك هذه التجمعات ومستوى تبلور خبراتها السياسية والتنظيمية وبناها المؤسسية، فضلاً عن قربها من أرض الوطن. والى هذا فإن للتجمعات الفلسطينية الأخرى في عدد من بلدان الهجرة والشتات دوراً هاماً تضطلع به تحديداً في هذه المرحلة لاعتبارات عدة من بينها: حيوية نخبها وطلائعها السياسية الحزبية والمستقلة، تراث العمل الوطني وتراكم خبراته، وتمتعها بحرية ومرونة حركة سياسية وعملية، وابتعادها (النسبي) عن حقول التجاذب المحلي والاقليمي.

رابعاً: إن مداخل استنهاض حركة موحدة للاجئين متعددة، حركة تشمل تجمعاتهم في مختلف البلدان، وتوحد نضالاتهم وتبرز خصوصية هذه النضالات في إطار النضال الوطني. إن التحركات الأخيرة في غزة ولبنان والضفة الغربية وسوريا والأردن (نهاية آب، مطلع أيلول ١٩٩٧) ضد قرارات وكالة الغوث في تخفيض موازنتها وتقليص خدماتها والتي نجحت في جعل الدول المانحة تسد عجز الموازنة الجارية لعام ١٩٩٧، إن هذه التحركات تبرز الإمكانية الفعلية لإطلاق حركة موحدة للاجئين من مدخل خوض معركة مطلبية تظهّر الجوهر السياسي للصراع الدائر حول حقوق اللاجئين. إن حركة اللاجئين تكتسب سمة الحركة الجماهيرية بقدر ما تستند إلى المجرى العام للحركة الجماهيرية في الوطن والشتات. هذا هو الخط الرئيسي الذي يحدد أسلوب ومستوى تعاطينا مع هذه الحركة.

(3)

حول فلسطينيي ١٩٤٨ وقوى المعارضة الإسرائيلية

١ ـ من معركة تثبيت الوجود إلى المطالبة بالاعتراف بالمساواة القومية

تعرّض الشعب الفلسطيني الذي بقي في أرضه ووطنه داخل حدود الدولة الإسرائيلية المقامة في العام ١٩٤٨ على أنقاض حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية وقرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة، تعرّض لعملية اضطهاد وتمييز عنصري كثيفة وقاسية جعلته «أقلية» محاصرة وغريبة في أرض وطنها.

فقد فرض الحكم العسكري على هذه المجموعة من شعبنا بين العامين ١٩٤٨ـ١٩٦٦، وطبقت أنظمة الطوارئ البريطانية للعام ١٩٤٥ على هذه «الأقلية» عددها كان بحدود ١٦٠,٠٠٠ مواطن في العام ١٩٤٨ وصودرت أراضي الفلسطينيين، ليس فقط الذين هاجروا منهم واعتبرت أملاكهم «أملاك غائبين»، وإنما أيضاً أراضي الفلسطينيين الذين استمروا في العيش في الجليل والمثلث والنقب وبعض المدن مثل حيفا ويافا وعكا واللد والرملة.

وتمت إزالة العديد من القرى، ونقلت قبائل بدوية كاملة والاستيلاء على أراضيها وضمها لملكية الدولة الإسرائيلية والمنظمات الصهيونية شبه الحكومية (الاحصائيات المعروفة تتحدث عن تدمير ٣٢٦ قرية من أصل ٤٥٨). وقد وصل الأمر حالياً إلى حد تملك الدولة والمنظمات الصهيونية لحوالي ٢٩ بالمئة (١٩,٦ مليون دونم) من مساحة الأرض في حدود ما قبل حزيران ١٩٦٧، وكانت هذه الأراضي قد وضعت منذ العام ١٩٦١ تحت سلطة واحدة هي إدارة أراضي إسرائيل.

وبعد احتلال الضفة والقطاع عام ١٩٦٧، وفرض الحكم العسكري على هذه المناطق، سعت إسرائيل لمنع التقاء الجماهير الفلسطينية على جانبي حدود ما قبل

الحرب، من خلال اتباع سياسة أقل تعسفاً على الصعيد الأمني كما من خلال تشجيع تطوير اقتصادي نسبي في الوسط العربي، بحيث يتمايز وضع فلسطينيي مناطق الـ٤٨ بشكل أكبر عن وضع فلسطينيي مناطق الـ ٦٧، ويتم ادماجهم بشكل أفعل في المجتمع الإسرائيلي. لكن هذا الدمج كان، منذ البداية، دمجاً مشوهاً. ذلك أن رفع قيود الحكم العسكري وأنظمة الطوارئ التعسفية في أواخر العام ١٩٦٦ لم يكن يعني توفير مساواة حقيقية بين اليهود والعرب في إسرائيل، حتى على الصعيد الاقتصادي المعيشي، بل كان يستهدف، بالأساس، استيعاب المستجدات التي طرأت على تكوين وسمات هذه المجموعة من شعبنا والاستفادة من الأيدي العاملة التي توفرها لدعم عملية التطوير الاقتصادي (الصناعي بشكل خاص) في إسرائيل.

وفيما كانت السلطات العسكرية الإسرائيلية تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة المواطنين الفلسطينيين وتفرض عليهم حتى تصاريح للتنقل بين مدينة وأخرى طوال الخمسينات ومطلع الستينات، بحيث كان العرب، عملياً، في حالة حصار وإقامة جبرية، بات الوضع الجديد يتطلب سياسة مختلفة من زاوية تلبية مصالح إسرائيل نفسها، علاوة على امتصاص الاحتقان الذي كانت بوادره الأولى قد برزت على السطح، على أرضية تنامي الوعي السياسي وارتفاع المستوى الثقافي لدى هؤلاء المواطنين، واهتزاز البنية العشائرية التقليدية التي حاولت السلطات الإسرائيلية أن ترعاها وتنميها وتتعاطى معها كمعطى ثابت في الوسط العربي وكمدخل لضمان الولاء السياسي للدولة أو لحزبها الحاكم.

فمع بروز جيل جديد من الشبان الأكثر وعياً وتفاعلاً مع العالم المحيط وخاصة مع المحيط العربي، وعلى ضوء التأثر الملموس بحركة التحرر العربية الصاعدة في تلك الفترة، وخاصة بالجناح الناصري منها، ولاحقاً بحركة المقاومة الفلسطينية النامية في أواسط وأواخر الستينات وعلى أرضية الانخراط المتزايد في العملية التطويرية الاقتصادية في إسرائيل، وخاصة بالنسبة للعمال الذين تشكل معظمهم من أبناء الريف المصادرة أو المحاصرة أراضيهم ومشاريعهم الزراعية المتواضعة الانتاجية، ازداد شعور السلطات الإسرائيلية بضرورة التعاطي مع الوضع المستجد بشكل مختلف نوعاً

ما، وهو ما تعزز بعد ذلك اثر حرب ١٩٦٧ واحتلال الضفة والقطاع، حيث كان هاجس الإسرائيليين منع التقاء تجمعات الشعب الفلسطيني هذه في استعادة ملموسة البدايات آنذاك للشعور بالانتماء الواحد وبالهوية الفلسطينية الوحدة.

وشهدت السبعينات تنامياً لهذه المشاعر الوطنية ولضرورة التعبير عنها بشكل ملموس في الوسط العربي الفلسطيني في مناطق ١٩٤٨. وساهمت التطورات في الساحتين الفلسطينية والعربية في الدفع بهذا الاتجاه، علاوة على الظروف الخاصة للتجمع الفلسطيني في مناطق ١٩٤٨، وكان الاتصال بفلسطينيي الضفة والقطاع وحركتهم الوطنية من جهة، وتنامي دور منظمة التحرير الفلسطينية العربي والعالمي، خاصة اثر مسلسل الاعترافات بها بعد العام ١٩٧٣ من جهة أخرى، وتفعيلات حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ ذاتها من جهة ثالثة، من بين العوامل الهامة التي سرّعت عملية تنامي الوعي والشعور بالانتماء.

وكانت بعض المؤسسات العربية (العلنية) الخاصة قد بدأت بالظهور منذ وقت مبكر، فتشكلت لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية بالقدس في العام ١٩٥٨ ولحقتها لجان الطلاب العربية في جامعة تل أبيب (١٩٦٨) وجامعة حيفا ومعهد التخنيون (عام ١٩٧٣) وجامعة بن غوريون في بئر السبع (١٩٧٥) مما أفضى إلى تشكيل اتحاد للطلاب العرب في الجامعات كلها في العام ١٩٧٥. وتشكلت لجنة رؤوساء السلطات المحلية العربية سنة ١٩٧٤ ولجنة الدفاع عن الاراضي سنة ١٩٧٥. وكان للحزب الشيوعي، بشكل خاص، دور واضح وحيوي في هذه المؤسسات، وهو دور ترافق مع تنامي شعبية الحزب في الوسط العربي على حساب التصويت العربي التقليدي لصالح الاحزاب الصهيونية، وتحديداً لصالح حزب العمل في ظل غياب أية قوائم عربية فلسطينية خاصة التي كانت، آنذاك، أمراً محرماً في ظل القوانين والانظمة السائدة. وقد تغير هذا الوضع منذ أواخر الستينات، وبدأ التصويت العربي لصالح الاحزاب الصهيونية يتراجع، مقابل تصاعد التصويت لصالح الحزب الشيوعي (الحزب الوحيد المناهض للصهيونية وللسياسات الاسرائيلية في الخارطة السياسية الانتخابية آنذاك)، حيث وصلت نسبة الأصوات العربية التي صبت

لصالح الحزب الشيوعي وأصدقائه في العام ١٩٧٧ إلى ٥٠ بالمئة تقريباً.

وشهد العام ١٩٧٥ حدثاً بارزاً (بعد المكاسب الملموسة التي حققتها قوائم الحزب الشيوعي وانصاره في عدد من المجالس البلدية والقروية في الانتخابات المحلية في العام ١٩٧٣)، وتمثل في انتصار قائمة الحزب الشيوعي في مدينة الناصرة، كبرى المدن العربية في اسرائيل، وجاء يوم الأرض في العام التالي (٣٠ آذار ١٩٧٦) ليعبر عن تنامي الشعور بالخطر إزاء استمرار نهب الأرض العربية، في الجليل والمثلث وحتى في النقب، خاصة على ارضية المساعي الصهيونية المحمومة لتوطين اليهود في الجليل خشية انقلاب الأغلبية السكانية فيه لصالح العرب.

وبفعل التطورات الاقتصادية في اسرائيل نفسها، والتطورات في الوسط العربي، تنامت شريحة واسعة نسبياً في وسط فلسطينيي ١٩٤٨، من العمال الفنيين والمهنيين من جهة، ومن الشريحة المتوسطة المشكلة من أصحاب المهن الحرة والتجار والمقاولين، في وقت كانت فيه اسرائيل تعتمد بشكل متزايد على اليد العاملة الفلسطينية من الضفة والقطاع المحتلين في مجالات العمل القاسي وبعض الاعمال اليدوية محدودة المهارة. وهو ما طور بنية فلسطينيي مناطق الـ ١٩٤٨، وأوجد اتجاهات اجتماعية وسياسية جديدة تبنت مطالب حركة التحرر الفلسطينية بشأن مصير الضفة والقطاع استجابة لمشاعر قواعدها الاجتماعية والسياسية والمناخ العام السائد في المنطقة وفي صفوف تجمعات الشعب الفلسطيني.

وتواصلت هذه العملية في الثمانينات حيث كان فلسطينيو مناطق الـ ٤٨ يواصلون انتزاع هامش متزايد من مجال التحرك السياسي الخاص، في وقت كانت فيه سياسة اليمين الاسرائيلي الحاكم تلقي بظلالها السلبية الاضافية بما في ذلك من خلال تحويل أموال كبيرة من موازنة الدولة لتوسيع الاستيطان في الاراضي المحتلة ولارضاء الكتل والمجموعات المختلفة المتحالفة معه أو الداعمة له، وتفاقمت هكذا سياسة «الحرمان النسبي»، حيث كانت المجالس المحلية العربية تنال أقل بكثير من موازنة الدولة مما كانت تناله المجالس اليهودية.

وشهد التجمع الفلسطيني في مناطق ١٩٤٨ تحركات تضامنية متزايدة في الثمانينات مع النضال الوطني الفلسطيني في أقطار اللجوء والشتات (خاصة في أجواء العدوان الاسرائيلي على لبنان والمخيمات ومجازر صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢، ثم حرب المخيمات في الأعوام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧) كما في الأراضي المحتلة (التضامن الواسع مع الانتفاضة الكبرى بعد اندلاعها في أواخر العام ١٩٨٧).

ورغم استمرار اشكال واسعة من التمييز بين العرب واليهود، ومحاولات بث الانقسامات في صفوف العرب (على أساس طائفي واثني)، فإن تنامي المشاعر الوطنية وتعزيز الشعور بالانتماء للشعب الفلسطيني جعل المطالب التقليدية بالمساواة في الحقوق المدنية تترافق مع مطلب جديد تعتبره اسرائيل أمراً خطيراً، وهو المطالبة بالاعتراف بالاقلية العربية الفلسطينية كأقلية قومية ذات حقوق جماعية، وهي مطالبة تمس بالجوهر الصهيوني للدولة الاسرائيلية كدولة اليهود وكدولة يهودية بالاساس.

لكن من الواضح أن هذه المسألة، أي مسألة الاعتراف بفلسطينيي ١٩٤٨ كمجموعة قومية هي جزء من الشعب الفلسطيني، وليس ككتل طائفية واثنية متناثرة، ستتحول في المرحلة القادمة إلى مسألة حادة. ومن واجب كل القوى الوطنية دعمها والمزاوجة بين المطلبين، ازالة التمييز العنصري من خلال تأمين المساواة الكاملة في الحقوق المدنية، والاعتراف بوجود تجمع قومي متميز، في مواجهة سياسات الحكومات الصهيونية المتعاقبة الرامية إلى ادامة نظام التمييز العنصري والتجاهل القومي.

٢ ـ انعكاسات اتفاق أوسلو على فلسطينيي الـ ٤٨

كانت انعكاسات اتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة ثم ما اتضح من ممارسات من قبل السلطة الفلسطينية، بالغة السلبية على فلسطينيي ١٩٤٨، حيث كانت الأغلبية منهم تنظر بتعاطف كبير مع الحركة التحررية الفلسطينية ومع الانتفاضة الشعبية، لا بل يشعر بتماثل ويتبنى شعارات وأهداف هذه الحركة والانتفاضة.

فقد أصيب جمهور واسع من فلسطينيي ١٩٤٨ بصدمة حقيقية بعد رؤية المنحى الذي اتجهت نحوه تطبيقات اتفاق أوسلو وبعد تلمس الطابع القمعي الاستبدادي والفساد المتفشي على نطاق واسع في أوساط السلطة الفلسطينية. وقد قاد ذلك إلى انكفاء على الذات، وإلى تسليم واسع بالتمايز والخصوصية لوضع هذا القسم من الشعب الفلسطيني، لا بل، وهذا هو الأخطر، إلى نزعات التسليم بالاندماج في الوضع الإسرائيلي اقتصادياً وسياسياً، وهو ما أطلق عليه بعض قادة الفكر والسياسة في هذه المناطق بنزعة «الأسرلة». وهذه النزعة لا تعني، بالضرورة، الرضوخ للمشروع والخيارات الصهيونية وامحاء الشخصية الخاصة لفلسطيني ١٩٤٨. بقدر ما تعني تركيز الاهتمام على بناء الحياة الخاصة والاستفادة من الامتيازات ومستوى المعيشة المتوفرة في إسرائيل والاكتفاء بالتعاطي السياسي من داخل اللعبة السياسية الإسرائيلية نفسها، حتى وإن كان من خلال أحزاب عربية محضة أو ذات غالبية عربية.

ولا شك أن هذه الظواهر السلبية التي أتت في سياق النتائج المرة لصفقة أوسلو وترتيباتها تحتاج إلى جهد كبير من قبل القوى الوطنية الديمقراطية الحريصة على الحفاظ على مستقبل المشروع الوطني ووحدة الشخصية الوطنية الفلسطينية وعلى منع انتكاس العلاقات النضالية القوية التي تنامت طوال العقود الماضية بين شعبنا الفلسطيني في القدس والضفة والقطاع من جهة، وفلسطيني مناطق الـ ٤٨ من جهة أخرى.

ولن تحل هذه الإشكالية بالمناشدة والتوعية اللفظية بقدر ما لها علاقة بمجابهة مجمل المشروع الإسرائيلي ـ الأميركي الذي يقود عملياً إلى «أرمنة» الشعب الفلسطيني وتحويله إلى مجموعات متناثرة لكل منها سماتها الخاصة والمتميزة ودرجة عالية من الاندماج في المجتمعات التي تعيش فيها، وبالتالي درجة عالية من الانفكاك من حول المشروع الوطني الفلسطيني.

ومن الحيوي هنا المحافظة على صلات قوية مع القوى الوطنية والتقدمية في

أوساط فلسطيني ١٩٤٨ وبذل جهود مشتركة لمواجهة نزعة «الأسرلة» واليأس من مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني. وهو ما يفترض تنظيم أشكال نضالية مشتركة وتبادل الخبرات وتنسيق العمل، كل من موقعه، في مواجهة سياسات الحكم والاحتلال الإسرائيلية، وضمان فشل أهدافها في تصفية القضية الوطنية وإنكار وحدة الهوية الوطنية الفلسطينية وكون عرب الـ ٤٨ جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، بمعزل عن تباين ظروف العيش والإطار الكياني واختلاف الوضع القانوني والسياسي لكل من التجمعات الفلسطينية المختلفة.

إن استمرار التمييز العنصري (المستتر في الغالب، والظاهر إلى العيان بشكل فاقع أحياناً) في التعاطي الإسرائيلي مع فلسطيني ١٩٤٨، وبالرغم من تطور المستوى المعيشي لهذا القطاع من شعبنا، سيبقي نار المواجهة مشتعلة بين السلطة الصهيونية من جهة والتجمعات والجماهير العربية الفلسطينية من جهة أخرى، حتى بمعزل عن الشأن الوطني الفلسطيني العام. فاحتجاجات المجالس المحلية العربية على التمييز في التعامل وفي المخصصات المالية بينها وبين المجالس المحلية اليهودية لا تشمل المجالس المسيطر عليها من قبل القوى والاتجاهات الوطنية والتقدمية، وإنما أيضاً المجالس ذات القيادات التقليدية أو حتى تلك التي تحكمها تيارات مرتبطة بالمؤسسة الإسرائيلية. ومثل هذه التناقضات يمكن أن تتفاقم وتتخذ المزيد من الطابع المسيس في المستقبل بقدر ما تستنهض الحركة الوطنية الفلسطينية ويحتل التيار الوطني الديمقراطي فيها موقعاً مؤثراً ومرئياً من الجمهور الفلسطيني العربي في مناطق الـ ٤٨، كما أن زخم التعاطف والدعم والقرب من نضال الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ قابل للتفعيل والتطور في ظل ظروف نهوض كهذه.

٣ ـ قوى المعارضة الإسرائيلية

إذا كانت معظم قوى المعارضة الإسرائيلية ما تزال تسقف موقفها بمطلب احترام الاتفاقات المعقودة مع الجانب الفلسطيني، إلا أن واقع الصراع واتجاه

تطوره سوف يكشف بشكل متسارع قصور هذا المطلب وعجزه عن إيجاد الحلول لقضايا الصراع المتفجرة.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا التحول في الرأي العام الإسرائيلي على خلفية عمق الانقسام السياسي في المجتمع الإسرائيلي (وإحدى تعبيراته الدموية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق اسحق رابين) إزاء الخيارات الكبرى المطالب بحسمها (الموقف من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ومن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني)، إن هذا التحول يشكل موضوعياً عامل ضغط هام في مواجهة سياسة حكومة الائتلاف اليمني ومحاصرتها، ويفتح آفاقاً لتنامي قوى السلام الإسرائيلية واعادة تشكل معسكرها، ويفسح في المجال أمام القوى الفلسطينية (بناء على هذا الإنقسام السياسي) لتوسيع اتصالاتها بحثاً عن تقاطعات تلبي المصلحة والحقوق الوطنية الفلسطينية، مع قوى المعارضة الإسرائيلية.

إن السياسة التي تلبي المصلحة الوطنية الفلسطينية في هذا الظرف تنطلق من التوجه لاقامة علاقات مع القوى السياسية في إسرائيل التي تقف إلى يسار الائتلاف اليمني الحاكم بهدف تشجيع كافة الاتجاهات المهيأة والمستعدة لتطوير موقفها تجاه الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والداعمة لمفاوضات ترتكز إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، فإن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تسعى من أجل تعزيز كافة أشكال النضال المشترك مع القوى الديمقراطية الإسرائيلية المناهضة للصهيونية، والتعاون مع سائر تيارات معسكر السلام الإسرائيلي من أجل وقف الاستيطان وإنهاء الاحتلال للضفة والقدس والقطاع والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

كانون ثاني / يناير ١٩٩٨

في قضايا البناء
المجتمعي والديمقراطي

قيس عبد الكريم
(أبو ليلى)

تيسير خالد

تقديم..

هذا المحور يضم ثلاث مواد حول بعض قضايا البناء الديمقراطي والاقتصادي التي تواجه المجتمع الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ظل ممارسة السلطة الفلسطينية المكبلة باتفاقات أوسلو:

❖ المادة الأولى تناقش مشروع قانون الأحزاب السياسية المقدم من السلطة الفلسطينية إلى المجلس التشريعي. وتجدر الإشارة أن عدداً من الأفكار والملاحظات الواردة في هذه المادة أخذ بها المجلس التشريعي في سياق النقاش الذي أداره حول مشروع قانون الأحزاب.

❖ وتتناول المادة الثانية جوانب النجاح والفشل في تجربة العلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة الفلسطينية.

❖ أما المادة الثالثة، فإنها تناقش خيارات التنمية الاقتصادية من جهة في ظل استمرار الاحتلال والقيود الثقيلة التي يلقيها اتفاق أوسلو على الاقتصاد الفلسطيني، ومن جهة أخرى في ضوء النهج الاقتصادي للسلطة الفلسطينية التي تعكس مصالح رأس المال الطفيلي والكومبرادوري.

(1)

حول مشروع قانون الأحزاب السياسية*

قيس عبد الكريم
(أبو ليلى)

مشروع قانون الأحزاب السياسية المقدم من السلطة الفلسطينية (السلطة التنفيذية) لمناقشته من قبل المجلس الفلسطيني (المجلس التشريعي) يتسم بسمات ثلاث كلها سلبية، فهو قانون مستورد، لا يأخذ بالاعتبار خصوصية الوضع الفلسطيني وتشتته، وهو قانون عرفي يتناقض مع مبدأ حرية التنظيم.

أولاً: قانون مستورد

السمة الأولى: انه قانون مستورد. في زمن الحرب الباردة كانت تتهم قوى اليسار عادة بأن أفكارها مستوردة، وبصرف النظر عن مدى صحة هذه التهمة، وأنا لا أعتقد أنها صحيحة تماماً، فقد كانت رغم ذلك سلاحاً فتاكاً بيد القوى المعادية للنيل من سمعة وجماهيرية اليسار.

ذلك ان الميل الطبيعي والمشروع جداً، لدى شعوبنا هو رفض ما هو مستورد، ما هو مفروض عليها من الخارج، وذلك بسبب العسف والاضطهاد الذي تعرضت له طويلاً تحت سيطرة الاستعمار الأجنبي. إذا كان هذا هو الحال بالنسبة لما يسمى بأفكار أو برامج مستوردة. فكيف عندما يتعلق الأمر بقوانين مستوردة؟ ففي الواقع أن مشروع القانون المطروح للمناقشة هو بالضبط مستورد بالمعنى الحرفي للكلمة. أنا لا أدري من هم بالضبط الأخوة الذي عملوا في صوغ القانون، ومهما يكن، فإنني أكن لهم كل الاحترام والتقدير. ولكنني لا أملك سوى أن ألاحظ

(*) نص مداخلة ألقيت في ندوة نظمها الملتقى الفكري العربي/ مركز حقوق المواطن في قاعة الغرفة التجارية برام الله في ١٩٩٧/١١/١١.

أنه مستنسخ بصورة تكاد تكون حرفية عن المسودة الأولى لقانون الأحزاب الأردني، أول مسودة قدمتها الحكومة إلى مجلس النواب والتي وصفها العديد من أعضائه حينذاك بأنها قانون عرفي (نسبة إلى الأحكام العرفية) وأدخل عليها مجلس النواب بعد ذلك تعديلات جوهرية. مشروع القانون المطروح علينا الآن مستنسخ عن تلك المسودة التي لم يقبلها مجلس النواب الأردني.

النص الأول لمشروع القانون الفلسطيني، والذي أعلن عنه عام ١٩٩٥، كان - للطرافة - يستنسخ مسودة القانون الأردني إلى درجة أن بعض الأخطاء المطبعية التي ظهرت في المسودة الأردنية وردت كما هي في نص ١٩٩٥، من بينها مثلاً، تلك المادة التي تتحدث عن ضرورة تطابق أهداف الحزب مع مبادئ الوحدة الوطنية و«السلام الجماعي». ومن المعروف أنه ليس ثمة مفهوم اسمه «السلام الجماعي»، وان ما يقصده المشرع الأردني هو «السلام الاجتماعي» وان الأمر لا يعدو كونه خطأ مطبعياً جرى تصحيحه في المسودات اللاحقة أثناء نقاشها في مجلس النواب الأردني. أما عندنا فإن نص المشروع المقترح عام ١٩٩٥ تبنى الخطأ المطبعي كما هو. هذه العبارة شطبت من المسودة الحالية[1] التي بيدنا الآن (والمؤرخة في عام ١٩٩٦) ولكن التعديلات التي أدخلت على نص ١٩٩٥، وهي تعديلات طفيفة وذات طبيعة شكلية وثانوية، لا تمس الجوهر اللاديمقراطي لمشروع القانون.

ثانياً: قانون لا يأخذ بالاعتبار خصوصية الوضع الفلسطيني وتشتته

السمة الثانية التي يتسم بها هذا المشروع، والمشتقة من الأولى حكماً، هي أنه لا يأخذ بعين الاعتبار على الإطلاق خصوصية الوضع الفلسطيني، بل وأكثر من ذلك، أن بنوده وأحكامه تتناقض مع المتطلبات التي تمليها الخصائص الفريدة المميزة لهذا الوضع.

أ - الخاصية الأولى التي يتجاهلها مشروع القانون هو اننا شعب مشتت أكثر من نصفه مشرد قسراً خارج وطنه. وحتى داخل الوطن، فإن ثمة تجمعات

---

(١) راجع «مشروع قانون الأحزاب السياسية في الملحق الوارد في ص ١٠٧.

فلسطينية هامة تعيش داخل حدود ٤٨ أو في القدس، في ظل شروط مختلفة تماماً. ناهيك عن التمايزات في النظام القانوني والأمني بين المناطق (أ) و(ب) و(ج) داخل الضفة الغربية نفسها.

إن توزع شعبنا الفلسطيني بين الوطن والشتات يطرح إشكالية كبرى عندما يتعلق الأمر بوضع قانون ينظم الحياة السياسية الفلسطينية، ويؤطر بالتالي، أو يؤثر في تأطير، البنية السياسية للحركة الوطنية للشعب الفلسطيني، فإذا كان يراد بهذا القانون أن يعيد تنظيم الحياة السياسية الفلسطينية كلها، في الوطن وفي الشتات، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه بمشروعية هو: أين هي صلاحية «المجلس التشريعي» في أن يبت بإعادة تنظيم الحياة السياسية لمجموع الشعب الفلسطيني بينما جسمه الانتخابي (أي الجسم الذي يتمتع بحق المشاركة في انتخابه) يقتصر على جزء من هذا الشعب فقط، هم مواطنو الضفة والقطاع المقيمون؟ يقال طبعاً أن المقصود هو أن ينظم مشروع القانون الحياة الحزبية في مناطق السلطة فقط، أو في الضفة والقطاع فقط، أو لا أدري في أية حدود بالضبط.

فالمشروع المطروح يغفل لتحديد نطاق سريانه المقترح. ولكن، إذا تصدى المجلس التشريعي لمهمة تنظيم الحياة الحزبية في مناطق السلطة، مثلاً، دون العودة إلى مرجعية م.ت.ف.، ومؤسساتها التشريعية، فإن هذا ينطوي على إمكانية إرساء الحياة السياسية في هذه المناطق على أسس تختلف عن تلك التي تحكم بنية الحركة السياسية للشعب الفلسطيني بشكل عام، ليس فقط في الشتات، بل حتى في مناطق الوطن التي تخرج عن نطاق السيطرة الأمنية والقانونية للسلطة. فما هي الوسائل التي تملكها السلطة لتطبيق أحكام هذا القانون على مواطن مقدسي، أو حتى مواطن يقيم في مناطق (ج)، أو على المنظمات التي تقيمها الأحزاب في القدس أو في المنطقة (ج)؟ أن التناقض المحتمل، بل المرجح، أن ينشأ في أسس وأنماط وأطر تنظيم الحياة السياسية الفلسطينية بين الوطن والشتات من جهة، وبين مناطق الوطن من جهة أخرى، هو عامل من عوامل تفسيخ وحدة الشعب الفلسطيني من خلال إرساء معايير وأسس مختلفة لبنية حركته الوطنية، وهذا

نقيض المصلحة الوطنية التي تتطلب استعادة وتعزيز هذه الوحدة لا الإمعان في تمزيقها.

لنأخذ مثلاً المادة الرابعة من المشروع التي تشترط (في فقرتها السادسة) لتأسيس الحزب «ألا يكون قائماً كفرع لحزب أو تنظيم سياسي في الخارج». ما هو المقصود هنا بعبارة «في الخارج»؟ من الممكن طبعاً أن تفسر العبارة تفسيراً «ديمغرافياً»، إذا صح التعبير، أي أن يكون المقصود بها هو «خارج إطار الشعب الفلسطيني». ولكن في هذه الحالة لماذا لم تستخدم عبارة «تنظيم سياسي غير فلسطيني»؟ إن اختيار عبارة «في الخارج» ترجح التفسير الجغرافي لها، أي «خارج» مناطق السلطة، أو «خارج» الضفة والقطاع، أو مرة أخرى خارج نطاق الحدود الجغرافية لسريان القانون والتي يغفل القانون نفسه تعريفها. ما هو الحال بالنسبة للفصائل التي ما يزال، والتي برأيي ينبغي أن يبقى جزء هام من منظماتها، بل ومن قياداتها، خارج الوطن يعمل بين صفوف تجمعات الشتات التي هي أغلبية الشعب الفلسطيني، فإذا أردنا الحفاظ على وحدة الشعب فإن هذا يعني وحدة فصائله وقواه السياسية في الوطن والشتات، وهذه الوحدة لا يمكن ان تترجم بالممارسة إلا بأن تمارس القوى السياسية الفلسطينية تنظيم الشعب في الوطن وفي الشتات على حد سواء، مما يعني بالضرورة احتفاظها بقسم رئيسي من منظماتها وقياداتها في الخارج. كيف يمكن أن ينسجم هذا مع مشروع القانون المقترح؟

يجب أن أضيف، مادمنا بصدد مناقشة هذه الفقرة، إنها تتناقض مع حقائق الواقع الفلسطيني، ومع أبسط معايير الديمقراطية من زاوية أخرى لا تقل أهمية، فنحن جميعاً نعلم أن ثمة منظمات فلسطينية، من بينها فصائل معترف بها في إطار م.ت.ف. تتبنى الفكر القومي العربي وتمارس قناعاتها الفكرية من خلال انتمائها إلى أحزاب قومية شاملة لها فروعها في أكثر من قطر عربي، وتقيم مراكزها القيادية القومية في أقطار عربية خارج فلسطين. وفقاً لمشروع القانون المقترح، فإن هذه الفصائل ينبغي أن يحرم نشاطها فوراً رغم كونها تحظى بشرعية .ت.ف. وفضلاً عن أن هذا يقدم مثالاً ملموساً على إمكانية بروز التناقض بين

أسس ومعايير تنظيم الحياة السياسية في كل من الوطن والشتات، فإنه أيضاً يفضح على نحو فاقع الطبيعة «العرفية» اللاديمقراطية لهذا القانون، إذ هو يضع شروطاً ايديولوجية مسبقة على النشاط الحزبي ويحرم ذوي العقائد القومية أو الإسلامية، أو ربما الأممية، من حقهم في الانتماء إلى الأحزاب التي تعبر عن قناعاتهم، وهو ما يتناقض مع أبسط معايير الديمقراطية ومع الأسس التي تقوم عليها وثيقة إعلان الاستقلال، التي هي حتى الآن الإعلان الدستوري الوحيد الذي يجمع عليه الشعب الفلسطيني بمعظم قواه وبالأغلبية الساحقة من أبنائه.

ب ـ **الخاصية الثانية** من خصائص الوضع الفلسطيني والتي يتجاهلها مشروع القانون هو أننا في حياتنا السياسية الفلسطينية، لا نبدأ من الصفر بل إن لدينا تراثاً عريقاً، وتجربة ثرية وطويلة، في التعددية السياسية، وفي كيفية تنظيمها داخل إطار م.ت.ف.، لا يجوز ولا يمكن تجاهلهما، بلا شك أن تجربة التعددية داخل منظمة التحرير تنطوي على العديد من الثغرات، وهي تبقى دون مستوى طموحنا، الديمقراطي، ولكنها تبقى، بشكل عام، إيجابية، كثيراً ما نعبر جميعاً عن اعتزازنا بها. وثغراتها على كل حال لا تبرر إعدامها أو تجاهلها وكأنها لم تكن. إن مشروع القانون المطروح يقفز عن هذه التجربة تماماً، وبنوده تتناقض تناقضاً صارخاً مع الأعراف أو المبادئ التي تنظم التعددية والممارسة السياسية داخل مؤسسات م.ت.ف. وإذا ما طبقت هذه البنود بجدية، فإن جميع فصائل المنظمة، بما فيها «فتح» يجب أن تحل أو تعلن خارجة على القانون.

جـ ـ **الخاصية الثالثة** التي يتجاهلها مشروع القانون هو أننا ما نزال في مرحلة النضال من أجل التحرر الوطني، وليست لدينا بعد دولة. والتصرف كما لو أن لدينا دولة، بينما نحن في الواقع نفتقر إلى الحد الأدنى من السيادة، هو ممارسة سياسية غير حكيمة تقود إلى عكس الأهداف المتوخاة منها وترتد على أصحابها.

إن التناقض بين مشروع القانون وبين هذه الحقيقة ومتطلباتها يبرز في أكثر من موقع وينتظم المشروع بكامله، بدءاً من مادته الأولى التي تُعرّف الحزب تعريفاً يفترض أننا في دولة مستقلة ذات سيادة. وفقاً لهذه المادة، فإن الحزب هو

كل تنظيم سياسي يهدف إلى تداول السلطة. هذا التعريف يتجاهل أنه، بحكم كوننا ما نزال في مرحلة تحرر وطني، ثمة في الحياة السياسية الفلسطينية قوى هامة برامجها تقوم على اعتبار ان مهمتها الرئيسية هي تحقيق التحرر الوطني وليس بالضرورة تداول السلطة أو تحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية تتعلق بنمط السلطة. وبصرف النظر عما إذا كنا نوافق على هذا المنظور الايديولوجي، وأنا شخصياً لا أوافق عليه، ولكن كيف وبأي حق نستثني مسبقاً هذا المنظور من طيف التعددية السياسية المشروعة ونحرم أصحابه من حقهم في الحياة الحزبية. نحن نعلم أيضاً أن ثمة في حياتنا السياسية الفلسطينية، في ظرفنا الراهن، قوى وأحزاباً هامة لا تبدي اهتماماً بتداول السلطة، ولا حتى المشاركة فيها، طالما أن هذه السلطة مكبلة بقيود اتفاقيات أوسلو التي تعتبرها هذه القوى مناقضة للحد الأدنى من مصالح الشعب وحقوقه الوطنية، هل نحرم تلك القوى من حقها في الحياة الحزبية المعترف بها بسبب من قناعاتها تلك؟

فضلاً عن ذلك، تطرح المادة الرابعة من المشروع جملة من الشروط لتأسيس أي حزب من بينها: (الفقرة ٢) أن لا تتعارض أهدافه ووسائله.. مع أحكام الدستور. أي دستور هذا الذي يجري الحديث عنه. حتى القانون الأساسي للسلطة لم يتم ابرامه. فأين هو الدستور الذي يجب على الأحزاب الالتزام به؟

الفقرة (٥) من المادة نفسها تفرض على الحزب أن لا تنطوي وسائله على إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية. لاحظوا أن صياغة هذه الفقرة (ليس فقط: أن لا يقيم، بل أن لا تنطوي وسائله على إقامة) تجعل خارج القانون، وتحكم تلقائياً باللاشرعية، على كل تنظيم يمتلك أو ينص برنامجه على حيازة تشكيل عسكري مهما كان. وهكذا فإن تنظيماً لديه تشكيلات عسكرية، مثلاً، في مخيمات لبنان، هو تلقائياً محروم من ممارسة العمل السياسي في المناطق التي سوف يسري عليها مشروع القانون العتيد. ووفقاً لهذا النص فإن معظم فصائل م.ت.ف. يجب تحريمها، بما في ذلك الحزب الرئيسي في السلطة، حركة «فتح»، التي ما تزال نشرتها المركزية الرسمية تحمل شعار «فتح ديمومة الثورة والعاصفة شعلة

الكفاح المسلح». إن إقرار مثل هذا الشرط في قانون الأحزاب هو إضعاف حتى للسلطة نفسها في مواجهة الضغط الإسرائيلي - الأميركي المتواصل عليها لزجها في مواجهة مع شعبها تحت حجة «تصفية البنية التحتية للإرهاب». إن هذا البند هو تسليم بالمفهوم الإسرائيلي الذي يعتبر أن «مكافحة الإرهاب» المزعوم لا تعني فقط تحريم التشكيلات العسكرية التابعة للقوى السياسية المعارضة، بل أيضا تحريم القوى السياسية التي تمتلك تشكيلات عسكرية لمقاومة الاحتلال وحل كافة البنى، بما في ذلك الاجتماعية والثقافية، التي تتبع لهذه القوى السياسية.

الفقرة (٧) من المادة الرابعة نفسها تشترط على كل حزب يريد تأسيس نفسه بموجب القانون «العلانية» ليس فقط في مبادئه وبرامجه بل أيضاً في «مراسلاته وتشكيلاته وعضويته». وماذا عن أعضاء الحزب من أبناء القدس أو من المقيمين في المناطق التي ما تزال تخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية؟ وماذا عن تشكيلاته (أي منظماته) العاملة في تلك المناطق؟ هل تحكم عليها بالامتناع عن أي مساهمة جدية في النضال ضد الاحتلال، أم نقدمها لقمة سائغة للاحتلال بحجة العلانية؟

وفي نفس الاتجاه، تذهب الفقرة (٨) التي تشترط على الحزب المراد تأسيسه «عدم استخدام العنف في سبيل تحقيق برامجه وأهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية» (لاحظ أهدافه السياسية، التي تشمل بالتعريف هدف الخلاص من الاحتلال ونيل التحرر الوطني الذي هو هدف سياسي دون أدنى ريب). ان مجموع هذه الشروط تتجاهل في الواقع حقيقة اننا ما نزال في مرحلة النضال من أجل التحرر الوطني، وان الاحتلال مازال يسيطر على ٩٧٪ من أراضي الضفة، ناهيك عن القدس وسائر الأراضي الفلسطينية. بما في ذلك في قطاع غزة، ومازال يجثم على صدور شعبنا ويحرمه من حقوقه وحرياته ويسلبه أراضيه ومياهه بالقوة والعنف وسطوة القمع الغاشم. أين هي المصلحة في أن يملي على جميع مكونات الحركة السياسية لشعبنا التخلي مسبقاً عن الحق في مواجهة العنف بالعنف، وهو حق معترف به دولياً. وعلينا ان نلاحظ هنا أن الكلام لا يجري عن الارهاب، أو عن استخدام السلاح، بل عن «العنف» عموماً، وهو تعبير من الغموض

والمطاطية بحيث يمكن أن يقال أن مظاهرة سلمية تحولت، ربما رغماً عنها، إلى اشتباك بالحجارة مع جنود الاحتلال، مثلاً، هي شكل من أشكال «استخدام العنف في سبيل تحقيق هدف سياسي»!

ربما يقال أن هذه الشروط الواردة في مشروع القانون هي ترجمة للالتزامات التي تمليها على السلطة اتفاقيات أوسلو. وهي في الواقع كذلك. ولكن الإقرار بهذا لا يجيب على السؤال الجوهري: أين هي المصلحة في أن يعاد صوغ الحياة السياسية الفلسطينية بكاملها وفقاً للقوالب والسقوف والقيود التي يحددها اتفاق أوسلو والتي يسلم الجميع، مؤيدو الاتفاقات ومعارضوها على حد سواء، انها مجحفة وظالمة. فإذا كان لهذا التسليم من معنى، إذا لم يكن مجرد كلام أجوف يراد به ذر الرماد في العيون، فإنه يجب أن يقود إلى الاستخلاص القائل بأن علينا أن نسعى للتحرر من هذه القيود المجحفة والظالمة لا أن نزيد من تكبيل أنفسنا وحياتنا السياسية أكثر فأكثر باغلالها.

د ـ وهذا يقودنا إلى **الخاصية الرابعة** من خصائص الوضع الفلسطيني والتي يتجاهلها المشروع، وهي: اننا نعيش في مرحلة انتقالية، وانه لم يبق من عمر هذه المرحلة، لحسن الحظ، أكثر مما مضى. حتى الاتفاق يحدد موعد نهايتها في أيار ١٩٩٩، أي بعد ثمانية عشر شهراً فقط. لماذا نحشر أنفسنا في الزاوية، ونصر على خض الماء في قربة مقطوعة في محاولة لسن قانون لتنظيم الحياة الحزبية لن تتجاوز فترة سريانه بضعة عشر شهراً، رغم كل ما ينطوي عليه مجرد التفكير فيه من مخاطر كبرى (أوضحناها أعلاه) على القضية الوطنية، خصوصاً وأن هذا القانون بالتحديد لا يمكن إلا أن يتأثر بشروط المرحلة، سواء الشروط الموضوعية أو تلك التي يمليها الاتفاق على نمط العمل السياسي خلال الفترة الانتقالية، خلافاً لبعض القوانين الأخرى، كقوانين العمل أو الاستثمار مثلاً، والتي ربما يمكن أن تبقى سارية بعد قيام الدولة دون تعديل، أو بقليل من التعديل؟ البعض ربما يستقبل هذه الحجة بابتسامة تنطوي على التشكيك بإمكانية انتهاء المرحلة الانتقالية في موعدها المقرر. وأنا من أولئك الذين لا يتفاءلون كثيراً بإمكانية التوصل إلى حل

دائم يضمن جلاء الاحتلال قبل الموعد المقرر لنهاية المرحلة الانتقالية، وهذا في الواقع واحد من أبرز أسباب معارضتي للاتفاق أصلاً. ولكن التسليم بهذه الحقيقة يمكن أن يتحول إلى تسليم مسبق بالمنطق الإسرائيلي القائل بأن المواعيد التي ينص عليها الاتفاق ليست مقدسة، مالم يكن مقترناً بموقف سياسي جوهره الإصرار على إبقاء كافة الخيارات مفتوحة أمام شعبنا بعد انتهاء الموعد المحدد للمرحلة الانتقالية، بما في ذلك خيار الإعلان من جانب واحد عن بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي المعترف بها دولياً كأراض فلسطينية، بديلاً عن الاستسلام للخيار الإسرائيلي الوحيد المفروض بالأمر الواقع وهو خيار التمديد الزمني اللامحدود للمرحلة الانتقالية. وإذا كان جدياً الحديث عن خيار إعلان سيادة الدولة من جانب واحد، والجميع يعلم أنه قد تترتب عليه نوايا عدوانية إسرائيلية، فلماذا تريدون أحزاباً سياسية منزوعة الاسنان مسلوبة الإرادة وعاجزة عن المساهمة في معركة صد العدوان الإسرائيلي؟

ثالثاً: قانون عرفي يتناقض مع مبدأ حرية التنظيم

أخيراً انتقل إلى **السمة الثالثة** التي يتسم بها مشروع القانون المطروح بين أيدينا الآن، وهي انه قانون «عرفي» (نسبة للأحكام العرفية) يفتقر إلى الحد الأدنى من الضمانات الديمقراطية لحماية التعددية، بل يتناقض جوهرياً مع مبدأ حرية التنظيم الحزبي والنشاط السياسي الذي هو حق من حقوق الإنسان تعترف به نصاً وثيقة إعلان الاستقلال، وثيقتنا الدستورية الوحيدة المجمع عليها حتى الآن.

إن مشروع القانون، بما ينطوي عليه من شروط وقيود وآليات، استبدادية، يضع مصير الأحزاب والتعددية السياسية في أيدي الحاكم، أقول في أيدي الحاكم وليس حتى في أيدي الحزب الحاكم. فالمرجعية النهائية التي يحددها مشروع القانون لتحكم وترسم في كل ما يتعلق بتأسيس أو تحريم أو حل أو وقف نشاط الأحزاب، هي لجنة من سبعة أشخاص، جميعهم يعينهم (وبالتالي يملك عزلهم) رئيس السلطة التنفيذية (راجع المادة ٨ من المشروع).

هذه اللجنة تمتلك إزاء الأحزاب، أو مشاريع الأحزاب، صلاحيات تكاد تكون

مطلقة. فهي، **أولاً**، تستطيع، بموجب المادة (١١) من المشروع، ان توافق على، أو أن ترفض، تأسيس أي حزب من الأحزاب وفقاً لتقديرها (في الواقع تقدير أربعة أو ثلاثة من أعضائها)، ومشروع القانون لا يلزمها في حال الرفض سوى بأن يكون قرارها «مسبباً». سوف يقال، طبعاً، ان هذا يعني أن قرار اللجنة بالقبول أو الرفض لن يكون جزافاً بل يستند إلى الأسس والشروط التي يحددها القانون. نعم، ولكن هذه الأسس والشروط كثيرة ومتعددة من جهة، وغامضة ومطاطة من جهة أخرى لدرجة إنها يمكن أن تستخدم كحجة لرفض أي حزب لا ترغب فيه السلطة التنفيذية أو رئيسها. ولقد وجدنا قبل قليل أن معظم القوى السياسية الفلسطينية الفاعلة سوف يتم تحريمها إذا ما أريد تطبيق هذه الأسس والشروط عليها بجدية، دون أن نستثني من ذلك حركة «فتح» ـ الحزب الرئيسي في السلطة.

ولا يؤمن مشروع القانون أي ضمانة لطالبي تأسيس الحزب في مواجهة إمكانية استخدام اللجنة للصلاحيات الواسعة الممنوحة لها بصورة استبدادية، سوى أنه يجيز لهم أن يطعنوا بقرار الرفض أمام المحكمة، ويعطي المحكمة الحق في أن يكون حكمها بهذا الشأن قطعياً و «نهائياً لا يجوز الطعن فيه بأي طريقة من طرق الطعن».

ولكن الملفت للنظر أن مشروع القانون لا يحدد أي محكمة بالضبط هي المخولة بالبت في قضايا الأحزاب بمثل هذه الدرجة من القطعية غير القابلة للاستئناف. أحد الاخوة يعلق قائلاً: محكمة أمن الدولة! ربما.. لم لا؟

واللجنة السباعية، **ثانياً**، لها بموجب المادتين (١٨) و (٢١) من مشروع القانون، صلاحية فرض رقابة دائمة على الأحزاب القائمة، أو التي يتم تأسيسها بموجب القانون، والتي هي ملزمة، وفق المشروع، بأن تبلغ اللجنة بكل صغيرة أو كبيرة تتعلق بعمل الحزب، من موازنة الحزب ومصادر تمويله إلى أي تغيير في رأسه القيادي، ويحق للجنة أو من تفوضه أن تطلع بنفسها على حسابات الحزب وسجلاته لتدقيق صحة ما يبلغ إليها من معلومات.

واللجنة السباعية، **ثالثاً**، لها الحق في أي وقت أن تقرر حل الحزب «إذا ثبت زوال أي شرط من الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة»، وهي الشروط التي حللنا بعضها عند بداية هذه المداخلة، وأوضحنا أنها كلها ذات طبيعة ايديولوجية، أي تحرم مسبقاً حاملي أفكار بعينها من حقهم في العمل الحزبي المنسجم مع رأيهم الحر، فضلاً عن كونها مطاطة وواسعة الذمة بحيث يمكن تفسيرها من قبل من يشاء وكيفما يشاء.

وفوق ذلك كله، فإن اللجنة السباعية، **رابعاً**، بموجب الفقرة (جـ) من المادة (٢١) من المشروع المطروح، لها صلاحية وقف نشاط الحزب أو التدخل في قراراته ومنع صحفه، «إذا ثبت للجنة خروج الحزب أو بعض قياداته أو أعضائه على المبادئ المنصوص عليها في هذا القانون».

إذا كانت شروط المادة الرابعة مطاطة وواسعة الذمة، فإن «المبادئ المنصوص عليها في القانون » هي تعبير أكثر غموضاً ومطاطية يعطي اللجنة، في الواقع، حق وقف نشاط الحزب في الوقت الذي تشاء، خصوصاً أن الحزب - وفقاً لنص المادة - يمكن أن يعاقب بكامله على أية مخالفة ترتكبها «بعض قياداته»، بل حتى «بعض أعضائه». وبالتالي، فإذا خرج اثنان من أعضاء الحزب القاعديين ليعلنوا، مثلاً، انهم يؤيدون مواجهة عنف الاحتلال بعنف مضاد، فإن هذا يمكن أن يشكل سبباً يبرر «وقف نشاط الحزب» كله حتى لو كان الحزب مدجناً ومفصلاً وفق المقاسات المقزمة التي يتطلبها القانون.

أكثر مواد القانون بؤساً وتناقضاً مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومع نصوص وثيقة إعلان الاستقلال، هي المادة (٢٠) التي تفرض عقوبات بالحبس (من ثلاث سنوات حتى ثلاثة أشهر) أو بالغرامة (من ٢٠٠٠ إلى ٥٠٠ دينار) أو بكلتا العقوبتين على سلسلة من «المخالفات» التي هي كلها ذات طبيعة سياسية تتعلق بحرية العمل الحزبي. بل أن الفقرة (٤) من هذه المادة تحكم بالحبس أو الغرامة أو بهما معاً على «كل من ارتكب مخالفة لأحكام هذا القانون ولم تعين فيه عقوبة خاصة لها». لنأخذ مثلاً على الطبيعة القراقوشية لهذه الفقرة: ان المادة

(٢١) تلزم رئيس الحزب بأخطار اللجنة السباعية بأي قرار يتخذه الحزب بشأن عدد من القضايا المحددة في نص المادة، وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار. فإذا تأخر رئيس الحزب عن إبلاغ قرار ما يوماً أو يومين فوق المهلة المحددة، فإن هذا، بالطبع، يشكل «مخالفة» لأحكام القانون، ووفقاً لنص الفقرة (٤) من المادة (٢٠) فإن هذه «المخالفة» يمكن، إذا شاءت السلطة التنفيذية، ان يعاقب عليها رئيس الحزب بالحبس ثلاثة أشهر أو بغرامة قدرها ألفي دينار أو بكلتا العقوبتين معاً!

رابعاً: ما هو البديل؟

بعد هذا، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه بحق: هل يراد بهذا المشروع سن قانون يضمن حق المواطنين في تشكيل أحزاب بهدف تداول السلطة، أم قانون يضمن حق السلطة في تداول الأحزاب التي تستخدمها ديكوراً للتمويه على جوهرها الاستبدادي؟

ما هو البديل؟ هذا، بلاشك، هو السؤال الذي سوف يهب لطرحه عدد من الاخوة. ولهم، على أي حال، كل الحق في ذلك.

دعوني، أولاً، أسجل على هذا الصعيد أن القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية في المجلس التشريعي، والذي شرحه رئيسها د. زياد أبو عمرو في بداية هذه الندوة، بوضع مشروع القانون هذا جانباً وتشكيل لجنة مصغرة لصوغ مشروع جديد هو قرار حكيم ويشكل خطوة للأمام. وهو يطرح علينا جميعاً، بالتأكيد، ضرورة تقديم مقترحات ملموسة حول كيفية معالجة مسألة تنظيم الحياة الحزبية في مناطق السلطة.

ودعوني، ثانياً، أؤكد انني من أصحاب الرأي القائل بأننا لسنا بحاجة إلى سن قانون خاص للأحزاب السياسية. فثمة حلول أخرى أفضل لمعالجة مسألة تنظيم الحياة السياسية في مناطق السلطة. أنا أقترح أن نضع جانباً الفكرة القائلة اننا بحاجة إلى سن قوانين فقط من أجل تكريس مبدأ سيادة القانون. نعم، بلاشك نحن بحاجة إلى سن

الكثير من القوانين التي لها الأولوية لتماسها المباشر مع حياة المواطنين ومصالحهم الحيوية، مثل قانون العمل على سبيل المثال. ولكن قد لا يكون من بين الأولويات سن قانون للأحزاب السياسية. من جهة، نحن نملك جملة من المبادئ والأعراف لتنظيم التعددية السياسية التي تطورت من خلال تجربة ومسيرة نضال م.ت.ف. والتي علينا الحفاظ عليها وتكريسها وربما تدوينها في وثيقة شرف أو «مدونة سلوك» تنظم العلاقة بين القوى السياسية في مناطق السلطة، وتحدد العلاقة بينها وبين السلطة، بما يوفر ضمانات جادة لتكريس التعددية وحماية حرية العمل الحزبي. من جهة أخرى، فإن مجرد التفكير بسن قانون للأحزاب السياسية يطرح جملة من المعضلات التي يصعب إيجاد الحلول لها، سوى الحل السيء الذي قوامه إعادة قولبة الحياة السياسية الفلسطينية كلها وفق المقاسات المجحفة التي تفرضها اتفاقيات أوسلو. لقد أشرنا إلى ابرز هذه المعضلات في مواقع سابقة من هذه المداخلة، ونعيد التذكير ببعضها هنا من خلال مجموعة من الأسئلة:

ما هي الحدود الجغرافية التي تحدد نطاق سريان القانون؟ وكيف يمكن التوفيق بين شروط العمل السياسي في المناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية للسلطة وتلك التي ما تزال تخضع للسيطرة الأمنية للاحتلال أو التي تفرض عليها إسرائيل سيادتها من جانب واحد؟

كيف يمكن التوفيق بين شروط العمل السياسي في مناطق السلطة، وبين تلك الشروط في مواقع الشتات؟ وكيف يمكن حل هذه المعضلة بما لا يمس أو يضعف وحدة الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات التي شكلت وحدة فصائل العمل الوطني عمادها الرئيسي ولحمتها؟ وكيف يمكن للمجلس التشريعي، الذي اقتصر الحق في انتخابه على جزء من الشعب الفلسطيني، أن يأخذ لنفسه صلاحية سن قانون ينظم، أو يعكس نفسه حكماً بالأمر الواقع على تنظيم الحياة السياسية لمجموع الشعب الفلسطيني (يعكس نفسه بالضرورة إذا أردنا تفادي نشوء تباين في أسس تنظيم العمل السياسي بين الوطن والشتات بما ينعكس سلباً على وحدة الشعب)؟ وكيف يمكن لمنظمة التحرير أن تمارس دورها كمرجعية عليا بهذا

الشأن، وهو دور يسلم به الجميع نظرياً؟

هل يمكن للمجلس التشريعي أن يتفادى تضمين القانون القيود والاشتراطات المجحفة التي تفرضها الاتفاقات على أشكال العمل السياسي الفلسطيني؟ وإذا تم تجاهل هذه القيود، كيف يمكن تمرير القانون بينما الاتفاق يتطلب حصوله على موافقة إسرائيل قبل سريانه؟ وإذا جاء القانون مفصلاً وفق مقاسات الاتفاق، وهو ما يبدو مرجحاً، فأين هي المصلحة الوطنية في وضع جميع فصائل العمل الوطني الفلسطيني أمام الخيار بين فقدان الشرعية والخروج على القانون، وبين إعادة قولبة نفسها ضمن القيود التي تفرضها الاتفاقيات، خصوصاً وأن الجميع يسلم أن هذه القيود مجحفة وظالمة وينبغي التحرر منها عاجلاً أم آجلاً، وخصوصاً وأن هذه القيود والالتزامات يفترض أن تكون سارية فقط لفترة انتقالية سيحل الموعد المقرر لنهايتها بعد سنة وبضعة شهور؟

خامساً: الاكتفاء بتشريع لتنظيم العمل الحزبي

هذه المعضلات، التي تجعلنا في محاولة حلها نحشر أنفسنا بأنفسنا في زوايا صعبة وأمام خيارات كلها مر، هي التي تدعونا إلى اقتراح تأجيل البحث في سن قانون للأحزاب السياسية والاستعاضة عن ذلك بـ «وثيقة شرف» تنظم العلاقة بين القوى السياسية وبينها وبين السلطة بما يضمن حرية العمل الحزبي والابتعاد عن العنف والقمع كوسائل لحل الخلافات بين أبناء الشعب الواحد. ان الجهة الوحيدة التي تملك، من الزاوية ا لسياسية وليس بالضرورة القانونية، حق سن قانون فلسطيني للأحزاب السياسية، دون أن يؤدي ذلك إلى اضعاف وحدة الشعب في الوطن والشتات، هي منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها التشريعية كالمجلس الوطني، أو ربما المجلس المركزي الذي خوله المجلس الوطني بالقيام بدور البرلمان المؤقت لدولة فلسطين. أما المجلس التشريعي، فإن المصلحة الوطنية تتطلب أن يضع جانباً هذه المهمة.

وإذا كان لابد من تشريع يحمي التعددية والحياة الحزبية من عسف السلطة وأجهزتها، كما يطرح البعض، ويحرّم استخدام العنف كوسيلة لحل الخلافات بين

القوى السياسية والسلطة، فإن هذا التشريع لا ينبغي أن يتخذ صفة قانون للأحزاب السياسية (أي قانون يحدد تعريف وأسس وشروط تأسيس الأحزاب السياسية)، بل يمكن الاكتفاء بتشريع ينظم كيفية ممارسة العمل الحزبي في مناطق السلطة، ويضع الضمانات لحرية نشاط القوى السياسية القائمة والضوابط لمنع انزلاقها نحو الاقتتال الأهلي. وفي هذه الحالة، وكي يلبي التشريع هذا الغرض ويتفادى المطبات التي أشرنا إليها أعلاه، فإنه يجب أن يأخذ المبادئ التالية:

أولاً: اعتبار القوى الوطنية القائمة، ليس فقط المعترف بها في إطار م.ت.ف. بل أيضاً القوى الإسلامية الفاعلة (الممثلة، مثلاً، في سكرتاريا الحوار الوطني)، أحزاباً سياسية مشروعة لها حق ممارسة نشاطها في مناطق السلطة بحرية دون الحاجة إلى ترخيص أو إعادة تسجيل. أما القوى الأخرى الراغبة في تأسيس أحزاب فيجب أن يعتمد في تسجيلها مبدأ العلم والخبر وليس مبدأ الترخيص. أي أن من يريد تشكيل حزب عليه فقط أن يعلم السلطة التنفيذية بذلك، وليس عليه أن ينتظر موافقتها أو ترخيصها. وإذا أرادت السلطة التنفيذية، لأي سبب، ان تعترض على هذا الحق فهي التي عليها اللجوء إلى القضاء وليس العكس، ليس كما هو الحال في القانون المقترح حيث المواطن الراغب في ممارسة العمل الحزبي هو متهم ومدان إلى أن تثبت براءته.

ثانياً: ان لا يفرض التشريع أية قيود أو شروط أيديولوجية مسبقة، معلنة أو مستترة، على القوى الراغبة في ممارسة العمل الحزبي. يكفي، في الحد الأقصى، أن يقال أن على الحزب أن يعمل ضمن نطاق القانون ولا يخرقه، أما تحديد ما هو القانون فهي مسألة تجيب عليها المحاكم والقوانين الأخرى (وليس قانون الأحزاب) كقانون العقوبات أو القانون الجنائي أو غيره من القوانين التي تحدد العقوبات على جرائم التجسس أو العمل لصالح قوة أجنبية أو التآمر لقلب نظام الحكم أو الاختلاس والاحتيال المالي، إلى آخر ذلك من مخالفات.

أن تحويل احترام هذه القوانين إلى شرط ايديولوجي للعمل الحزبي هو

مساس بحرية الرأي لا ينسجم مع شرعة حقوق الإنسان.

ثالثاً: لا يجوز أن يفرض التشريع قيوداً على نشاط الأحزاب تضعها السلطة التنفيذية من نمط التدخل في تحالفات الأحزاب وعلاقاتها وصلاتها بقوى شقيقة أو صديقة، فهذا هو في الواقع شكل من أشكال فرض الشروط الايديولوجية المسبقة على العمل الحزبي وهو ضرب من ضروب الشمولية يتناقض في الصميم مع مبدأ تداول السلطة (ماذا إذا وصل إلى السلطة حزب قومي مثلاً، هل يجوز له أن يحرم كل الصلات مع قوى سياسية غير عربية؟ وماذا إذا تلاه حزب أممي أو إسلامي؟ هل تبقى الأحزاب تقنن نشاطها وتحالفاتها وفقاً لمزاج الحزب، أو ربما الشخص، الذي يتولى السلطة التنفيذية؟).

رابعاً: أن يتضمن التشريع ضمانات حقيقية لحماية حرية العمل الحزبي ووقايته من عسف السلطة التنفيذية أو أجهزتها، بما في ذلك الحصانة للمقرات وحرية إصدار الصحف وغيرها من وسائل الاعلام وحق تنظيم الاجتماعات والمهرجانات والندوات والتظاهرات بمعزل عن تدخل السلطة التنفيذية.

وأخيراً، فإنني أدعو اللجنة المصغرة التي كلفتها اللجنة السياسية للمجلس التشريعي بصوغ مسودة جديدة لقانون الأحزاب، إلى أن تشرك في عملها منذ البداية ممثلين للقوى السياسية الفاعلة وخبراء قانونيين وأن تخضع المسودة لنقاش يستهدف التوصل إلى توافق بشأنها من قبل هؤلاء قبل أن تقدمها رسمياً إلى اللجنة السياسية أو المجلس التشريعي نفسه. فهذا اسلم من زاوية ضرورة مشاركة الجميع في بت هذا الشأن الحيوي وتفادي الوقوع في الاحراجات والمطبات ومواجهة الناس بالأمر الواقع ■

١٩٩٧/١١/١١

(2)

مشروع قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٦
بشأن الأحزاب السياسية

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على إعلان الاستقلال
وبعد موافقة المجلس التشريعي بجلسته المنعقدة بتاريخ / /١٩٩٦م
أصدرنا القانون التالي:

مادة (١)

الحزب هو كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الفلسطينيين وفقاً لأحكام هذا القانون بهدف المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسليمة بهدف تداول السلطة.

مادة (٢)

للفلسطينيين الحق في تأليف الأحزاب السياسية، ولكل فلسطيني الحق في الانتماء لأي حزب وفقاً لأحكام هذا القانون.

مادة (٣)

تعمل الأحزاب السياسية التي تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والديمقراطي على أساس ترسيخ الوحدة الوطنية.

مادة (٤)

يشترط لتأسيس حزب مايلي:

١ ـ ألا يقل عدد الأعضاء المؤسسين عن ٥٠ عضواً.

٢ ـ ألا تتعارض مبادئ الحزب وأهدافه وبرامجه وسياساته وأساليبه في ممارسة نشاطاته مع أحكام الدستور.

٣ ـ أن يلتزم بمبدأ التعددية السياسية في الفكر والرأي.

٤ ـ ألا يكون قائماً على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة.

٥ ـ عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

٦ ـ ألا يكون قائماً كفرع لحزب أو تنظيم سياسي في الخارج.

٧ ـ العلانية في مبادئه وأهدافه وبرامجه ومراسلاته ووسائل مباشرة نشاطاته وتشكيلاته وعضويته ومصادر تمويله.

٨ ـ عدم استخدام العنف في سبيل تحقيق برامجه وأهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٩ ـ أن يتفق نظامه الأساسي مع أحكام هذا القانون.

مادة (٥)

يجب أن تتوافر في العضو المؤسس الشروط الآتية:

١ـ أن يكون فلسطيني الجنسية.

٢ـ ألا يقل عمره عن ٢١ سنة ميلادية.

٣ ـ ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية أو جريمة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

٤ـ أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية والقانونية الكاملة.

٥ـ ألا يكون من أعضاء الهيئات القضائية أو السلك الدبلوماسي أو هيئة الرقابة أو من أفراد الأجهزة الأمنية.

٦- ألا يكون عضواً في حزب آخر قائم.

مادة (٦)

يجب أن يتضمن النظام الأساسي للحزب مايلي:

١- اسم الحزب وشعاره على ألا يكون اسمه وشعاره مشابهاً أو مماثلاً لاسم حزب آخر.

٢- عنوان المقر الرئيسي للحزب وعناوين فروعه ان وجدت وألا يكون أي منها ضمن مقر مؤسسة عامة أو خاصة أو خيرية أو دينية أو انتاجية أو تعليمية.

٣- المبادئ التي يقوم عليها الحزب والأهداف التي يسعى إليها ووسائل تحقيقها.

٤- أسماء الأعضاء المؤسسين فيه.

٥- شروط العضوية في الحزب وإجراءات الانضمام إليه.

٦- إجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وتنظيم علاقاته بأعضائه ومباشرته لنشاطاته وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والإدارية لأي من هذه التشكيلات على أن يكون ذلك على أساس ديمقراطي.

٧- تحديد الموارد المالية للحزب وقواعد تنظيم شؤونه المالية بما في ذلك إجراءات صرف أمواله واعداد موازنته واقرارها.

٨- إجراءات الحل الاختياري للحزب أو اندماجه مع غيره من الأحزاب وتنظيم تصفية أمواله والجهات التي تؤول إليها هذه الأموال.

٩- الالتزام بالمبادئ والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون.

مادة (٧)

يقدم ذوي الشأن طلب إلى رئيس لجنة شؤون الأحزاب للحصول على موافقة تأسيس الحزب مرفقاً به المستندات التالية:

١- نسخ من النظام الأساسي للحزب موقعة من المؤسسين.

٢- قائمة بأسماء المؤسسين ومكان وتاريخ ولادة كل منهم ومهنتهم ومكان عملهم

وعنوانهم.

٣- صورة مصدقة عن شهادة ميلاد كل من المؤسسين.

٤- شهادة يوقعها خمسة من المؤسسين أمام الموظف المعين من قبل لجنة الحزب بصحة توقيع جميع الأعضاء المؤسسين والبيانات المتعلقة بهم.

٥- يصدر الموظف اشعاراً بتسليم طلب التأسيس مبيناً في تاريخ تقديم الطلب والوثائق المتعلقة به.

مادة (٨)

١ - تشكيل لجنة تسمى لجنة شؤون الأحزاب السياسية على النحو التالي:

أ - وزير العدل رئيساً

ب - وزير الداخلية أو من يفوضه نائباً.

ج - خمسة أعضاء من غير المنتمين إلى أي حزب سياسي من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم أو وكلائهم يصدر باختيارهم قرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ويحل محل الرئيس في غيابه نائبه.

٢ - تختص اللجنة بالنظر في المسائل المنصوص عليها في هذا القانون وبفحص ودراسة الأحزاب السياسية طبقاً لأحكامه.

٣ - تضع اللجنة قراراً بتنظيم أعمالها.

مادة (٩)

١- لا يكون اجتماعاً صحيحاً إلا بحضور رئيسها وأربعة من أعضائها.

٢- تصدر قرارات اللجنة بأغلبية الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

مادة (١٠)

للجنة في سبيل مباشرة اختصاصاتها طلب المستندات والأوراق والبيانات

والايضاحات التي ترى لزومها من ذوي الشأن في المواعيد التي تحددها في ذلك ولها أن تطلب أي مستندات أو أوراق أو بيانات أو معلومات من أية جهة رسمية.

مادة (١١)

١- على اللجنة أن تصدر قرارها بالموافقة أو الرفض على تأسيس الحزب خلال مدة شهر من تاريخ تقديم الطلب وفي حالة الرفض يجب أن يصدر قرارها مسبباً ويعتبر عدم رد اللجنة خلال الخمسة عشر يوماً التالية لمدة الشهر قراراً بالموافقة.

٢- يُخطر رئيس اللجنة ممثل طالب التأسيس بقرار الموافقة أو الرفض وأسبابه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صدور القرار.

٣- تنشر القرارات التي تصدرها اللجنة بالموافقة على تأسيس الحزب أو الرفض على تأسيسه في الجريدة الرسمية.

٤- يجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوماً التالية لنشر قرار الرفض في الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالإلغاء في هذا القرار أمام المحكمة وتفصل المحكمة في الطعن خلال أربعة اشهر على الأكثر من تاريخ إيداع عريضة الدعوى ويعتبر حكم المحكمة في هذا الشأن نهائياً لا يجوز الطعن فيه بأي طريقة من طرق الطعن.

مادة (١٢)

لا يجوز للحزب أن يعلن عن نفسه أو يمارس نشاطه إلا بعد صدور قرار اللجنة بالموافقة على التأسيس أو صدور قرار المحكمة بإلغاء قرار اللجنة برفض التأسيس.

مادة (١٣)

أ - يعتبر الحزب بعد تأسيسه والمصادقة عليه شخصية اعتبارية تخوله حق الادعاء والدفاع باسمه والقيام بأي عمل آخر يجيزه نظامه الأساسي.

ب - يكون رئيس الحزب أو الأمين العام في حالة وجود رئيس ممثلاً عنه لدى الغير بما في ذلك الجهات القضائية والإدارية ويجوز لرئيس الحزب أو الأمين العام حسب الأحوال أن ينيب عنه كتابة واحد أو أكثر من الأعضاء لممارسة اختصاصاته أو جزء منها، وأن يوكل أي محامي في الإجراءات القضائية القانونية المتعلقة بالحزب.

مادة (١٤)

يشترط في العضو الذي يرغب في الانتساب إلى الحزب بعد الإعلان عن تأسيسه أن يكون قد اكمل الثامنة عشرة من عمره وان يكون متمتعاً بالأهلية المدنية والقانونية.

مادة (١٥)

أ - مقر الحزب ووثائقه ومراسلاته ووسائل اتصالاته مصونة فلا يجوز مراقبتها أو مداهمتها أو مصادرتها إلا بقرار قضائي.
ب - لا يجوز تفتيش أي مقر للحزب إلا في حالتي التلبس والجرم المشهود على أن يكون ذلك بقرار من النائب العام وفي حضوره أو حضور من يمثله بالإضافة إلى حضور ممثل عن الحزب وشاهدين.
ج - يترتب على مخالفة الفقرة السابقة بطلان التفتيش وما يترتب عليه من إجراءات ويكون المخالف عرضة لتحمل المسؤولية المدنية أو الجنائية.

مادة (١٦)

يجوز للحزب إصدار صحيفة أو أكثر يعبر فيها عن آرائه ويكون رئيس تحرير الصحيفة مسؤولاً عما ينشر فيها.

مادة (١٧)

تتكون الموارد المالية للحزب من:

أ - اشتراكات وتبرعات أعضائه.

ب - حصيلة عائد استثمار أمواله في الأوجه التي حددها نظامه الداخلي بشرط أن تكون معلنة ومشروعة ولا يكون الهدف منها تحقيق أي كسب أو منفعة شخصية لأي من أعضاء الحزب.

ج - لا يجوز للحزب قبول أي تبرع أو ميزة أو منفعة من أجنبي أو من جهة أجنبية.

د - لا يجوز صرف أموال الحزب إلا على أغراضه وأهدافه طبقاً للقواعد والإجراءات التي ينظمها نظامه الداخلي.

هـ - يعفى مقر الحزب من جميع الضرائب والرسوم الحكومية.

مادة (١٨)

على الحزب تزويد اللجنة بنسخه من موازنته في بداية كل سنة وبيان عن موارده المالية ومصادر تمويله الحالي وللجنة أو من تفوضها حق الإطلاع على الحزب وتدقيق بنوده المالية.

مادة (١٩)

يكون لكل حزب سجل خاص يدون فيه المعلومات التالية:

أ - نظام الحزب الأساسي وأسماء المؤسسين وأعضاء الهيئة التنفيذية.

ب - أسماء أعضاء الحزب.

ح - سجل مقررات الهيئة التنفيذية.

د - سجل إيرادات ومصروفات الحزب بوجه مفصل ومصدق عليه من فاحص حسابات قانوني.

مادة (٢٠)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر:

١- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة سنوات أو بغرامة لا تتجاوز ألفي دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة أو بكلتا العقوبتين كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار أو مول تنظيماً حزبياً غير مشروع.

٢- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ألفي دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة أو بكلتا العقوبتين كل من تسلم أي أموال من أي جهة غير فلسطينية لحساب الحزب مع مصادرة تلك الأموال لحساب الخزينة.

٣- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة أو بكلتا العقوبتين كل ما شارك في حزب غير مرخص أو لا يعلن عن نفسه وفقاً لأحكام هذا القانون.

٤- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ألفي دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة أو بكلتا العقوبتين كل من ارتكب مخالفة لأحكام هذا القانون ولم تعين فيه عقوبة خاصة لها.

٥- في حالة العود يحكم بالعقوبتين معاً.

مادة (٢١)

أ - يخطر رئيس الحزب لجنة شؤون الأحزاب السياسية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بأي قرار يصدره الحزب بتغير رئيسه أو بحل الحزب أو اندماجه أو بأي تعديل في نظامه وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار.

ب - يجوز لرئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية بعد موافقتها بالإجماع أن يصدر قرار بحل الحزب وتصفية أمواله وتحويلها إلى الهيئات الخيرية التي تحددها لجنة شؤون الأحزاب وذلك إذا ثبت زوال أي شرط من الشروط المنصوص في المادة الرابعة من أحكام هذا القانون.

ج - يجوز للجنة شؤون الأحزاب السياسية وقف إصدار صحف الحزب أو نشاطه أو أي قرار أو تصرف مخالف اتخذه الحزب وذلك إذا ثبت للجنة خروج الحزب أو بعض قيادته أو أعضائه على المبادئ المنصوص عليها في هذا القانون.

د ـ يكون قرار اللجنة في الحالات السابقة خاضعاً للطعن فيه أمام المحكمة.

مادة (٢٢)

تضع لجنة شؤون الأحزاب السياسية القواعد المنظمة لاتصال الحزب بأي تنظيم سياسي أجنبي وذلك بناء على ما يقترحه رئيس هذه اللجنة.

ولا يجوز لأي حزب التعاون أو التحالف مع أي حزب أو تنظيم سياسي أجنبي إلا طبقاً للقواعد المشار إليها في الفقرة السابقة.

مادة (٢٣)

يصدر مجلس السلطة بعد استشارة لجنة شؤون الأحزاب السياسية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة (٢٤)

على جميع الجهات المختصة لكل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في غزة بتاريخ: / /١٩٩٦ ميلادية
الموافق: / /١٤١٧ هجرية

ياسر عرفات
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

(3)

في تجربة العلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة الفلسطينية التنفيذية (*)

تيسير خالد

في السابع من آذار ١٩٩٦ عقد المجلس التشريعي الفلسطيني جلسته الافتتاحية الأولى في مدينة غزة في أجواء احتفالية أشاعت مناخاً من التفاؤل بين أعضاء المجلس حول تجربة برلمانية فلسطينية جديدة يمارسون من خلالها دوراً في التشريع وإصدار القوانين وفي الرقابة والمساءلة والمحاسبة على أعمال سلطة تنفيذية فلسطينية تشكلت في إطار تنفيذ ما تم الإتفاق عليه في أوسلو بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

بعد أكثر من عام ونصف على عمل المجلس كتب أحد أعضائه المرموقين مقالاً في جريدة الأيام حول دوره فقال: بدأ المجلس التشريعي عمله ولم يعرف أحد ما هي صلاحياته. اجتهد ودق جميع الأبواب، التشريع وسن القوانين، وهو لا يملك كفاءات مهنية، فاستعان بالمستشارين، منهم من خاب ومنهم من أصاب. دق باب المراقبة وبادر إلى محاربة الاحتكار، فأكل ركلة حادة أيقظته عند حدود صلاحياته. وانجز عدة قوانين لم يصادق عليها من قبل السلطة التنفيذية، هذا بالإضافة إلى العمل في قضايا الفساد مثل قضية الطحين والمواد الغذائية والأدوية التي انتهت صلاحيتها. وعمل في قضايا المعتقلين السياسيين في السجون

(*) نشرت في مجلة السياسة الفلسطينية ـ السنة الخامسة ـ العدد ١٧ ـ شتاء ١٩٩٨. صادرة عن مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (نابلس ـ فلسطين).

الفلسطينية، وأصدر ما يزيد عن ١٥٠ قراراً بشأن شتى القضايا الحياتية للمواطنين بشأن الموقوفين السياسيين والحراسات الجامعية والتصرف في توزيع الأرض والتقاطع الحادث بين الأجهزة الأمنية، ولم يحصل هذا المجلس من قبل الشعب الفلسطيني حتى على درجة مقبول(١).

مثل هذا التقييم لعمل المجلس التشريعي ينطوي على قسوة بكل المقاييس ويطرح في الوقت نفسه سؤالاً جوهرياً حول تجربة هذا المجلس وحول علاقته بالسلطة التنفيذية، كما يطرح سؤالاً جوهرياً حول دوره وآفاق العلاقة بينه وبين السلطة التنفيذية في أنين لا ينقطع من سياسة تقوم على احتواء هذا الدور وتهميشه.

لا شك أن تجربة هذا المجلس ودور علاقته بالسلطة التنفيذية كانت، وسوف تبقى، مثيرة للنقاش والجدل، هنا في الداخل على وجه التحديد، لاعتبارات عدة لعل في مقدمتها ما رافق انتخاباته من ترويج لأفكار بل لأوهام جاءت وقائع الحياة تضعها على المحك في ضوء القيود التي تغطي مختلف جوانب الحياة وميادينها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد جاءت وقائع الحياة هذه تؤكد أن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وفي قطاع غزة ليس أمام تجربة في الحياة البرلمانية تتأسس على الفصل بين السلطات في ظل الدستور. فالدستور لا وجود له حتى الآن، بل إنه لا تلوح في الأفق الآن، وقبل التوصل مع الجانب الإسرائيلي إلى الاتفاق حول الوضع الدائم، فرص أن يرى هذا الدستور النور ليصبح من الممكن ممارسة حياة برلمانية دستورية في ظروف عادية يمارس فيها الشعب سيادته فوق ارضه وتمارس فيها السلطات صلاحياتها وفق ما يكفله الدستور لها.

في حملة انتخابات المجلس التشريعي في مطلع عام ١٩٩٦ غابت هذه الحقيقة عن الكثيرين، واعتقد البعض أن تلك الانتخابات سوف تنتج مجلساً تشريعياً

(١) راوية الشوا: هل على المجلس التشريعي أن يبحث دوراً جديداً؟ (الأيام، عدد ٣٠/١٠/٩٧)

له الحق في إصدار القوانين والتشريعات باعتباره صاحب الكلمة العليا والنهائية. وقد غاب عن هؤلاء ما جاء في الاتفاقية الفلسطينية ـ الاسرائيلية المرحلية التي تم التوقيع عليها في واشنطن بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٩٥ حول تكوين وصلاحيات هذا المجلس وعلاقته بالسلطة التنفيذية. قد غاب عن هؤلاء نوعان من القيود التي فرضتها الاتفاقية على المجلس، حيث جاء في البند الرابع من المادة الثامنة عشرة من الاتفاقية أنه لا يجوز للمجلس إصدار تشريعات بما فيها التشريعات التي تلغي قوانين سارية المفعول أو أوامر عسكرية تفوق ولايته أو تكون مخالفة لأحكام إعلان المبادئ أو الاتفاقية ذاتها أو أية اتفاقية يمكن التوصل إليها بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية. كما نصت تلك المادة أن على رئيس السلطة التنفيذية للمجلس عدم إصدار تشريعات تبناها المجلس وعدم المصادقة على إصدار القوانين والتشريعات التي تنطوي على مخالفة للبند الرابع من المادة الثامنة عشرة من الاتفاقية.

هذا هو النوع الأول من القيود المفروضة على المجلس التشريعي على مستوى الدور والصلاحيات، وواضح هنا أن المجلس ليس صاحب الكلمة الأولى والنهائية في إصدار القوانين والتشريعات، لأنه معني بالتقيد بما تم الاتفاق عليه مع الجانب الاسرائيلي من ناحية، ولانه من الجهة الثانية لا يستطيع إلزام رئيس السلطة التنفيذية بالمصادقة على القوانين والتشريعات التي يصدرها، إلا من الزاوية المعنوية، حيث لا وجود لدستور أو قانون أساسي فلسطيني يحدد العلاقة على هذا المستوى بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، هذا فضلاً عن القيود التي تضعها الاتفاقيات على صلاحيات رئيس السلطة التنفيذية على هذا الصعيد.

أما النوع الثاني من القيود المفروضة على المجلس التشريعي فتعكسها الفقرة السادسة من المادة الثامنة عشرة التي تعطي الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية المشتركة صلاحية الاعتراض على القوانين والتشريعات التي ينطبق عليها البند الرابع من المادة ذاتها. صحيح أن اللجنة القانونية المشتركة التي تشير إليها اتفاقية المرحلة الانتقالية غير موجودة، غير أن ذلك لا يلغي القيد الذي فرضته الاتفاقية

على دور المجلس[1].

إذن نحن لسنا أمام مجلس بالمعنى الدستوري والمتعارف عليه، بل أمام مجلس اثارت تسميته الكثير من سوء الفهم ومن الالتباسات. وإذا ما عدنا إلى الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الاسرائيلي فإن التسمية الحقيقية للمجلس هي المجلس الفلسطيني، وأما صلاحياته فهي تشريعية تنفيذية في حدود ما هو منقول له من صلاحيات في هذه الاتفاقيات، وهذا يعني أن ولايته الدستورية القانونية لا تغطي الكثير من الشؤون والمجالات التي لم يتم نقلها إلى السلطة الفلسطينية، أي تلك التي تتصل بقضايا السيادة أو ترمز لها كالعلاقات الخارجية والأرض والحدود والمياه، كما لا تغطي الكثير من القضايا، ولا تغطي عدداً من الأمور التي تتصل بحياة المواطنين خارج ما اتفق على تسميته بالمنطقة (أ) في الضفة الغربية ومناطق أخرى في قطاع غزة، ولا تغطي عدداً من الأمور التي تتصل بالشؤون المدنية لغير الفلسطينيين. إن قائمة الشؤون والمجالات التي هي غير مشمولة بالولاية الدستورية القانونية للمجلس تطول لتشمل جوانب الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها السياسة المالية والنقدية والضرائب والجمارك وغيرها.

ولكن، هل كل هذه القيود التي تفرضها الاتفاقيات على دور وصلاحيات المجلس تجرده من الاضطلاع بدور في تنظيم شؤون المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في حدود الصلاحيات المنقولة له وفي حدود الصلاحيات والمسؤوليات التي لم تقرر الاتفاقيات بشكل صريح مسؤولية سلطات الاحتلال المباشرة عنها بما في تلك التي تنطوي على رموز سيادية أو على السيادة بشكل صريح. إن الأمر هنا على درجة من التعقيد إذا ما نظرنا إليه من الجانب القانوني، ولكنه على درجة أقل من التعقيد من الزاوية السياسية.

على المستوى القانوني يحتاج الأمر إلى رأي ذوي الاختصاص، رغم ذلك

(١) المحامي أنور سمار: الطبيعة القانونية للقرارات الصادرة عن المجلس التشريعي (الحياة الجديدة، عدد ٢/٦/٩٧)

يمكن المجاهرة بصوت عال بأن الاتفاقات الموقعة مع الجانب الاسرائيلي لا تتقدم أو تتفوق على القانون الدولي وليست لها الأولوية على قرارات الشرعية الدولية بما فيها قرارات مجلس الأمن. فالاتفاقيات لا تلغي انطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على المناطق الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ ولاتعلق، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ووفقا للمواثيق والأعراف الدولية، حق الشعب الفلسطيني في السيادة على أرضه، الأمر الذي يفسح المجال أمام المجلس التشريعي للدخول في اشتباك سياسي، معززا بقوة قرارات الشرعية الدولية وبالمواثيق والأعراف الدولية بما فيها اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ليس فقط مع جملة القوانين الاحتلالية والأوامر العسكرية الإسرائيلية بل ومع العديد من أوجه النشاطات الاحتلالية والأوامر الاستيطانية ومخططاتها الهيكلية وإعلان بطلانها وعدم شرعيتها بتشريعات وقوانين فلسطينية تستمد قوتها من الاستناد إلى الشرعية الوطنية والشرعية الدولية.

مثل هذا الاشتباك السياسي سيدور بالتأكيد في إطار جملة من المساحات التي تظللها قيود الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع حكومة إسرائيل، وهي مهمة ينبغي على المجلس التشريعي أن يضطلع بها في ظل استجابة واضحة من السلطة التنفيذية لها، لا أن يدير ظهره لها كما يدعو إلى ذلك بعض أعضاء المجلس،الذين من شدة ولائهم للسلطة التنفيذية ورئيسها يقررون أن المجلس لايستطيع أن يسن قوانين ولايستطيع أن يلزم السلطة التنفيذية بتنفيذ قراراته.

ومن الواضح لنا هنا أن بعض أعضاء المجلس يميلون إلى الخضوع التام للاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع الجانب الاسرائيلي ويميلون إلى إعطاء الالتزام بها أولوية على قرارات الشرعية الدولية، ولذا نجدهم يجاهرون بأن المجلس لا يستطيع سن قوانين ولا يستطيع أن يلزم السلطة التنفيذية بتنفيذ قراراته[1]. كثيرا ما نقرأ في الصحافة الوطنية إعلانات صادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية أو عن الحكم العسكري تشكل بحد ذاتها اعتداء صارخا على أراضي المواطنين الفلسطينيين، وكثيرا ما نقرأ، كذلك، أخبارا في الصحافة الوطنية عن إجراءات على

(١) ناهض منير الريس: المجلس التشريعي، كشف حساب (الأيام عدد ٢٦/١/٩٧)

الأرض يقوم بها المستوطنون تحت الحماية المباشرة لقوات الاحتلال ولا نجد ردا من المجلس التشريعي يتجاوز حدود البيان السياسي وكأن دور المجلس هنا يتساوى مع دور حزب سياسي أو منظمة أهلية تعنى بشؤون الدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان. وعلى غرار ذلك تتصرف السلطة التنفيذية، كذلك، في تناغم مع الرأي الذي يعطي للاتفاقيات الموقعة مع الجانب الاسرائيلي الأولوية على قرارات الشرعية الوطنية والدولية. ليس هذا وحسب، بل وأن المجلس التشريعي وبتناغم مع السلطة التنفيذية يحجم عن سن قوانين أو تشريعات تضع حدا أو تسهم في وضع حد لنشاطات سماسرة الأرض وعمل جرافات تشق الطرق للمستوطنات ويملكها أو يشارك في ملكيتها مواطنون فلسطينيون، لان الاحتلال يعتبر قوانين أو تشريعات كهذه انتهاكا للاتفاقيات الموقعة مع حكومة اسرائيل.

وإذا كان المجلس التشريعي لايستطيع التصدي لمهمة الاشتباك مع جملة القوانين الاحتلالية والأوامر العسكرية ومع الممارسات الإسرائيلية التي تخلق الوقائع على الأرض استباقا لمفاوضات ترتيبات الوضع الدائم وبالاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية والمواثيق الدولية ولايستطيع بالتالي أن يدفع السلطة التنفيذية للمشاركة في مهمة كهذه، بحجة أن الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي لا تمكنه من ذلك، فهل تجرده الاتفاقيات من الاضطلاع بدور في تنظيم شؤون المجتمع في حدود الصلاحيات المنقولة له؟ يعرف الجميع أن القوانين والتشريعات التي تنظم شؤون المجتمع في الضفة الغربية وقطاع غزة غير موحدة، فهي مزيج من القوانين والتشريعات الانتدابية - البريطانية والأردنية والمصرية، وهذه القوانين والتشريعات تغطي مساحة واسعة من مصالح وهموم المواطنين، وقد بات ضرورياً إعادة النظر فيها باتجاه استبدالها بقوانين عصرية وديمقراطية. والأمثلة كثيرة على هذا الصعيد. فالمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يحتاج إلى قانون موحد للأحوال الشخصية والمدنية، وإلى قانون عمل موحد، وقانون موحد للخدمة المدنية وقوانين توحد القضاء وشؤون المحاكم المدنية، وقانون موحد للإعلام والمطبوعات وغير ذلك كثير من القوانين. وقد مضى حتى الآن أكثر من عام ونصف على عمل المجلس التشعريعي ولم يصدر عنه وعن

السلطة التنفيذية غير قانون واحد، هو قانون انتخاب السلطات المحلية، أي المجالس البلدية والقروية.

ندرك أن المجلس التشريعي قد انشغل على امتداد الفترة منذ انتخابه مطلع العام ١٩٩٦ بمناقشة عدد من القوانين والتشريعات وصدر عنه ما لا يقل عن مائة وخمسين قراراً وربما أكثر، ولكن المجتمع لم يلمس نتائج هذا الانشغال وآثار هذه القرارات على شؤونه ومصالحه. وقد لا يعود الأمر في ذلك إلى المجلس نفسه، بل إلى شبكة من التعقيدات التي تحيط بظروف عمله أو التي تحيط بعلاقته بالسلطة التنفيذية، حيث تنقسم الآراء بما في ذلك داخل المجلس نفسه حول هذه العلاقة.

ولعل الثابت في الرأي حول عمل المجلس ودوره وطبيعة علاقته بالسلطة التنفيذية أن المجلس لا يستطيع الزام السلطة التنفيذية بالتعاون معه على قاعدة دستورية قانونية واضحة يحكمها قانون أساسي لا يترك نتائج أعمال المجلس معلقة في الهواء كما هو واقع الحال. هذا لا يعني أن البعض في المجلس التشريعي لا يبذل جهداً لتخطي هذا الوضع الذي يحكم على عمل المجلس بالفشل والشلل. فالكثيرون يدركون أن هذا البعض يطالب ويضغط من أجل تجاوز حالة الاحتواء والتهميش من خلال نظام أساسي، ولا نقول من خلال دستور يجري من خلاله وضع الضوابط القانونية للعلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية بحيث لا تبقى قرارات المجلس أو القوانين معلقة في الهواء حتى تأذن لها السلطة التنفيذية بالهبوط على الأرض وبحيث يصبح بالإمكان أن يضطلع المجلس في الرقابة والمساءلة والمحاسبة على أعمال السلطة التنفيذية، أي مجلس الوزراء، كإطار جماعي، أو على أعمال اعضائه كافراد في حدود مسؤوليات كل منهم وطريقة أدائه لمسؤولياته.

إن الوزارات والدوائر الرسمية والأجهزة الأمنية تعمل دون رقابة تستمد قوتها من مبدأ فصل السلطات ومن مبدأ سيادة القانون، ولهذا ليس للمجلس التشريعي من دور يذكر في التدخل من أجل وضع حدود لمظاهر الفوضى والفساد المالي والإداري. ويبدو أن السلطة التنفيذية، على حد تعبير أحد أعضاء المجلس، وبعض مراكز القوى السياسية والاقتصادية والأمنية على حد تعبيره أيضاً غير

معنية بمساعدة وتمكين مجلس ضعيف لكي يقوم بمحاسبتها وفرض الرقابة والمساءلة عليها. وأبعد من ذلك، يبدو أن أغلبية من أعضائه، على حد تعبير عضو المجلس ذاته، وجدوا أنفسهم عرضة للشعور باليأس والعجز والإحباط وأصيب الكثيرون بالإرتخاء والقبول بالأمر الواقع في ظل امتيازات وظيفية وشخصية لم تكن متوفرة لهم من قبل(1).

إذن، البوابة مغلقة أمام المجلس التشريعي، غير أن الفرص متاحة لدق أبواب هذه البوابة المغلقة. ولذلك شروط بالطبع. أول هذه الشروط هو وضع قانون أساسي يؤدي وظائف دستور مؤقت يعالج من بين أمور أخرى كثيرة العلاقة بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، على أساس مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون واستقلال القضاء، وينظم الكيفية التي يصدر بها التشريعات والقوانين والقرارات، آلية اتخاذها وصدورها بما في ذلك المهلة الزمنية المتاحة لكل من المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية لنفاذها، كما يعالج ويعزز دور المجلس في الرقابة والمحاسبة والمساءلة على عمل الوزارات والدوائر الرسمية والأجهزة الأمنية بما في ذلك منح الثقة أو سحبها من المجلس الوزاري والوزراء. وثاني هذه الشروط مراجعة مع الذات يقوم بها أعضاء المجلس وفي المقدمة منهم الوزراء، رغم صعوبة ذلك، لتحرير الذات من قيود الامتيازات الوظيفية والشخصية التي باتت تلعب دوراً مهماً في تهميش دور المجلس وتسهم في نجاح المحاولات لاحتوائه. لا ينبغي الرهان كثيراً على مثل هذه المراجعة مع الذات باعتبارها تمس المصالح المباشرة، ومع ذلك تبقى الدعوة لها قائمة ويبقى الأهم تحرير وسائل الإعلام والعديد من مؤسسات الرأي العام من رقابة السلطة التنفيذية وسيطرتها وتوفير الضمانات القانونية لاستقلال القضاء حتى يصبح ممكناً رفع مرتبة مبدأ سيادة القانون فوق مبدأ التجاوز عنه ■

مطلع ١٩٩٨

---

(١) د. زياد أبو عمرو: هل فشلت التجربة؟ (الحياة الجديدة، عدد ٩٧/١/٢٩)

(4)
أي تنمية لفلسطين ؟!

قيس عبد الكريم
(أبو ليلى)

■ يمكن للسؤال المتضمن في العنوان أن يقرأ بصيغة سؤال استنكاري دلالة على استحالة الحديث، بأي درجة من الجدية، عن تنمية حقيقية لفلسطين طالما هي لم تتحرر بعد من الاحتلال ولم تحرز الاستقلال والسيادة. إن بلورة خطة أو سياسة تنمية لأي بلد تفترض تمتعه بالحد الأدنى من السيادة التي تمكنه من السيطرة (النسبية طبعاً) على موارده وتوجيهها باتجاهات محددة وليس هذا هو الحال بالنسبة لفلسطين حيث تنتصب جملة من المعوقات الهائلة التي تثبط أي تطور اقتصادي وتعطل القدرة على التحكم بمسار التنمية. وسوف نعالج فيما يلي تأثير هذه المعوقات السلبية على النمو الاقتصادي بالتحديد، مع التأكيد أن التنمية الحقيقية هي التنمية الشاملة التي محورها الإنسان، خير الإنسان ورقيه ورفاهه، ولكن الأساس لهذا التطور التنموي الشامل هو التنمية الاقتصادية التي تؤمن الموارد الضرورية لأي تطور حضاري.

معوقات وتشويهات

أول المعوقات وأبرزها استمرار الاحتلال الإسرائيلي في فرض هيمنته على الأراضي الفلسطينية. طوال ثلاثين عاماً من الاحتلال انتهجت إسرائيل سياسة إلحاق الاقتصاد الفلسطيني ودمجه من موقع التبعية بالاقتصاد الإسرائيلي المتفوق. وأدت هذه السياسة إلى تدمير البنية التقليدية للاقتصاد الوطني وإخضاع أشلائها، وتسببت في إلحاق تشويهات عميقة واختلالات حادة في الهيكل الاقتصادي، لعل

من أبرزها: الدمار الواسع الذي أصاب القطاع الزراعي (سواء بفعل عوامل اقتصادية أو بسبب سياسة الاستيطان ونهب الأرض) وتراجع مكانة الزراعة في تكوين الناتج القومي، استباحة السوق المحلية وإغراقها بالبضائع الإسرائيلية، احتجاز نمو الصناعة الوطنية وإجبار غالبية القطاع الصناعي على الارتباط من موقع التبعية بالصناعات الإسرائيلية (على سبيل المقاولة أو ما شابه)، استغلال اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة وتكريس الاعتماد على العمل داخل إسرائيل الذي أصبح المصدر الرئيسي الأبرز للدخل القومي، تفاقم الدمار والتآكل المتواصل للبنية التحتية المتخلفة أصلاً.

هذه التشويهات في بنية الاقتصاد تشكل بيئة مجافية لأي نمو اقتصادي وهي تتواصل، بل تتعمق، بفعل استمرار الاحتلال الذي ما يزال يسيطر سيطرة كاملة على القدس، و٧٢ بالمئة من مساحة الضفة و٣٧ بالمئة من مساحة غزة، وسيطرة أمنية على ٢٤ بالمئة أخرى من الضفة، وعلى المعابر والحدود والطرق الرئيسية والأجواء والمياه، مما يعطيه القدرة على التحكم الكامل بالجزر المعزولة التي تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية. إن العلاقة بين إسرائيل وبين المناطق الفلسطينية (الضفة + غزة) هي علاقة كولونيالية نموذجية. فالمناطق هي سوق تكاد تكون محتكرة للبضائع الإسرائيلية، وخزان احتياطي لليد العاملة الرخيصة ومصدر للمياه. ومصلحة إسرائيل هي في الإبقاء عليها في وضع التابع الملحق بالاقتصاد الإسرائيلي. وهي تملك القدرة على فرض ذلك طالما الاحتلال مستمر. ويترتب على ذلك استمرار احتجاز تطور الاقتصاد الوطني وعرقلة نموه وتعميق التشويهات والاختلالات في تكوينه.

إن اتفاقيات أوسلو لم تغير في هذا الواقع شيئاً من حيث الجوهر. والآمال التي علقت عليها لتكون مدخلاً لإنهاء المعاناة وإرساء السلام والاستقرار مما يوفر المناخ للنمو والازدهار الاقتصادي، هذه الآمال اتضح أنها ليست سوى أوهام كما توقع البعض منذ البداية. فالاستعصاءات التي انطوت عليها عملية تطبيق الاتفاقات خلقت مناخاً من عدم الاستقرار والتوتر السياسي والأمني لا يسمح بتوفير البيئة

المناسبة للاستثمار والنمو. وشددت إسرائيل، بعد الاتفاقات، إجراءات الفصل بين القدس وسائر الضفة، وبينهما وبين غزة، مما يعرقل تشكيل سوق وطنية موحدة توفر إطاراً للنمو. وتزايد على نحو ملموس لجوء إسرائيل إلى إجراءات العقاب الجماعي كالإغلاق والحصار الاقتصادي. وعزل المدن الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية الأمر الذي ينعكس بحدة على الحياة الاقتصادية ويقود إلى تدهورها، بدلاً من الازدهار المأمول. ومؤخراً باتت إسرائيل تشهر سلاحاً جديداً اشد فتكاً وهو حجب أموال الضرائب والجمارك المستحقة للسلطة الفلسطينية (بموجب الاتفاق) والتي تتم جبايتها عبر القنوات الإسرائيلية، وهذه تشكل حوالي ثلثي الإيرادات المحلية لموازنة السلطة، وحجبها يعني وقف أو تعليق الإنفاق الحكومي بما يعكسه ذلك من آثار على دورة التبادل الاقتصادي اليومية. وتستغل إسرائيل سيطرتها على المياه لانتهاج سياسة تعطيش تلحق الضرر ليس فقط بالزراعة بل أيضاً باستخدامات المياه الصناعية والمنزلية والصحية وغيرها. وفوق ذلك يأتي التسارع المحموم لمخططات الاستيطان ومصادرة الأرض وتقييد البناء وهدم المنازل الخ..

اتفاق باريس

إن قيام سلطة فلسطينية تتمتع بالحكم الذاتي وتمتلك صلاحيات تنظيم الحياة الاقتصادية الداخلية للمجتمع الفلسطيني، لا يعوض عن غياب السيادة فيما يتعلق بتوفير متطلبات التنمية. وفضلاً عن إجراءات الأمر الواقع التي أشرنا إليها أعلاه، والتي تفرضها إسرائيل بفعل استمرار سيطرة الاحتلال، فإن القيود التي يمليها اتفاق باريس، الملحق الاقتصادي لاتفاقيات أوسلو، تحد على نحو جوهري من صلاحيات السلطة في المجال الاقتصادي وتحرمها من أهم الأدوات التي تلجأ إليها الحكومات عادة للتحكم بمسار التنمية الاقتصادي. إن اتفاق باريس هو في الواقع تكريس وترسيم وإضفاء للشرعية على واقع الإلحاق الاقتصادي الذي كان قائماً في ظل الاحتلال. فالاتفاق يعطي إسرائيل السيطرة الكاملة على إقرار النظم والسياسات الجمركية، وعلى تحديد نوع ونسب الضرائب غير المباشرة، وكذلك

على السياسات المالية والنقدية، والرقابة على النظام المصرفي. وبهذا تحتفظ إسرائيل بالقدرة على التحكم بمفاتيح التأثير في النشاط الاقتصادي. فالحكومة الإسرائيلية ترسم سياساتها (الجمركية والضريبية والنقدية) وفقاً لمعايير تخدم مصلحة الاقتصاد الإسرائيلي المتطور. ولكن فرض هذه المعايير نفسها على الاقتصاد الفلسطيني المتخلف، والتابع، والمنهك، يؤدي إلى المزيد من إرهاق الإنتاج الوطني واحتجاز نموه. وفي جميع الحالات فإنه يحرم السلطة الفلسطينية من الأدوات والروافع الضريبية لصوغ وتنفيذ سياسة تنموية فاعلة.

النهج الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، حتى ضمن الصلاحيات المحددة لها، لا يوفر حافزاً للنمو بل هو بالعكس يشكل، إلى جانب الاحتلال والشروط المجحفة لاتفاق باريس، أحد أبرز المعوقات للنهوض الاقتصادي. هذا النهج يعكس المصالح الأنانية قصيرة النظر لشريحة اجتماعية، من أرباب رأس المال الطفيلي والكومبرادوري، باتت مهيمنة على السلطة ولها الدور الحاسم في التأثير على مركز القرار فيها، السمة الطفيلية لنشاطات هذه الشريحة تثبط الإنتاج الوطني وتثقل عليه. وطبيعتها الكومبرادورية، وثيقة الصلة بالمصالح الإسرائيلية، تكرس واقع الإلحاق وتعمق التبعية. وتمارس هذه الشريحة هيمنتها عبر السيطرة الاحتكارية للسلطة، أو لرموز في السلطة، أو لشركات يملكها أو يساهم فيها مسؤولون نافذون في السلطة، على مجالات اقتصادية حيوية بكاملها. وفي ظل هذا الوضع فإن الفساد بات مؤسسة رسمية. وكل هذا لا يؤمن بيئة استثمارية ملائمة لإطلاق عجلة النمو، بل هو بالعكس يؤدي إلى نفور رأس المال المنتج أو دماره.

وهكذا بدلاً من الازدهار الموعود شهدت فترة تنفيذ اتفاقيات الحكم الذاتي تدهوراً اقتصادياً حاداً بسبب العوامل المذكورة أعلاه. فقد تراجع معدل الناتج القومي الحقيقي للفرد بنسب مفزعة (تقدرها مصادر السلطة بحوالي ٢٥ بالمئة خلال السنوات الخمس الأخيرة ومصادر البنك الدولي بحوالي ١٦ بالمئة في الفترة بين ٩٤-٩٦). وارتفعت معدلات البطالة إلى أرقام فلكية (٢٥ بالمئة في الضفة و٤٠ بالمئة في غزة، وفي فترات الإغلاق تصل إلى حوالي ٦٠ بالمئة). وما يزال

معدل الدخل القومي للفرد أقل مما كان عليه في ظل الاحتلال المباشر في الفترة التي سبقت الانتفاضة. (في الضفة الغربية بلغ الدخل القومي للفرد بالأسعار الجارية عام ١٩٩٦ ما يوازي ١٩٣٣ دولاراً بينما كان في ١٩٨٧ يوازي ٢٠٠٤ دولارات، وفي غزة بلغ ١٣٦٨ دولاراً عام ١٩٩٦ بالمقارنة مع ١٣٨٣ دولاراً عام ١٩٨٧. وواضح أن الفجوة تتسع إذا ما تم احتساب المعدل بالأسعار الثابتة). وما تزال تبعية الاقتصاد الفلسطيني إزاء إسرائيل تتعمق. فإذا كانت سيطرة إسرائيل على السوق المحلية للضفة وغزة أحد أبرز معالم هذه التبعية فإن الأرقام التالية توضح المدى الذي تصل إليه هذه السيطرة. فقد بلغت الواردات الفلسطينية من السلع الإسرائيلية خلال عام ١٩٩٥، ما يوازي ١٥٢١ مليون دولار تعادل ٨٥ بالمئة من مجموع واردات السلع لذلك العام وارتفعت في عام ١٩٩٦ إلى ١٦١٤ مليون دولار توازي ٧٧ بالمئة من إجمالي الواردات. وفي عام ١٩٩٥ كان العجز في التجارة مع إسرائيل يبلغ ١١٧٥ مليون دولار بما يوازي ٨٦ بالمئة من مجموع العجز التجاري وحوالي ٣٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع العجز في عام ١٩٩٦، إلى ١٣٩١ مليون دولار توازي ٨٣ بالمئة من إجمالي العجز و٤١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. للمقارنة فإن نسبة العجز التجاري مع إسرائيل إلى إجمالي الناتج المحلي كانت في عام ١٩٨٧ توازي ٣٧,٦ بالمئة.

التنمية والاحتلال

يتضح إذن أن التحرر من قيود التبعية والإلحاق الاقتصادي الإسرائيلي، وشق الطريق نحو تنمية حقيقية للاقتصاد الفلسطيني، يتطلب أولاً وقبل كل شيء الخلاص من الاحتلال ونيل الاستقلال الوطني. فلا يمكن أن تكون ثمة تنمية إلا في إطار دولة مستقلة ذات سيادة. والسيادة هي الشرط الذي لا غنى عنه ليتمكن الشعب من التحكم بثرواته وإمكانياته ومقدراته الاقتصادية واختيار طريق التطور الذي يتلاءم ومصالحه وطموحاته.

ولكن، في غياب السيادة، هل ثمة ما يمكن عمله على الصعيد التنموي في ظل الشروط السياسية الراهنة؟ نعم لا شك أن ثمة الكثير مما يمكن فعله للجم

التدهور الاقتصادي وإرساء الأسس التمهيدية لانطلاقة تنموية مستقبلية. ذلك أنه ضمن الصلاحيات المحدودة للسلطة الفلسطينية، يمكن لسياسة اقتصادية عقلانية أن تساهم في كبح مسار التردي في الوضع الاقتصادي، أو تخفيف وتائره، وتأمين مقومات النمو. وأشدد هنا على عبارة «النمو» وليس «التنمية» بما يعنيه هذا المفهوم الأخير من تطور متوازن ومعالجة جوهرية لمواطن التخلف والتشوه والاختلال في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية والحضارية.

يمكن، بواقعية، الحديث عن سياسة اقتصادية تسعى، ضمن الشروط السياسية الراهنة، إلى تحقيق ثلاثة أهداف تساعد في انتشال الوضع من المسار الانحداري الذي يسير فيه والتأسيس (بناء القاعدة) لنهضة تنموية لاحقة عندما تتوفر شروطها السياسية المؤاتية. هذه الأهداف الثلاثة هي : إعادة بناء البنية التحتية المدمرة وتطويرها النسبي ضمن الحدود المتاحة، تقليص درجة التبعية الاقتصادية لإسرائيل، وامتصاص البطالة ووقف التدهور في مستوى معيشة المواطنين.

☆ فيما يتعلق **بالهدف الأول** لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أن القدرة على إعادة إعمار البنى التحتية تبقى محدودة بفعل استمرار تحكم إسرائيل بعناصر أساسية في هذا المجال. فإسرائيل تسيطر بشكل كامل على المياه، بما في ذلك منع حفر الآبار حتى داخل المنطقة (أ). وهي تسيطر على خطوط نقل الطاقة الكهربائية بما يجعل أي محاولة للتحرر من سيطرتها على مصادر الطاقة أمراً مكلفاً إلى حد يفقده الجدوى الاقتصادية.. وهي أيضاً تتحكم بطرق المواصلات الرئيسية، وبالاتصالات مع العالم الخارجي الخ.. رغم ذلك كله ما يزال ثمة الكثير مما يمكن عمله لإصلاح الدمار الهائل في العديد من مجالات البنى التحتية التي تنعكس بشكل مباشر على مستوى حياة المواطنين وترسي أساساً لتطور تنموي لاحق. من بين هذه المجالات مثلاً تطوير مرافق التعليم، وبخاصة التعليم العالي. إن خفض كلفة التعليم في الجامعات الفلسطينية وتوسيع طاقتها الاستيعابية، فضلاً عن كونه يوفر أحد أبرز الشروط لنهضة تنموية مستقبلية، فهو أيضاً أمر ذو مردود اقتصادي مباشر إذ يوفر عشرات الملايين التي تحول لتغطية كلفة الطلبة

الدارسين في الخارج، وكذلك الحال في المجال الصحي حيث أن استثماراً محدوداً يمكن أن يوفر النفقات العالية التي تصرف لتغطية كلفة العلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو الأردنية أو في الخارج عموماً. ولكن ذلك يتطلب، كما سنوضح أدناه، إعادة نظر جذرية في أولويات الإنفاق الحكومي، كما في نمط وأولويات البرامج الاستثمارية التي تعتمد في تمويلها إلى العون الخارجي.

☆ أما **الهدف الثاني** أي تقليص درجة التبعية الاقتصادية لإسرائيل، فإن أحد ابرز مداخله الممكنة، في الظروف الراهنة، تقديم الدعم والحماية للزراعة وللصناعات الوطنية التي تنتج بدائل معقولة الجودة للسلع الإسرائيلية التي تغرق السوق المحلية، إن هذا ممكن إذا أخذ بعين الاعتبار أن معظم السلع المستوردة من إسرائيل هي من سلع الاستهلاك المباشر التي يسهل تأمين المستوى التقني اللازم لإنتاجها. ولكن هذا يتطلب دعماً حكومياً متعدد الأشكال (من المساعدة المباشرة Subsidy، إلى الإعفاء الضريبي، إلى غير ذلك من وسائل الدعم والحماية) بما يمكن هذه الصناعات من الوقوف على اقدامها والصمود أمام المنافسة الإسرائيلية. وعلينا أن نلاحظ هنا، أن نمو هذه الصناعات، إلى جانب إنعاش الزراعة وورشة إعادة إعمار البنية التحتية، يمكن أن تساعد جميعاً في خلق فرص العمل التي تقلص الاعتماد على العمل داخل إسرائيل أو في المستوطنات (فضلاً عن خدمة الهدف الثالث: امتصاص البطالة). ويمكن أن يساعد في هذا الاتجاه، تنظيم حملة شعبية ضاغطة لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، ومقاطعة العمل في المستوطنات، بصورة تدريجية تسير بالتوازي مع وتيرة تأمين البدائل المحلية سواء على صعيد السلع أو فرص العمل.

☆ **الهدف الثالث**، وهو امتصاص البطالة ووقف التدهور في مستويات المعيشة، هو نتيجة للتقدم بالاتجاهات المذكورة أعلاه، إلى جانب الإجراءات المطلوبة لضمان حقوق العاملين وتحسين مستوى الأجور وإنشاء نظام شامل للضمانات الاجتماعية والصحية، وبرامج الرعاية الاجتماعية ومكافحة الأمية وحماية الأمومة والطفولة الخ...

ولكن تحقيق الأهداف الثلاثة المشار إليها أعلاه يتطلب إعادة نظر جذرية في أولويات الانفاق الحكومي وفي توجهات التخطيط الاقتصادي وسبل توظيف العون الخارجي، إن الإيرادات المحلية التي تمول الموازنة العادية للسلطة تبلغ حوالي ٩٠٠ مليون دولار، بمعدل ٣٩٢ دولار للفرد الواحد، وبما يوازي ٢٣ بالمئة من الدخل القومي الإجمالي. ولكن مجموع هذه الموازنة تقريباً يذهب لتغطية النفقات الجارية لجهاز بيروقراطي (إداري وأمني) متضخم وغير منتج (رسمياً يخصص ٧ بالمئة من الموازنة للنفقات الرأسمالية ولكن معظم هذه النفقات يصرف على الأبنية والأثاث والسيارات وليس على الإنفاق الرأسمالي الاستثماري).

إن تضخيم الجهاز الإداري الحكومي يجري تبريره من قبل السلطة بأنه سبيل لامتصاص البطالة. ولكن هذه سياسة قصيرة النظر، فضلاً عن كونها علاجاً وهمياً لمشكلة البطالة. إن إعادة نظر في الأولويات بحيث يوجه المزيد من الموارد نحو التوظيف الاستثماري في تطوير البنية التحتية وبرامج الرعاية الاجتماعية، وفي دعم وتشجيع الإنتاج الوطني، يمكن أن يكون لها أثر أكثر فعالية في معالجة معضلة البطالة ليس فقط في المدى المتوسط والبعيد، بل ربما أيضاً على المدى المباشر. والملاحظة نفسها يمكن أن تسجل على برامج تشغيل العاطلين الممولة من جانب البنك الدولي والدول المانحة، حيث كان يمكن للموارد المخصصة لهذه البرامج أن توظف في مشاريع تتسم بالديمومة و / أو بالقدرة على توليد مزيد من فرص العمل في المستقبل، وذلك بدلاً من أن تهدر في أعمال شكلية مؤقتة تخلو من أي فائدة اقتصادية لاحقة.

أما بشأن الموازنة التطويرية التي تعتمد في تمويلها على معونات وقروض البنك الدولي والدول المانحة، فإنها تعاني من العشوائية والارتجال في التخطيط وفي اختيار المشاريع، إلى جانب محاباة مراكز الضغط والمصالح المرتبطة بها. وهي بالتالي تفتقر إلى ترتيب عقلاني للأولويات يضمن التوازن بين القطاعات ومجالات النمو، كما بين المناطق والمحافظات. إن نظرة سريعة إلى ما يسمى بخطة التنمية الثلاثية توضح مدى الفوضى وانعدام المنهجية في إعداد «الخطة»

المزعومة واختيار مشاريعها، والتناقض الصارخ بين الأهداف المعلنة للخطة وبين النتائج الفعلية المتوقعة لتنفيذ المشاريع المقترحة فيها. نحن ندرك جيداً أن للجهات المانحة أولوياتها وتفضيلاتها، وكذلك مصالحها في إبقاء الاقتصاد الفلسطيني في حالة من التبعية إن لم يكن بالضرورة لإسرائيل فلغيرها من مراكز رأس المال الاحتكاري الدولي. ولكن هذا لا يبرر الضياع والعشوائية والمحاباة للمصالح الخاصة عند تحديد الأولويات الفلسطينية، ولا ينفي ضرورة الترشيد في التخطيط واختيار المشاريع والسعي لفرضها على الجهات المانحة.

نكرر التأكيد هنا أن التوجهات المقترحة لا تدعي القدرة على تأمين الشروط لتنمية حقيقية متوازنة. إن أقصى طموحها هو لجم التدهور وإرساء أقصى ما يمكن بناؤه ـ ضمن الشروط السياسية الراهنة ـ من الأسس لنهضة تنموية مستقبلية. ويبقى الميدان الرئيسي لتوفير شروط التنمية هو العمل من أجل التحرر من قيود الاتفاقيات المجحفة والتخلص من الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة، بما يمكّن الشعب الفلسطيني من السيطرة على مقدراته واختيار طريق التنمية الملائم لمصالحه وطموحاته.

التنمية والاستقلال

ولكن ماذا عند قيام الدولة المستقلة ذات السيادة؟ أي خيار تنموي نقترح الأخذ به حينذاك؟ نحن نعتقد أن من المبكر والسابق لأوانه أن نخوض جدالاً الآن حول خيارات التطور التي يجب اعتمادها عند نيل الاستقلال والسيادة. فالأفضل أن ننتظر مجيء الصبي، أو بالأحرى أن نركز الاهتمام على مناقشة مهام وسبل توفير شروط ولادة الدولة واستكمال سيادتها. وكان يمكن أن نتجاهل موضوع الخيارات التنموية المستقبلية تماماً في هذه الورقة، لولا أن النقاش حوله يتخذ منحى أيديولوجيا يعكس نفسه في اختيار، أو بالأحرى في تبرير، السياسات الراهنة، والأخطر من ذلك: في صوغ عدد من القوانين المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية والتي سوف تعكس نفسها على تحديد الإطار القانوني للتنمية حتى بعد نيل الاستقلال. وتتبنى السلطة فلسفة «تنموية» مزعومة تقوم على تقديس مبدأ «حرية عمل السوق» وعلى الاندماج

المفتوح بالسوق العالمية، والتعويل على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية كرافعة رئيسية للتنمية، والمراهنة على ما يسمى بالاستفادة من «إيجابيات العولمة». إن هذا يعني، فلسطينياً، الطموح إلى الانخراط في ترتيبات السوق شرق الأوسطية المفتوحة التي يجري السعي لإقامتها في سياق ترتيبات التسوية الشاملة والنظام الإقليمي الجديد الذي تعمل لإرسائه الولايات المتحدة في منطقتنا. وبرأينا أن هذا الخيار، وهو المنبع الأيديولوجي للسياسات الاقتصادية الرسمية الراهنة، هو ليس سبيلاً للتنمية بل لإعادة إنتاج التبعية وتعميقها.

ينبغي أولاً أن ندقق ماذا نعني بالعولمة؟ أن العولمة هي ظاهرة موضوعية تؤشر إلى دخول الرأسمالية العالمية مرحلة جديدة من مراحل تطورها الإمبريالي، مرحلة جوهرها أن عملية تمركز رأس المال باتت تتجاوز الحواجز القومية والحدود بين الدول وتجري بتسارع على نطاق كوني. وينبغي التمييز بين هذه الظاهرة الموضوعية، بما تنطوي عليه حكماً من تطور اقتصادي وعلمي / تكنولوجي وحضاري يجب بالتأكيد الاستفادة من إنجازاته، وبين السياسات النيولبرالية التي تعكس مصالح الاحتكارات فوق القومية العملاقة التي باتت بضع عشرات منها تهيمن هيمنة شبه كاملة على السوق العالمية. هذه السياسات تقوم على تقديس مزيف لحرية عمل آليات وقوى السوق ليس فقط على المستوى القومي بل أيضاً وبخاصة على المستوى الدولي (مستوى العلاقات الاقتصادية بين الدول)، بدعوى أنها السبيل الوحيد للنمو والازدهار. ولكن هذه «الأيديولوجيا» تتجاهل أن «حرية عمل آليات وقوى السوق» لا تعني «سوقاً حرة» في وضع تسيطر فيه بضع احتكارات عملاقة وتقضي على أية إمكانية لمنافسة حرة متكافئة. إن حرية السوق، في ظل هذه الشروط، تعني حرية الاحتكارات في استكمال السيطرة التامة على السوق.

إن الوصفة التي تطرحها هذه الأيديولوجيا النيولبرالية للتكييف الهيكلي لاقتصادات البلدان النامية تهدف ليس إلى تنمية هذه الاقتصادات بل إلى دمجها الكامل، من موقع التبعية، في السوق العالمية التي تسيطر عليها الاحتكارات. وتختزل هذه الوصفة في برامج البنك وصندوق النقد الدولي التي تعتمد الأولويات الأربعة التالية:

أولوية المشروع الأجنبي على المشروع المحلي، وأولوية القطاع الخاص على العام، والزراعة على الصناعة، والتجارة على الإنتاج. وتهدف هذه البرامج، في الواقع، إلى إزالة جميع الحواجز التي قد تعرقل استباحة السوق المحلية من قبل الاحتكارات فوق القومية (برأسمالها و / أو بسلعها) وتعميق اللاتكافؤ في التبادل التجاري مع بلدان المركز المتقدمة. وهي تسعى إلى ذلك عبر رزمة من الإجراءات النمطية التي تتضمن: تعويم العملات المحلية وخفض أسعارها، خفض أسعار المواد الأولية، إزالة الحواجز والحماية الجمركية وخفض التعرفة، إلغاء الدعم الحكومي للإنتاج المحلي وللسلع الرئيسية، تخصيص القطاع العام، زيادة الضرائب غير المباشرة، تأمين الحماية والتسهيلات والإعفاءات والضمانات للاستثمارات الأجنبية بما في ذلك حرية التحويل للخارج، الخ... هذه الوصفات المسمومة للبنك وصندوق النقد الدولي هي التي توجه للأسف السياسات الراهنة للسلطة الفلسطينية وتشكل مرجعيتها لصوغ القوانين التي يجري إعدادها لتأطير النظام الاقتصادي.

لا نريد أن نسترسل في مناقشة نتائج الأخذ بهذه التوجهات النيوليبرالية وانعكاساتها على إمكانيات التنمية في البلدان المتخلفة، فالانهيارات الأخيرة في جنوب شرق آسيا، وقبل ذلك في الثمانينات في أميركا اللاتينية، تعيد التأكيد أن هذا الطريق لا يقود إلى التنمية بل إلى تكريس وتعميق التبعية وإعادة إنتاج التخلف.

اقتصادنا والسوق شرق الأوسطية

وبقدر ما يتعلق الأمر بوضعنا الفلسطيني، فإن المراهنة على هذا الطريق، بما يعنيه من انخراط في السوق شرق الأوسطية العتيدة (المنتظرة)، هي وصفة مؤكدة لتأبيد التبعية ليس فقط للمراكز الإمبريالية الكبرى بل أيضاً لإسرائيل. فإسرائيل سوف تحتل دوراً محورياً مهيمناً في هذا الإطار الاقتصادي الإقليمي، ليس فقط بفعل التوجهات الأميركية المنحازة والمحابية لها، بل أيضاً بفعل عوامل اقتصادية محضة. فإذا أردنا تبسيط الموضوع يمكننا النظر إليه بتجريد شديد على النحو التالي (مع التذكير الدائم بأن الأمر أشد تعقيداً) : إذا كان جوهر هذا التوجه الاقتصادي هو المراهنة على الاستثمارات الخارجية (بما في ذلك استثمارات رأس المال الفلسطيني

في الشتات) باعتبارها الرافعة الرئيسية للتنمية، فإن علينا أن نأخذ بالاعتبار أن القوانين الاقتصادية الموضوعية للرأسمالية المعولمة تدفع بالحجم الرئيسي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس نحو البلدان المتخلفة بل نحو البلدان ذات البنية التحتية المتطورة القادرة على استيعاب و«استضافة» الصناعات كثيفة الرأسمال، بينما نصيب البلدان المتخلفة أن تستضيف الحلقات الإنتاجية «كثيفة العمل» والتي لا تتطلب استثماراً رأسمالياً كبيراً لإنشائها وتشغيلها. إن هذا التحليل ليس فقط نظرياً، بل تدعمه الوقائع الملموسة حيث شهدت السنوات الأولى لانطلاقة عملية التسوية في المنطقة تدفقاً استثنائياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة على إسرائيل تحديداً، من دون سائر دول المنطقة، وهو تدفق استمر إلى أن بدأ تعثر عملية التسوية يلقي ظلالاً من الشك على جدية مشروع السوق الشرق أوسطية.

في ظل الرأسمالية المعولمة، لا تملك البلدان المتخلفة سبيلاً نحو التنمية الحقيقية سوى عبر فك روابط التبعية مع السوق العالمية التي تهيمن عليها الاحتكارات فوق القومية العملاقة. وينبغي أن نستدرك بالقول أن فك روابط التبعية لا يعني القطيعة مع السوق العالمية، فهذا خيار مستحيل في الظروف الدولية الراهنة. إنه يعني تدخل الدولة للسيطرة على قنوات الصلة مع السوق العالمية التحكم بها بما يتيح الحيلولة دون شفط الفائض نحو الخارج ويسمح بتجديد دورة التراكم الداخلي وتعبئة الموارد الوطنية وتوجيهها نحو نمو اقتصادي متوازن متمحور على الذات وموجه نحو تلبية حاجات المجتمع. ولكن أية دولة ؟ إن دولة يتحكم بها رأس المال الطفيلي والكومبرادوري لا يمكن أن تنهض بهذه المهمة التي تتطلب دولة تجسد تحالف القوى الاجتماعية التي تجد مصلحتها في التنمية الوطنية المستقلة، وبخاصة الطبقة العاملة، ولكن بما في ذلك رأس المال الوطني المستقل (نسبياً) عن الاحتكارات الدولية.

هل هذا الخيار واقعي في الظروف الدولية الراهنة، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية العالمية؟ إن تجربة الصين من جهة، وكوبا وفيتنام من جهة أخرى، تؤكد أنه ـ رغم هذه الانهيارات ـ فإن، هذا الخيار

ما يزال واقعياً وممكناً. ويجب أن نبرز، بوضوح هنا، إننا لا نتحدث عن الاشتراكية. فالاشتراكية أصلاً تفترض درجة عالية من التطور في قوى الإنتاج والتقدم الحضاري لا تتوفر في أي من البلدان المتخلفة (أو ضعيفة النمو). إننا نتحدث عن تنمية وطنية مستقلة، تنطوي بالضرورة على استخدام آليات السوق الرأسمالي بقدر ما تشكل هذه حافزاً لنمو قوى الإنتاج، ولكنها تشترط التحرر من روابط التبعية للاحتكارات الدولية. ولتأمين ذلك فإن شرطها السياسي هو دولة تحتل موقع القيادة فيها قوى ملتزمة بالخيار الاشتراكي بالتحالف مع سائر القوى الاجتماعية الوطنية.

ولكن الثغرات المتأصلة في النماذج التي أخذت بهذا الخيار، والتي قادت بعضها إلى الانهيار والبعض الآخر إلى أزمة مستعصية، تتطلب أخذ العبر واستخلاص الدروس من تجاربها بما يعني التشديد على النقاط التالية :

١- أهمية الديمقراطية السياسية، بما يعني احترام التعددية وحقوق الإنسان، والمشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار، بما في ذلك مشاركة الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في صوغ اتجاهات التنمية. إن الديمقراطية وحقوق الإنسان هي عنصر رئيسي من عناصر التنمية الشاملة، وهي فضلاً عن ذلك شرط لازم لنجاح مشروع التنمية المستقلة، في البلدان النامية، حيث أن حشد الموارد البشرية، الذي لا يمكن أن يتم إلا في إطار من التعبئة الديمقراطية الشاملة لطاقات الشعب، هو أحد أبرز السبل للتعويض عن ضعف التراكم في رأس المال.

٢- التكامل بين دور الدولة (القطاع العام) وبين دور القطاع الخاص المنتج، والتوازن بين التخطيط وبين توظيف آليات السوق لصالح تنمية الإنتاج.

٣- التوازن في تخصيص الموارد المتاحة بين متطلبات الاستثمار في زيادة القدرة الإنتاجية وبين ضرورات تحسين مستوى المعيشة للعاملين وعامة الشعب، بين أولويات تنمية الإنتاج وبين تطوير المستوى التعليمي والصحي والثقافي والحضاري للمجتمع.

لا يجب أن نتجاهل أننا عندما نتحدث عن فلسطين بالتحديد، فإن هذه الوصفات العامة لا ينبغي أن تقود إلى تجاهل الخصوصية الناجمة عن محدودية الموارد البشرية والمادية التي يملكها البلد والتي تجعل الأخذ بهذه التوجهات أمراً أكثر تعقيداً وأشد صعوبة. ولذلك فإن استراتيجية التنمية المستقبلية في فلسطين المستقلة لا يمكن أن تتجاهل عاملاً شديد الأهمية هو التكامل الاقتصادي العربي الذي يوفر الفضاء الملائم للتعويض عن شحة الإمكانيات المادية والبشرية ولفتح آفاق لنمو اقتصادي متوازن. نكتفي هنا بالإشارة السريعة إلى هذا العامل ولكنه بلا شك بحاجة إلى بحث أكثر تدقيقاً وخصوصاً لأنه لا يتعلق فقط بافتراضات مستقبلية بل هو ينعكس أيضاً على توجهات السياسات الاقتصادية الراهنة.

أخيراً أجد نفسي مضطراً للتأكيد، مرة أخرى، إن مناقشة خيارات التنمية المستقبلية، التي تفترض إحراز الاستقلال والسيادة، هو أمر سابق لأوانه. وما كان ولا يزال مطلوباً على هذا الصعيد هو دحض خلفيات أيديولوجية خاطئة تستخدم لتبرير سياسات راهنة أثبتت التجربة العملية أنها أكثر خطأ وأعجز أن تشق طريقاً للنمو، ناهيك عن التنمية الحقيقية المتوازنة ■

تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٨

اليسار الفلسطيني

قيس عبد الكريم (أبو ليلى)
فهد سليمان
داود تلحمي

تقديم..

اليسار الفلسطيني، وحدته والعلاقة بين مختلف أطرافه وبخاصة بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية هي موضوع هذا المحور من خلال عدد من المساهمات الممتدة من مطلع العام ٩٤ وحتى نهاية العام ٩٨، خلال الفترة التي شهدت بدايات تطبيق الحكم الذاتي، وحتى عشية التوقيع على مذكرة واي ريفر (٢٣/١٠/١٩٩٨) في مجرى عملية أوسلو..

المساهمة الأولى (مطلع ٩٤) تضع أسس إعلان القيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية والتوجه نحو الاتحاد الجبهوي بينهما في سياقه السياسي والوطني، مشيرة إلى عناصر القوة التي يستند إليها هذا التوجه بما هي تعبير عن ضرورة موضوعية ووطنية وبفعل التقارب الشديد بين بنى وعلاقات وتكوين هذين التنظيمين، وما يقابل كل هذا من معيقات وصعوبات جدية تعترض سبيل تطور هذه العملية والارتقاء بمستواها.

المساهمة الثانية (مطلع ٩٥) تتناول وحدة اليسار والقوى الديمقراطية وفي مركزها الجبهتين في سياق التحولات الهامة التي طرأت على بنى الحركة الوطنية الفلسطينية فشكلت مقدمات التوقيع على اتفاق أوسلو، لتتسارع بعد الإنخراط في تطبيقاته. وفي هذا الإطار تتأكد أهمية وحدة اليسار والقوى الديمقراطية باعتبارها الرافعة الضرورية لإعادة بناء الحركة الوطنية.

وفي إطار هذا التوجه يأتي مشروع الاتحاد الجبهوي بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية المطروح للتداول منذ مطلع عام ٩٦ ليعكس

تصوراً «محدداً» (وهو أحد التصورات الممكنة على أية حال) عن أسس وهياكل وآليات تجسيد هذا الاتحاد الجبهوي بشكل ملموس.

أما المساهمتان الأخيرتان فهما عبارة عن مداخلتين قدمتا إلى الندورة التي دعت إليها مؤسسة «مواطن» في أواخر العام ٩٨ في رام الله بعنوان «ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل» الأولى تتناول تجربة ما يسمى القطب الثالث والثانية استحقاقات التجديد لليسار الفلسطيني ربطاً بتطورات المرحلة.

(١)

الاتحاد الجبهوي بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية الضرورة الوطنية ومسؤوليات اليسار الفلسطيني(*)

فهد سليمان

(١)

في التاسع من شهر تشرين الأول (أوكتوبر) ١٩٩٣ أعلن عن تشكيل القيادة المركزية الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية لتحرير فلسطين. وذلك على ضوء «القرارات الايجابية التي اتخذتها لجنتاهما المركزيتان، والمتعلقة بإنجاز الاتحاد الجبهوي بينهما في ميادين العمل السياسي والعسكري والثقافي والإعلامي والمنظمات الجماهيرية، والعمل على الإرتقاء بالعلاقات الوحدوية» بين الجبهتين.

واتخذت القيادة الموحدة «القرارات اللازمة لوضع آلية فعالة، قيادياً وقاعدياً، لإفساح المجال للمساهمة النشيطة من قبل المنظمات الحزبية التي تكفل تحقيق هذا الهدف»، وقد اعتبرت الجبهتان التقدم نحو إنجاز هذا الهدف خطوة حاسمة على طريق وحدة اليسار وكافة القوى الديمقراطية الفلسطينية.

أتت هذه الخطوة المتقدمة لتتوج مساراً صاعداً في العمل المشترك بين الجبهتين، انطلق بثبات قبل أكثر من عام من الاعلان عن التوجه لانجاز الاتحاد الجبهوي، وبالتحديد في ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢، عندما أقرت الجبهتان تشكيل هيئة قيادة موحدة مسؤولة عن قيادة العمل المشترك بينهما في مختلف المجالات السياسية، والجماهيرية والنضالية.

(*) نشرت في الهدف السنوي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤: العدد ١١٧٤.

ولم تكن هاتان الخطوتان الهامتان معزولتان عن مجمل التطورات السياسية في الساحة الفلسطينية، بل على العكس فقد تزامنتا مع تطورات سياسية هامة ومفصلية في مسار القضية الوطنية الفلسطينية.

فخطوة ١٩٩٢/٩/٢٢ تزامنت مع اقتراب الجولة السادسة لمفاوضات واشنطن بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي من نهايتها. وهي الجولة الأولى للتفاوض مع حكومة حزب العمل بقيادة اسحق رابين، التي ورثت حكومة شامير، بكل ما رافق هذا التغيير الإسرائيلي من تطورات في الموقف التفاوضي لحكومة تل أبيب، نحو الانسياق الأكثر ليونة مع السياسة الأميركية في المنطقة.

وقد تسارعت المفاوضات في تلك الجولة نحو الهدف المرسوم لها أميركياً، والمتمثل بإقرار اتفاق حول العناصر الرئيسية لتنفيذ مشروع الحكم الذاتي. كما تميزت هذه الجولة بتقديم الوفد الفلسطيني المفاوض، ومن وراء ظهر المؤسسات الشرعية لمنظمة التحرير، مشروعه ذا النقاط العشر وقد تجاهل فيه موضوع القدس واللاجئين والسيادة على الأرض والسلطة التشريعية، كما تجاهل مبدأ الربط بين الحل الانتقالي وبين حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وقد خطا الفريق الفلسطيني في الجولة السادسة خطوة هامة في الاستجابة للشروط والاملاءات الأميركية ـ الإسرائيلية عبر موافقته على طي صفحة المطالبة بتطبيق القرار ٢٤٢ الذي يشتمل أيضاً على الإنسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وإقراره كذلك بالمطلب الأميركي ـ الإسرائيلي بتشكيل لجان البحث في تفاصيل مشروع الحكم الذاتي.

وقد رأت الجبهتان في «هذه السياسة التراجعية للوفد المفاوض وبتغطية من القيادة المتنفذة في م.ت.ف. خرقاً لمبادئ الاجماع الوطني وتجاوزاً لقرارات الشرعية الفلسطينية، وتجاهلاً لإرادة الشعب الفلسطيني، وتهديداً لمستقبله الوطني». كما رأت فيها «خطراً يفتح الطريق لشطب م.ت.ف. وتمزيق وحدتها وتصفية دورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني».

أما خطوة ١٩٩٣/١٠/٩ فقد تزامنت مع ما سمي «بالاعتراف المتبادل» بين رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ورئيس الحكومة الإسرائيلية في ١٩٩٣/٩/٩ وتوقيع اتفاق أوسلو حول إعلان المبادئ في واشنطن في ٩/١٣. أي أنها تزامنت مع بلوغ المسار السياسي للجناح المتنفذ في م.ت.ف. ضمن منطق التسوية الأميركية للقضية الوطنية الفلسطينية، أي القبول بالانخراط في حل بإطار الحكم الذاتي والتوطين، على حساب برنامج النضال الوطني من أجل حق تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة.

وهذا ما يؤكد في كلتا الخطوتين ما كان للتطورات السياسية والضرورة الوطنية المنبثقة عنها من دور في انضاج شروط استحثاث توثيق العلاقات وتعزيز العمل المشترك بين الجبهتين. فالخطوة الأولى تزامنت مع تسليم الجناح المتنفذ في قيادة م.ت.ف. بالشروط الأميركية للتفاوض، كتتمة منطقية للقبول بالمشاركة في عملية مدريد ـ واشنطن صيغة وشروطاً، والخطوة الثانية تزامنت بدورها مع التوقيع على اتفاق أوسلو.

وهذه الضرورة، وكما هو واضح، ليست ظرفية أو آنية. فاتفاق ٩/١٣، وكما بات واضحاً أيضاً، يفتح الباب لمرحلة جديدة في تاريخ القضية الفلسطينية وفي العمل الوطني الفلسطيني (والعربي كذلك) بكل ما تفرضه هذه المرحلة من اصطفاف جديد في الساحة الفلسطينية، وعلاقات ذات مضمون جديد بين القوى المؤيدة لاتفاق أوسلو والقوى المناهضة له، كما ستفرض علاقات ذات مضمون جديد تحديداً بين القوى المناهضة للاتفاق، وبالذات بين قوى اليسار الفلسطيني، والذي تمثل الجبهتان معاً جسمه الرئيسي.

وفضلاً عن أن الضرورة الوطنية التي انتجت الخطوات التوحيدية، بين الجبهتين في ١٩٩٢/٩/٢٢ و١٩٩٣/١٠/٩ ليست طارئة أو ظرفية أو آنية، فإن أهميتها تتضاعف في المرحلة النضالية القادمة، أي كلما تقدمت تطبيقات اتفاق أوسلو، بكل ما يعكسه ذلك من نتائج على مجمل الوضع الوطني الفلسطيني، وعلى العلاقات الفلسطينية ـ العربية والفلسطينية ـ الدولية، مما يضع هذه الوحدة الاتحادية بين الجبهتين في موقع الاستجابة لهذه الضرورة الوطنية التي انتجها

الاتفاق، ويفرض على طرفيها التسريع بإنجاز خطواتها وإجراءاتها الضرورية، وبلورة صيغها المتقدمة وتعميقها، كل ذلك في سياق الاستجابة لشروط موضوعية سيفرضها بالضرورة النضال الوطني الفلسطيني في السنوات القادمة، لعل أهمها إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية بعد أن ابتعدت عن صيغتها المعروفة حتى يومنا فئات اجتماعية كانت تحتل موقعاً بارزاً في قيادتها، بكل ما يعنيه ذلك من مس عميق لصيغة العلاقات الوطنية، والعلاقة مع الجماهير، وطبيعة البرنامج الوطني الذي يشكل بديلاً واقعياً وطنياً جامعاً، يسد الطريق أمام اتفاق ٩/١٣، ويزيل العوائق من طريق الاستقلال والعودة وتقرير المصير. وفي هذا السياق، وكشرط لانجاز هذا كله، فإن إعادة صياغة وضع اليسار الفلسطيني في مواجهة ما تمليه التطورات الموضوعية من استحقاقات وواجبات، تضعه أمام محك عملي، قد يكون في الحقيقة منعطفاً حاسماً في حياته: التقدم لاحتلال موقعه القيادي كما تفرضه عليه الظروف الموضوعية لمجمل العملية النضالية الفلسطينية، ولعلها هذه هي الرؤية التي حكمت الخطوات نحو مشروع الاتحاد الجبهوي بين التنظيمين.

(٢)

وإذا كانت الضرورة الوطنية الموضوعية هي التي انتجت التقارب بين الجبهتين وصيغ عملهما المشترك، فإن واقعهما التنظيمي والسياسي والبرنامجي قادر على أن يوفر لهذه الضرورة الموضوعية شروط تحققها، انطلاقاً من قدرته على حمل مترتباتها وتطويرها.

فالجبهتان تتمتعان ببنية اجمالية ذات ملامح متقاربة وأحياناً متشابهة توفر المزيد من عوامل انجاح الخطوات التوحيدية، فمن حيث الهوية الطبقية والفكرية تقدم كل منهما نفسها باعتبارها تنظيماً يسترشد بالفكر الماركسي ويلتزم بمصالح الطبقة العاملة والفئات الكادحة في المجتمع الفلسطيني، بكل ما يطرحه هذا من خيارات سياسية رئيسية إن في مجال النظرة المرحلية للقضية الوطنية، وشعارها العودة وتقرير المصير والاستقلال، أو في مجال الرؤية الاستراتيجية للحل الناجز لقضية الشعب الفلسطيني ومجمل أوضاع المنطقة.

أما على الصعيد التنظيمي، فإن تجربة كل منهما قادتهما إلى امتلاك هيكلية وعلاقات تنظيمية فيها نقاط تقارب وتقاطع واسعة. كما أن التكوين الطبقي لكل منهما فيه أيضاً من التقارب والتقاطع الشيء الكثير، دون أن نلغي جوانب التمايز والاختلاف، خاصة في وضع شبيه بالوضع الفلسطيني بكل خصوصياته المعروفة.

أضف لهذا كله أن وحدة اليسار، كطرح ومشروع، تجد مقدماتها النظرية في أدبيات الجبهتين. وقد احتلت هذه المسألة، حيزاً في مناقشات وقرارات المؤتمر الوطني العام الثاني للجبهة الديمقراطية والمؤتمر الوطني العام الرابع للجبهة الشعبية والمنعقدين في عام ١٩٨١. هذا دون أن نغفل استعادة المؤتمر الخامس للجبهة الشعبية (مطلع عام ١٩٩٣) لهذه المسألة في سياق التأكيد على ضرورة العمل نحوها، الأمر الذي تؤكده أيضاً وثائق الجبهة الديمقراطية.

ومما لا شك فيه أن مستوى التطور التنظيمي لدى الجبهتين وسعيهما المشترك لتطوير بنيتهما وبرنامجهما وفر لهذا التوجه الوحدوي مقدمات اضافية وعوامل نجاح جديدة قد لا تبدو واضحة بشكل كاف لمن يرى الأمور من خارجها، إلا أنها شديدة الوضوح للذين يواكبون مسيرة هذين التنظيمين في الساحة الفلسطينية.

(٣)

إن الوضع الخاص الذي عاشته القضية الفلسطينية في ثورتها المعاصرة أوجد، بشكل عام، درجة تأطير واسعة نسبياً في الحركة الوطنية الفلسطينية بما فيه ذلك الاتجاه والتيار الديمقراطي الفلسطيني، وتشكل الجبهتان ثقلاً رئيسياً في تأطير هذا التيار.

غير أن هذا يستوجب القول أن كلا الجبهتين، رغم ما تحتلانه من دور وتأثير ونفوذ في العمل الوطني الفلسطيني، ما زالتا دون المستوى الممكن والواجب لكلتيهما، باعتبارهما تمثلان بشكل رئيسي التيار الديمقراطي، وتعبران عن تطلعاته وهمومه، ولعل واقع كل منهما، الخاص، يحمل في طياته معيقات

معينة لتطوير مستوى التأطير المنشود، غير أن توثيق العلاقة بينهما وصولاً إلى الوحدة الاتحادية كما رسماها سيخلق منهما قطباً جاذباً ووازناً في ساحة العمل الوطني الفلسطيني، سيتجاوز بمحصلته النضالية وفعاليته الكفاحية حدود الجمع البسيط بين تنظيمين اثنين.

فالوحدة ليست مجرد اضافة حسابية لعدد من هنا وعدد مماثل من هناك، بل هي عملية جدلية ستخلق واقعاً جديداً وناهضاً لدى كلا الطرفين، كما ستخلق واقعاً جديداً في ساحة العمل الوطني الفلسطيني.

هذا ما يؤكده المنطق العلمي، وليس من قبيل الصدفة أن تدفع القوى الديمقراطية غير المؤطرة، بكل الحماس المطلوب، نحو استحثاث خطى الاتحاد التوحيد بين الجبهتين باعتبار ذلك عملاً طال انتظاره، ونضجت ظروفه، وبات يشكل إحدى الروافع الرئيسية لعملية المواجهة الوطنية لمجمل التطورات السياسية الدراماتيكية، في الساحة الفلسطينية.

ويمكن القول إذن أن الوحدة بين الجبهتين ستتجاوز حدود الجبهتين بأطرهما التنظيمية الخاصة، لتفتح على ما هو أوسع من ذلك: نحو وحدة القوى الديمقراطية في الساحة الفلسطينية، حيث ستشكل هذه الوحدة الإطار الأوسع والأكثر رحابة لاستقطاب القوى الديمقراطية في ساحة العمل الوطني الفلسطيني، بكل ما سوف يعكسه هذا الاستقطاب الجديد من تطوير موضوعي للوحدة المنشودة وتعزيز لها، وتفعيل أكثر لدورها وتأثيرها في عموم العملية الكفاحية الفلسطينية .

(٤)

وفي إطار الرؤية الأوسع لما تمليه ضرورات العمل الوطني، وعلى قاعدة تنامي ثقل التيار الديمقراطي في الساحة الفلسطينية بقدر ما يتعزز التوجه التوحيدي بين الجبهتين، يجدر التوقف امام ما سيخلقه اتفاق ٩/١٣ من واقع جديد للشعب الفلسطيني.

فعدا عن أن هذا الإتفاق يهدف إلى إغلاق الباب أمام إنجاز الحقوق الوطنية

الثابتة للشعب الفلسطيني، وبدلاً عن ذلك فرض حكم ذاتي على جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، في الوقت نفسه يضع الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل بمواجهة مشروع مركب للتبعية الاقتصادية، فهو من جهة، وكما أكدته ملاحق الاتفاق الاقتصادي، ومجموع الدراسات والأبحاث المشتقة منه، ونتائج مفاوضات باريس الاقتصادية بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي، سيعرض الشعب الفلسطيني لاستغلال اقتصادي بشع من قبل إسرائيل، يحول دون قيام نظام اقتصادي وطني مستقل، ويحوّل مجموع الشعب الفلسطيني إلى سوق لاستهلاك المنتجات الإسرائيلية والى مصدر لليد العاملة الرخيصة في المشاريع الإسرائيلية، بما فيها الصناعات المدمرة للبيئة، والتي تقف القوانين الإسرائيلية حائلاً دون قيامها، خلف ما يسمى بـ «الخط الأخضر». يواكب ذلك قهر اجتماعي وطبقي وحرمان من مجموع الضمانات الاجتماعية للعمال الفلسطينيين كوسيلة لزيادة الأرباح.

كما أنه، من جهة أخرى، سيعرض الشعب الفلسطيني لاستغلال شرائح الكومبرادور الفلسطيني المتساوق مع الاحتلال الإسرائيلي في إطار علاقات اقتصادية توفر لاسرائيل فرص مد العلاقات الاقتصادية مع المحيط العربي، ولشرائح الكومبرادور فرصة لعب دور الوسيط الشره الباحث عن الأرباح السريعة دون اعتبار لعوامل الكرامة الوطنية والاستقلال.

إن اتفاق أوسلو، وفي سياق كونه يشكل التمهيد الضروري لقيام نظام شرق أوسطي جديد، فإنه في الوقت نفسه يهدد بتحويل فئات اجتماعية فلسطينية واسعة إلى ضحية لطاحونة هذا النظام، تشكل بقواها الحية وقود تشغيله بكل ما يحمله هذا من أشكال الاستغلال الفريد الذي لم يسبق للشعب الفلسطيني أن عاناه سابقاً.

من هنا نستنتج أن الصراع الاجتماعي في المناطق المحتلة، وفي ظل مشروع الحكم الذاتي، هو الآخر سيزداد احتداماً بالتلازم مع الصراع الوطني، مما يكسب معركة التصدي لاتفاق ٩/١٣ ابعاده الوطنية والاجتماعية، مفسحاً بذلك للقوى الديمقراطية، وفي مقدمتها الجبهتان بصيغتهما التوحيدية، دوراً هاماً يفترض

بها أن تلعبه، بل من المفترض، والحال هكذا، أن تحتل موقعاً متقدماً انطلاقاً من سماتهما الطبقية والفكرية والسياسية والتنظيمية المشار إليها آنفاً.

من كل ما تقدم نستطيع أن نخلص إلى أن لا معارضة وطنية فاعلة ومنسجمة وذات برنامج وطني واقعي، بديل لمشروع اتفاق أوسلو، ورؤية دقيقة لإعادة بناء م.ت.ف. وتوحيد الشعب في مواجهة المخاطر التي تعترضه، بمعزل عن دور اليسار الفلسطيني المنظم.

وإذا ما كانت عملية المجابهة لمشروع أوسلو بكل تبعاته وانعكاساته، تتطلب حقاً إعادة بناء وتجديد للحركة الوطنية الفلسطينية، فإن الاتحاد الجبهوي للتنظيمين يشكل حجر الزاوية في هذه العملية، ذلك أن الوحدة في حد ذاتها تشكل في مجملها عملية إعادة بناء شاملة، منطلقة من رؤية عميقة للحظة الراهنة التي وصلتها الحركة الوطنية الفلسطينية، واستشفاف دقيق لغد هذه الحركة وآفاقها المستقبلية.

(٥)

للوهلة الأولى، سيبدو الأمر وكأن كل شيء بات جاهزاً لاستكمال الاتحاد بين الجبهتين، وكأن لا معيقات أو صعوبات أو مشكلات. فالضرورة الوطنية تضافرت مع توفر البنى المتقاربة لدى الطرفين، كما وفر اتفاق أوسلو بأبعاده الإقليمية مبرراً سياسياً واجتماعياً لهذه الوحدة. كما تفرض عملية إعادة صياغة الحركة الوطنية الفلسطينية بعد ان غادرتها شرائح نافذة، إعادة صياغة وضع اليسار والتيار الديمقراطي في الساحة الفلسطينية.

لكنه من باب تبسيط الأمور التصور أن الطريق نحو الاتحاد باتت ممهدة ولا تطرح مشكلاتها وهمومها ولا تتضمن معوقاتها وعقباتها الخاصة.

مما لا شك فيه أن الوحدة الاتحادية بين الجبهتين باتت تستند إلى عواملها الموضوعية، غير أنها تستند كذلك إلى عواملها الذاتية. ولا نظن أن توفر العوامل الموضوعية، يشكل سبباً كافياً لإنجاح هذه الوحدة، فالعوامل الذاتية، لا تقل أهمية عن العوامل الموضوعية، بل يجب التأكيد أن العوامل الذاتية تلعب دوراً هاماً ـ في

بعض الأحيان ـ أكثر تأثيرا من العوامل الموضوعية، خاصة إذا ما أدركنا حقيقة ـ صعوبة ـ تكيّف الطرفين مع الواقع الجديد بكل ما يحمله هذا الواقع من متطلبات عمل جديدة واحتمال اصطدامها ببنى وعلاقات ومواقع تنظيمية هي نتاج لمسار تطور منفرد لتنظيم قائم بذاته.

إن ما ستطرحه الوحدة في هذا المجال، ليس تجميع بنى معينة إلى جانب بنى أخرى، بل ما ستطرحه عملية جدلية ستنتج من البنى والعلاقات والمواقع التنظيمية، ذات المسار المنفرد، بنى وعلاقات ومواقع تنظيمية جديدة، هي نتاج للعمل التوحيدي بين الطرفين، وهي ليست نتاج تجربة الجبهة الشعبية وحدها، ولا نتاج تجربة الجبهة الديمقراطية وحدها أيضاً، بل هي نتاج تجربة الجبهتين معاً بكل ما ينتجه هذا التقارب وهذا النسج للتجربتين من صيغة جديدة ستتأثر بتعقيدات العلاقات التنظيمية، بكل معانيها الاجتماعية، والانسانية، واليومية، وهي على قدر من التركيب.

إن التجربة التى كانت تصاغ ويجري تطويرها في سياق صيغة تنظيمية ما، ستخضع الآن لعملية إعادة صياغة وتطوير في إطار أوسع، أكثر رحابة وبالتالي، ستخلق لنفسها في إطار العمل نفسه قواعدها الخاصة وآليتها الجديدة، وكل ما تعكسه من صعوبات أو بطء في التكيف لهذا الواقع الجديد. وهي تجربة، على كل حال، تطال كل مستويات العمل القيادي والقاعدي، وتتأثر كذلك بحجم تأثير كل مستوى على مجمل العملية الاتحادية، وبالذات المستوى القاعدي بحكم موقعه الأكثر انشداداً واندفاعاً نحو تكللها بالنجاح.

وعلى صعيد آخر، لابد من رؤية معيقات ذات طابع موضوعي ناتجة عن تباين في الرؤى التكتيكية بين الجبهتين. وحتّى نضع الأمور في نصابها الصحيح لا بد من التأكيد بالمقابل أن هذه التباينات ستبقى تباينات ثانوية، رغم أنها موضوعية. هي ثانوية لأن حجم التلاقي بين الجبهتين أوسع من حجم التباين. وهي موضوعية لأنها تعبر عن رؤى مختلف القطاعات الاجتماعية التي يتشكل عنها كل من التنظيمين بشكل عام. وهذا لا يتعارض مع التقارب القائم في البنى الاجتماعية

للتنظيمين. فالتقارب لا يفترض التماهي، كما أن التعارض لا يفترض التناقض. ففي التنظيم الواحد يحصل تباين في الرؤى التكتيكية للقضية الواحدة، انطلاقاً من التباين الاجتماعي في قواعد التنظيم أو في الشروط الموضوعية المحيطة به والظروف الخارجية المؤثرة في حركته، وهو ما يتم حسمه عبر المركزية الديمقراطية، أما في إطار التنظيمين فإن مرد التباين بتقديرنا سيكون التلاوين الاجتماعية الخاصة لكل تنظيم، وهي تلاوين (قائمة في نفس القطاع الاجتماعي الواحد، في كثير من الأحيان) قد تكون فاقعة هنا، وباهتة هناك، آخذين بعين الاعتبار البنية الاجتماعية للشعب الفلسطيني بشكل عام، والتوزع الجغرافي لسكن التجمعات الفلسطينية ـ بغض النظر عن حجمها ـ في الأقطار العربية وباقي بقاع الأرض، والمؤثرات السياسية والاجتماعية لكل تجمع سكاني متمايز عن سواه.

لقد أكدت تجربة العمل الوطني أنه لا مجال لإنكار هذه التلاوين وهذه المؤثرات والقفز عنها، حيث كانت دوماً تعبر عن نفسها في إطار المجرى اليساري العام في الحركة الفلسطينية في مواقف ومواقع متمايزة، وأحياناً متعارضة. إلا أن التجربة أكدت بالمقابل أن التطورات الوطنية دفعت إلى تجاوز العديد من هذه التباينات، بعدما عززه الفرز السياسي بين مشروعين أو برنامجين متصارعين يصعب، اتخاذ موقف وسطي منهما. إن هذه التطورات الوطنية، مرشحة للمزيد من التصاعد وتنطوي على إمكانيات حقيقية لتذويب التباينات في الرؤى التكتيكية، فضلاً عن أن التجربة التي قطعها التنظيمان أسهمت هي الأخرى في توليف تكتيكات موحدة احتلت يوماً بعد يوم المساحة الأوسع في الرؤى التكتيكية لكلا التنظيمين.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق، هو التالي: إذا ما كانت المركزية الديمقراطية هي الناظم الذي على أساسه يتم حسم التباينات في الرؤى ووجهات النظر في التنظيم الواحد، فما هو السبيل المعتمد في إطار التجربة التوحيدية للوصول إلى حل التباينات؟

ومن باب الاجتهاد بالإمكان التقدم بما يلي: إن شكل الحل في الإطار

التوحيدي يختلف عن مثله في الإطار التنظيمي الواحد. ولعل الشكل الاتحادي الذي طرحه التنظيمان يحمل في طياته عناوين الحل المنشود، على خلفية وحدة الموقف السياسي التي تضمنها القيادة المركزية الموحدة، والجهد التوحيدي الجاد في مختلف مجالات العمل الفكرية والنضالية والوظيفية، في شتى المجالات.

وفي هذا الإطار، فإن صيغة وحدة المنظمات الديمقراطية، التي تقابلها استقلالية للمنظمات الحزبية لدى الطرفين هي الصيغة الكفيلة، بطرح الحل، ورسم التكتيك الأكثر دقة. فوحدة المنظمات الجماهيرية الديمقراطية تعني، ليس فقط الإطر الجماهيرية الملتفة حول التنظيمين، بل تعني، وبشكل أكثر دقة، وحدة الأطر التي تنتمي إلى التيار الديمقراطي الأوسع في المجتمع الفلسطيني، بكل ما يترتب على هذه الوحدة من تفعيل لهذا التيار، وتعزيز لدوره ونفوذه وتأثيره في المجتمع، وتأثيره كذلك في دفع الأطر الحزبية إلى رسم الاتجاه الأكثر انسجاماً مع هذا التيار، والمشتق بدقة أكثر من مصالح المجتمع والمستجيب لهمومه ومزاجه العام. وما نعرض هنا كمدخل حل، بعيد كل البعد عن العملية الميكانيكية، بل ما نعرض هنا هو عملية جدلية ذات تأثيرات متبادلة بين التيار الديمقراطي الواسع في المجتمع، وبين الإطار الحزبي الخاص لكلا التنظيمين، وبين الإطارين الحزبيين فيما بينهما، بكل ما سوف تخلقه هذه التأثيرات من تغييرات وصهر لاحق للتوجهات والتكتيكات وتوليد حالة اختمار متواصلة لخلق حالة جديدة مشتقة من اتحاد الجبهتين في خضم العملية الكفاحية.

إن انحكام رؤيتنا للعملية الاتحادية موضع البحث إلى هذا المنطق، الذي يستوعب مسارها بمختلف حلقاتها ومستوياتها، تعرجاتها وتناقضاتها.. من شأنه أن يهيئنا ويحصن وعينا بشكل مبكر لنوعية المشكلات الواقعية التي سوف تواجه هذه التجربة بقدر ما تتقدم جوانبها التطبيقية والعملية.

إلى جانب هذا، وهو الأهم، فإنه يضع الجميع أمام واجب التفكير باجتراح الصيغ والبرامج، واعتماد أساليب العمل التي تسمح بتجاوز هذه الصعوبات والتعقيدات المتوقعة باعتبارها جزءاً من العملية التوحيدية الجارية، صفة ملازمة

لها وليست طارئة عليها من خارجها.

إن التحصن بهذا الوعي والتسلح بهذا الإدراك لهو عنصر قوة بالغ الأهمية في إنجاح هذه التجربة وتزويدها بنوابض التقدم وقوة الدفع نحو الإنجاز.

والدعوة لهذا هو نقيض نزعة التريث والتأجيل. فلا يمكن أن تستجلى الصعوبات المذكورة، ولا خطوط العمل التي ينبغي اعتمادها لتجاوزها وارتياد آفاق الاتحاد بين الحزبين، إلا بالشروع الفوري بما يترتب على ذلك من مهام، بتصميم وعبر خطة مرحلية تراكم الانجازات بنفس مثابر. إن صيغة الوحدة الإتحادية المقترحة تعبر بدقة عن هذا التوجه.

إن اتحاد الجبهتين ضرورة وطنية بلا أدنى شك، تزكيها التطورات الراهنة ويعززها ما هو مقبل علينا. وهذه الضرورة تسقط على واقع تنظيمي جاهز لاستقبالها وتفعيلها قطعاً. إن هذا ما تطالب به قواعد الحزبين وجمهورها الصديق. وهذا ما يستجيب لطموحات وتطلعات التيار الديمقراطي العريض في صفوف شعبنا وحركته الوطنية.

وبقدر ما يستوعب هذا التوجه ضرورات العملية الاتحادية وطنياً، وكذلك على المستوى التنظيمي الداخلي من زاوية متطلبات النهوض والتطوير البرنامجي. وبقدر ما يعي هذا التوجه، في السياق المذكور، تعقيدات هذه العملية، ليس من أجل النكوص عنها بل لمزيد من الإندفاع نحوها ولمزيد من الإنكباب على جميع مفرداتها.. بالقدر نفسه نتقدم بثبات نحو هذا الهدف النبيل، محط أنظار شعبنا وقواه الوطنية، وموضع طموح جميع الديمقراطيين والتقدميين ■

مطلع ١٩٩٤

(2)

وحدة القوى الديمقراطية
الرافعة الضرورية لإعادة بناء الحركة الوطنية(*)

قيس عبد الكريم
(ابو ليلى)

البنى التقليدية القديمة للحركة الوطنية الفلسطينية، تلك البنى التي تبلورت هياكلها عبر مسار متعرج من التحولات منذ أواخر الستينات، تمر الآن في مرحلة من الانحلال والتفكك توطئة لإعادة التشكيل على أسس جديدة. تلك حقيقة لا تنحصر عواملها في إبرام وبدء تطبيق اتفاق أوسلو الذي أطاح بالأساس السياسي للإئتلاف الوطني الذي كان قائماً في إطار م.ت.ف.، بل إن إبرام هذا الاتفاق نفسه هو نتيجة لتحولات أكثر عمقاً، ترتبت عليها عملية إعادة اصطفاف شاملة ومتسارعة في الخارطة الطبقية للشعب الفلسطيني، وفي التكوين الاجتماعي لحركته الوطنية، لم تعد البنى القائمة قادرة على استيعابها والتعبير عنها، فالمنعطف النوعي في مسار التطور الرأسمالي، على نطاق دولي، والذي نضجت معالمه خلال عقد الثمانينات، قاد ـ من بين ما قاد ـ إلى تعزيز تشابك وتداخل المصالح بين البرجوازيات الحاكمة في بلدان العالم الثالث، ومنها بلداننا العربية، وبين الاحتكارات الدولية العملاقة والمراكز الإمبريالية. وانعكس هذا بدوره على مصالح شرائح هامة من البرجوازية الفلسطينية، المتداخلة دوماً مع مثيلاتها العربيات، ومن بيروقراطية م.ت.ف. التي أدت الفورة النفطية وتدفق المساعدات العربية إلى تعميق سماتها الكومبرادورية والرأسمالية الطفيلية. سياسياً كان هذا يعني تعزيز الاتجاه الذي يسعى إلى التساوق مع الحلول الامبريالية (وبخاصة

(*) نشرت في الهدف السنوي ١٩٩٥ ـ العدد ١٢٠٨.

الأميركية) للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي والعربي - الإسرائيلي. وتسارع تفاقم هذا الاتجاه في ضوء انهيار التوازن الدولي اثر تفكك الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية وفي ضوء نتائج حرب الخليج وانهيار التضامن الرسمي العربي.

في الوضع الجديد باتت شرائح الرأسمال الطفيلي — الكومبرادوري الفلسطيني، والنواة البيروقراطية القيادية في م.ت.ف. التي استكملت انحيازها إلى هذه الشرائح، ترى مصلحتها في الإنخراط،ولو من موقع الارتهان والتبعية، في النظام الشرق أوسطي الجديد الذي خططت الامبريالية الأميركية لفرضه في المنطقة كركيزة اقليمية لنظامها العالمي الجديد. وبما أن النظام الاقليمي «الجديد» يتطلب تسوية الصراع على قاعدة دمج إسرائيل بالمنطقة ومنحها موقعاً متفوقاً كأداة رئيسية لتوطيد الهيمنة الأميركية في «عصر السلام»، وعلى قاعدة تستثني قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة باعتبارها عنصر «عدم استقرار» دائم وفق الرؤية الأميركية (التي تتطابق مع رؤية إسرائيل ومصالحها الخاصة بشأن هذه النقطة)، فإن الحصول على «موطئ قدم» في هذا الترتيب الأميركي لخارطة المنطقة يعني التضحية بهدف الاستقلال والسيادة أو - في الحد الأدنى - تأجيله إلى أجل مفتوح.

إن انحياز القيادة البيروقراطية اليمينية إلى هذا الخيار، بما يعبر عنه من مصالح طبقية انانية لشرائح اجتماعية ضيقة من كبار الرأسماليين الطفيليين والكومبرادور، كان يعني تحطيم اسس الائتلاف الوطني الذي قام على برنامج قاسم مشترك يعتبر الاستقلال شرطاً لأي حل سياسي مرحلي للقضية الوطنية. ففي ظل التوازن بين المعسكرين الدوليين كان الائتلاف ضرورياً لتلك القيادة في محاولتها تحسين مواقعها في إطار خطط التسوية الأميركية. أما في الوضع الدولي الجديد فقد بات عبئاً عليها وقيداً يكبح اندفاعها نحو خيارها الفئوي الخاص، خيار الانضواء تحت السقف الأميركي للحل: الحكم الذاتي بدلاً من الاستقلال.

هذا التحول النوعي هو العامل الرئيسي الكامن وراء انحلال وتفكيك البنى القديمة لحركتنا الوطنية، كما عرفناها منذ أواخر الستينات، وهي بنى كانت تقوم على

ركيزتين رئيسيتين: الائتلاف الوطني بين جميع طبقات الشعب في النضال من أجل الاستقلال أولاً، ووحدة الشعب بمختلف تجمعاته في الوطن والشتات ثانياً. وخيار الانضواء تحت سقف الحل الأميركي يطيح بكلتا الركيزتين. ولكن ينبغي أن نضيف إلى ذلك عاملاً آخر من عوامل ظاهرة التفكك والانحلال هو أن قطاعات هامة من البرجوازية الوطنية والفئات الوسطى انتقلت من موقع التصدي للحل الأميركي إلى موقع التكيف معه، مؤقتاً على الأقل، ورغم أن برنامج الاستقلال والعودة ما يزال يعبر عن طموح هذه القطاعات ومصالحها الأبعد، إلا أن أسباباً عديدة تدفع بهذه القطاعات إلى موقف يمزج بين الاعتراض على الحل الأميركي لكونه يستثني مطلب الاستقلال والسيادة من جهة، وبين الرضوخ لتطبيقاته كأمر واقع والبحث عن وسائل للتكيف معه من جهة أخرى. من بين هذه الأسباب الخلل في ميزان القوى الدولي والإقليمي الناجم عن انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية، وهو خلل ينظر إليه في هذه الأوساط بمنظور وحيد الجانب يميل إلى اعتباره معطى ثابتاً، كما من بين الأسباب، داخل الوطن بشكل خاص، تراجع هذه الأوساط عن حماسها للانتفاضة بسبب ما انطوت عليه من انتقال لمركز الثقل الاجتماعي إلى أدنى.

إذا أخذنا بعين الاعتبار الدور المحوري الذي كانت تلعبه القيادة البيروقراطية اليمينية بتسلطها على مؤسسات م.ت.ف. والموقع المتميز الذي تحتله البرجوازية الوطنية والفئات الوسطى في بنى الحركة الوطنية بمختلف تشكيلاتها، يتضح لنا إذن مدى عمق أزمة التفكك والانحلال التي تعاني منها هذه البنى والتي لا تقتصر مظاهرها على الشلل والدمار الذي اصاب مؤسسات م.ت.ف. بل تعكس نفسها أيضاً على مجموع هياكل الحركة الوطنية من أحزاب وفصائل واتحادات شعبية..الخ.

لا يمكن لأي قوة سياسية فاعلة أن تنجو من المفاعيل الطاحنة لهذا التحول ما لم تدرك عوامله وديناميانه وما لم تعد تحديد موقعها في خارطة الصراع بلوحتها الجديدة المتشكلة وتجدد بنيتها وبرامجها بما ينسجم مع هذا الموقع. إن التشبث بالصيغ القديمة، والحنين الدائم إليها، هما وصفة مؤكدة للهلاك، وبالنسبة لقوى المعارضة الوطنية فإن الهلاك لا يعني دماراً ذاتياً فحسب، بل هو يعني أيضاً

إلحاق أفدح الأضرار بالقضية الوطنية لأجيال قادمة، وينطبق ذلك بشكل خاص على قوى اليسار، قوى الاتجاه الديمقراطي في حركتنا الوطنية، التي تواجه اليوم عدداً من الأسئلة الكبرى لا مناص من بلورة إجابات واضحة عليها.

السؤال الأول: هل ثمة موقع لليسار في خارطة الصراع الجديدة المتشكلة، وأين هو، أو ما هو، هذا الموقع؟ الإجابة عن هذا السؤال تتطلب استكمال اللوحة بسائر عناصرها، فانتقال الشرائح العليا من البرجوازية إلى موقع التواطؤ مع العدو القومي، وتذبذب الشرائح الوطنية من البرجوازية والفئات الوسطى، لا تشكل الصورة بكاملها.. لا ينبغي لهذا أن يطمس ما هو جوهري، وإن يكن كامناً، في اللوحة المتشكلة: إن الحل الأميركي الذي بات مجسداً الآن في اتفاق أوسلو ـ القاهرة الداخل حيز التطبيق لا يلبي الحد الأدنى من مصالح شعبنا وطموحاته الوطنية، بل يتناقض معها. في الشتات ثمة ملايين اللاجئين الذين يقضي الاتفاق، إذا استقر، على أملهم بالعودة ويتركهم فريسة لمخططات التوطين والتهجير.

وداخل الوطن تلمس أغلبية قطاعات الشعب، ولا سيما الطبقة العاملة والفلاحون وصغار المنتجين والجماهير الفقيرة والمهمشة، إن الاتفاق ليس فقط قاصراً على تلبية طموحاتها الوطنية، وأنه يطلق يد إسرائيل لتهويد القدس ونهب الأرض وتسمين المستوطنات واستمرار هيمنة الاحتلال. بل هو فوق ذلك يقود بتطبيقاته إلى تدهور حاد في مستوى معيشتها ويتناقض مع أبسط متطلبات أمنها ورفاهها. إن التعبير عن مصالح وطموحات هذه القوى الاجتماعية ـ التي تشكل أغلبية الشعب الساحقة ـ هو رسالة اليسار التي ينبغي أن تحدد موقعه في خارطة الصراع بلوحتها المتشكلة. لا شك إن إدراك هذه القوى الاجتماعية لحقيقة الحل الأميركي، وهو إدراك يتنامى باضطراد، لا يعني فوراً ـ ولا تلقائياً ـ انتقالها إلى حيز الفعل الايجابي المنظم لمقاومة الاتفاق تحت رايات اليسار. الأرجح ـ بل المنطقي تماماً ـ أن يمر هذا الانتقال بفترة من الاحباط الاحتجاجي الذي يعبر عن نفسه، من حين لآخر بانفجارات عفوية عنيفة على غرار انتفاضة حاجز ايريز وأحداث الجمعة الدامية (١٨/١١/٩٤)، هذه الفترة تطول أو تقصر بفعل عوامل عدة من بين أبرزها مدى قدرة اليسار على بلورة بديل

ملموس قادر على استقطاب الاحتجاج الجماهيري وتنظيمه.

السؤال الثاني: هل لليسار خيار آخر سوى احتلال هذا الموقع؟ أي خيار آخر، سوى التعبير عن القوى الاجتماعية التي تتصادم مصالحها جذرياً مع الاتفاق التصفوي هو بالنسبة لليسار وصفة للانتحار والتدمير الذاتي، لا شك أن هذا الخيار ينطوي على الانفصال - مؤقتاً – عن مزاج الفئات الوسطى (في الداخل) الذي يجمع بين نقد الاتفاق وبين الانخراط في المؤسسة المعنية بتنفيذه بحجة «اصلاحها» من الداخل وتحت دعاوى «التعامل مع الواقع الجديد».

وقد يترتب على هذا خسائر مؤقتة نظراً للدور الذي ما تزال تلعبه عناصر الفئات الوسطى، وبخاصة مثقفوها، داخل صفوف قوى اليسار، ولكن الخيار المحتمل الآخر، أي التماهي مع مزاج الفئات الوسطى وتبني برنامج «اصلاحي» يعبر عنه، يعني أن يفقد اليسار هويته ويقطع مع تراثه وجذره الاجتماعي دون أن يكون قادراً على التجذر في الوسط الاجتماعي الجديد الذي يبلور الآن أطره الأيديولوجية والسياسية الخاصة الأكثر قدرة على التعبير عن مطامحه، وبهذا يسقط اليسار ضحية عملية الفرز وإعادة الاصطفاف الاجتماعي الجارية ويتحول إلى قوة هامشية، بدل أن يستند إلى هذه العملية لإعادة بناء ذاته وتجديدها.

السؤال الثالث: هل يمكن لقوى اليسار أن تنجح في احتلال هذا الموقع؟ نعم. بشروط معينة تبدو قوى اليسار مرشحة، اكثر من سواها، لاحتلال هذا الموقع. فالقوى السياسية التي أيدت الاتفاق تعاني، وسوف تستمر تعاني بالضرورة، تصدعاً داخلياً وتآكلا مضطرداً ناجمين عن عملية الفرز المحتومة بين الشرائح الضيقة المستفيدة من فتات كعكة الاتفاق وبين قواعدها الجماهيرية التي تسحق مصالحها تحت وطأة تطبيقات الاتفاق. وقوى الاتجاه القومي لا تملك الافلات من صيغ وشعارات الماضي التي تبدو، أكثر فأكثر، عقيمة وعاجزة عن الصمود امام تحديات الواقع الجديد. ولكن ماذا عن قوى الاتجاه الاسلامي؟ إن الايديولوجية الشعبوية والخطاب السياسي الاحتجاجي الذي تتوجه به هذه القوى نحو الجماهير المسحوقة، داخل الوطن بشكل خاص، يتناغم مع المرحلة الراهنة من تطور وعيها (وعي الجماهير) لمخاطر

الاتفاق: المرحلة التي يتفشى خلالها الاحباط الناجم عن الدمار الذي تتسبب به تطبيقات الاتفاق لمصالحها وطموحاتها من جهة، وعن غياب البديل الملموس القادر على شق طريقه من جهة أخرى. الخطاب الاسلامي الراهن، مسندا بفعل قتالي متميز في مقاومة الاحتلال، هو الانعكاس الساكن لهذه الحالة التي لا تملك سوى الاحتجاج على الواقع المتشكل. ولكن هذا الخطاب لا يطرح أفقاً برنامجياً لتجاوز هذا الواقع. وهو لذلك سرعان ما سوف يصطدم بمأزقه، كما اصطدمت حركة المقاومة الفلسطينية في مطلع السبعينات بمأزقها الذي تلمست المخرج منه عبر بلورة البرنامج الوطني المرحلي. وكما شكلت المقاومة الفلسطينية حينذاك رد فعل علىهزيمة حزيران، فإن النمو الملموس للنفوذ الجماهيري للاتجاه الاسلامي الآن يشكل رد فعل على هزيمة القيادة الرسمية لمنظمة التحرير بتوقيعها اتفاق أوسلو. وإذا وضعنا جانباً الغلاف الأيديولوجي الاسلامي، فإن البرنامج الذي تطرحه القوى الإسلامية الآن هو، في الجوهر، ليس سوى تكرار متأخر للبرنامج الذي طرحته المقاومة منذ أواخر الستينات، في وضع دولي واقليمي كان أقل تعقيداً حينذاك. وكما كان الحال حينذاك تجري الآن أيضاً محاولة جسر الهوة بين الشعارات البرنامجية الكبرى وبين القدرة الفعلية حتى التحقيق باللجوء إلى مزيج من الخطاب الشعبوي والسياسات البراغماتية.

وتكشف تجربة م.ت.ف. إلى أية نتيجة يمكن أن يقود هذا المزيج، وهي نتيجة مرشحة لأن تتكرر في غياب الضوابط التي توفرها عملية جسر الهوة بحلول برنامجية ملموسة ومعلنة، إن الخطاب الأيديولوجي الاسلامي يضفي مسحة من «التجديد» تحجب عن الأنظار، مؤقتاً، حقيقة وجود المأزق. ولكن الأيديولوجيا لا تغير الواقع. والمأزق، الذي يجد منشأه في الواقع، لابد أن يشق طريقه إلى السطح مبدداً الحجب الايديولوجية التي تموه عليه. وتبرز، منذ الآن، مؤشرات واضحة تؤكد أن هذا الحجاب الأيديولوجي لا يشكل حاجزاً يمنع عملية الفرز واعادة الاصطفاف الاجتماعي الجارية من أن تعكس آثارها على قوى الاتجاه الاسلامي بتكوينها الاجتماعي غير المتجانس الذي يضم قشرة من الفئات الوسطى، تشكل غالبية صفوفها القيادية والكادرية، تطفو على بحر من الجماهير المفقرة والمهمشة التي تتشكل منها

غالبية قاعدتها الشعبية. مرة أخرى إذن: تبدو قوى اليسار مرشحة، أكثر من سواها، لاحتلال هذا الموقع، ولكن مرة أخرى أيضاً، بشروط معينة، وأول هذه الشروط هو انفصالها عن عقلية ومزاج الفئات الوسطى، مزاج التذبذب «الاصلاحي»، ووعيها للواقع الجديد بتعقيداته وتناقضاته. وبنجاحها في عملية التجدد الذاتي الذي يتطلبه هذا الواقع: التجديد في البرنامج، والتجديد في الأداة وعليهما يتأسس التجديد في الأداء.

السؤال الرابع: بأي برنامج يمكن لقوى اليسار أن تشق طريقها لاحتلال هذا الموقع؟ تبرز اليوم الدعوات للعودة بالفكر السياسي الفلسطيني إلى ما قبل البرنامج الوطني المرحلي. والواقع أن هذه الدعوات ليست سوى رد فعل احتجاجي على الاستسلام. ورد الفعل الاحتجاجي قد يشفي غليل النفوس الناقمة، ولكنه لا يقدم حلاً لمعضلة برنامجية، فهو كالزبد سرعان ما يذهب جفاء لأنه ـ ببساطة ـ لا ينفع الناس.

يبدو إذن أن التمسك ببرنامج الاجماع الوطني، برنامج الاستقلال والعودة، هو خيار اليسار. ويعزز هذا المنطق أن عناوين هذا البرنامج ما تزال هي الأهداف الرئيسية للنضال الوطني التحرري وستبقى ما دام الاحتلال قائما. وما دام الشعب مبدداً وأغلبيته مشردة خارج الوطن. ولكن هل يمكن مواجهة الوضع الجديد بالدعوة المجردة إلى التمسك بالبرنامج القديم؟ ينبغي الاعتراف أولاً، أن برنامج الاستقلال والعودة لم يعد برنامجا للاجماع الوطني. والحقيقة أن اليسار يواجه اليوم مهمة جسيمة هي اعادة بناء الاجماع الوطني على اساس مطلبي الاستقلال والعودة. وهي مهمة جديدة بجميع المقاييس، لأنها لا يمكن أن تنجز بنفس الوسائل التي تحققت بها في السبعينات. التجديد المطلوب إذن لا يكمن في التخلي عن أهداف النضال الوطني أو ارجائها إلى أجل غير مسمى. التجديد المطلوب يكمن في اشتقاق السبل الجديدة المفضية إلى هذه الأهداف، أي في بلورة المهمات والأطر النضالية القادرة على استنهاض وتأطير القوى الاجتماعية المتضررة من الحل الأميركي انطلاقاً من مصالحها الملموسة المباشرة في تناقضها مع تطبيقات هذا الحل، وربطها بالمهمة المركزية: تجاوز اتفاق أوسلو ـ القاهرة وفتح الطريق لحل سياسي ينهي الاحتلال ويضمن الاستقلال والعودة. إن برنامج الخلاص الوطني الذي صاغته القيادة

المركزية الموحدة للجبهتين (٩٦/٦) يرسم المعالم الرئيسية لهذا التجديد المطلوب. لا شك أن هذه المعالم بحاجة إلى تعميق وإغناء. ولكن لا شك أيضاً أن تعميقها وإغناءها لا يمكن أن يتم بالإبداع الفكري المجرد، بل فقط بالانتقال بها من حيز التبشير إلى حيز الممارسة. وهذا الانتقال يتطلب حلاً لمسألة الأداة. وينقلنا هذا إلى السؤال التالي:

السؤال الخامس: بأية أداة تنظيمية يمكن لليسار أن يتقدم لاحتلال هذا الموقع؟ والحقيقة أن هذه هي المسألة الرئيسية التي نواجهها اليوم. وبدون حلها يبقى برنامج الخلاص الوطني مادة للتبشير، قد يثير التعاطف في صفوف الجماهير ولكنه لا يستنهض قواها لأنه لا يقدم لها بديلا ملموسا مباشرا ويفتقر إلى الرافعة التي تنقله إلى حيز الممارسة. إن بناء هذه الاداة ــ الرافعة يتطلب، في الظرف الراهن، حل مسألة مركزية هي: وحدة اليسار. كيف يمكن حل هذه المسألة؟ لا يختلف اثنان أن وحدة الجبهتين (الديمقراطية والشعبية) هي المدخل الذي لابد منه لتوحيد قوى اليسار والتيار الديمقراطي. ورغم اتفاق الجبهتين على برنامج الخلاص الوطني، الذي هو برنامج عمل مباشر للمرحلة الراهنة من النضال الوطني التحرري، ما تزال ثمة تباينات فكرية وبرنامجية لا ينبغي طمس اهميتها. إن اندماج الجبهتين في حزب موحد يتطلب بالضرورة حل هذه التباينات، فالتجربة تعلمنا أن تجاهلها لا يعني سوى بذر بذور ازمة لاحقة. وإذا كان حل هذه التباينات يتطلب حواراً قد يطول، فإن هذا لا يعني تأجيل حل مسألة الوحدة إلى أجل غير مسمى. وذلك أنه بين الاندماج في حزب واحد وبين التجاور والتنسيق بين تنظيمين مستقلين، ثمة خيار ثالث، انتقالي إذا جاز التعبير. وهذا الخيار هو اقامة اطار جبهوي اتحادي ينخرط فيه الحزبان وانصارهما ويكون مفتوحاً لانضمام قوى وشخصيات ديمقراطية اخرى. ذلك هو الخيار الذي بلورته القيادة الموحدة للجبهتين منذ أيلول ١٩٩٣، وجرت مناقشته على نطاق واسع في قواعد التنظيمين بحصيلة إيجابية، ونحن نقف اليوم امام استحقاق وضعه موضع التنفيذ.

ما هي العقبات التي تعترض طريق التنفيذ؟ من الزاوية النظرية لا ينبغي أن تكون ثمة عقبات جدية: فبرنامج الخلاص الوطني يشكل قاعدة برنامجية ملموسة

وكافية للاتحاد الجبهوي، والتباينات في التكتيك السياسي بين الطرفين باتت محدودة وهي، في المدى المرئي، تباينات في الخطاب السياسي اكثر منها في الممارسة السياسية. وما دام الحديث يدور عن جبهة متحدة، لا عن حزب موحد، فإن هذه التباينات لا ينبغي أن تشكل عائقاً طالما امكن التوصل إلى قاعدة مشتركة للممارسة السياسية تتمثل في برنامج الخلاص الوطني. والقرار بشأن اقامة الاتحاد الجبهوي حسمت فيه اعلى الهيئات التشريعية لدى الطرفين، وبات بالتالي قراراً يمثل الارادة الجماعية لمناضلي الحزبين. ولكن، من الزاوية العملية، ليس واقعياً الافتراض أن الطريق بات ممهداً دون عقبات أو صعوبات. من أين تنشأ هذه العقبات والصعوبات؟ يبدو ظاهرياً أنها تنشأ من بقايا تراث التنافس على النفوذ الجماهيري والمكانة السياسية بين الجبهتين. أو من قوة العادة والاستمرارية وترسخ تقاليد العمل القديمة لدى كوادرها مما يعقد امكانية انخراطها في جسم موحد.

لا ينبغي أن ننكر أن ثمة جانباً مشروعا فيما يسمى «التنافس» يمكن أن يتخذ منحى إيجابياً ومحفزاً للعمل المشترك إذا نزعت منه روحية الإدعاء البيروقراطي أو الفوقي. وإذا جرى حله على قاعدة الاحتكام إلى القاعدة الجماهيرية نفسها. وثمة آلية بسيطة لضمان ذلك وهي تشكيل المنظمات الجماهيرية الموحدة على قاعدة انتخابية ديمقراطية وعلى اساس التمثيل النسبي الذي يعطي لكل من الطرفين. أو لأية اطراف أو شخصيات أخرى تنضم إلى الاتحاد الجبهوي، الدور الذي يعود إليه وفقاً لحجم نفوذه الجماهيري الفعلي. أما قوة العادة والاستمرارية والتشبث بتقاليد العمل الموروثة فهي ليست سوى المظهر النفسي والسلوكي الذي يعكس المقاومة التي تبديها البنى القائمة في مواجهة أي جديد. تلك هي العقبة الرئيسية إذن: مقاومة البنى القديمة والصيغ والهياكل الموروثة عن المرحلة السابقة والتي لا نبالغ إذا قلنا انها باتت مصابة بالتكلس والاسترخاء البيروقراطي. إن النضال من اجل الوحدة هو إذن نضال ضد هذه البنى من أجل تجديدها. إنه هو التجديد البنيوي الحقيقي الذي يحتاجه اليسار لمواجهة تحديات المرحلة الجديدة. فالاتحاد

الجبهوي ليس مجرد تجميع للبنى والصيغ المتناظرة لكل من الجبهتين. إنه عملية اعادة بناء لصيغة جديد موحدة تتخذ طابعاً ديمقراطياً شاملاً من القاعدة الجماهيرية إلى القمة. وهذا هو الميدان الحقيقي لاختبار مدى جدية الدعوات إلى تجديد بنية اليسار وتخليصه من رواسب الارث البيروقراطي الموروث من المرحلة الماضية.

ذلك هو التحدي الحقيقي الذي يواجه اليوم قوى اليسار، وفي القلب منها الجبهتان: التحرر من أسر الصيغ القديمة الموروثة، والافلات من الحلقة المفرغة التي تدور فيها حتى تتآكل بنى وتقاليد الماضي، والإنطلاق بعزم وإبداع نحو المستقبل، نحو التجديد الحقيقي الذي يتعامل مع الواقع الجديد ليس بتجاهله، ولا بالتكيف معه، بل بوعي العوامل الثورية الكامنة فيه واستنهاضها، وتظهر التطورات أن هذا التوجه واقعي تماماً، بل هو التوجه الواقعي الوحيد الذي يملك مقومات النجاح والانتصار. فالعملية الجارية في صفوف حركتنا الوطنية هي ليست فقط عملية انحلال وتفكك، بل هي ايضاً في وجهها الآخر عملية اعادة تشكل على اسس جديدة. وقد تكون هذه العملية مؤلمة، وقاسية، وتتطلب درجة عالية من الصبر وطول النفس: ولكنها في النهاية عملية ظافرة. إن اتفاق أوسلو يتعثر، وتبرز إلى السطح تناقضاته الداخلية باعتراف اطرافه أنفسهم، والآمال الوهمية التي علقت عليه تتبدد بسرعة تفوق المتوقع، ويتضح اكثر فأكثر التناقض الحاد بينه وبين مصالح شعبنا وطموحاته الوطنية، وتتسع يوماً بعد يوم دائرة المعارضة الجماهيرية لتطبيقاته، وتبرز بوادر النهوض الجماهيري المتجدد في الوطن، كما في الشتات. ويشكل ذلك منصة انطلاق لاعادة بناء حركتنا الوطنية الفلسطينية وتجديدها. وتلك مهمة تلقي على عاتق القوى الديمقراطية مسؤولية رئيسية وتتطلب منها دوراً حاسماً في انجازها. ولكن المدخل لنهوض القوى الديمقراطية بهذا الدور هو وحدتها. ولا ينبغي السماح لأية عقبات بأن تعرقل هذه الوحدة، فهي الرافعة التي لابد منها لإعادة بناء الحركة الوطنية وتثبيت اقدامها على طريق الخلاص الوطني ■

مطلع ١٩٩٥

(3)

مشروع الاتحاد الجبهوي(*)

[كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦]

(١)

الإطار العام للاتحاد الجبهوي وأسس تشكيله

١- تبادر الجبهتان (الفصيلان) إلى الإعلان عن قيام تنظيم جبهوي اتحادي يطلق عليه اسم: الاتحاد التقدمي الفلسطيني (أو جبهة الاتحاد التقدمي الفلسطيني)، أو: التحالف الديمقراطي الفلسطيني، أو: ... (ويشار إليه فيما بعد في هذه الورقة بعبارة: «الاتحاد»).

٢- يتشكل الاتحاد من الفصيلين وأطرهما الجماهيرية، ويبقى مفتوحاً لانضمام أية فصائل أو أطر أو شخصيات أخرى توافق على برنامجه ولائحته الداخلية. ويكون للاتحاد شخصية سياسية ومعنوية متميزة عن الأطراف المشاركة فيه. وتتحدد سياساته ومواقفه التكتيكية ونشاطاته ـ بما ينسجم مع برنامجه المتفق عليه ـ بقرارات صادرة عن هيئاته القيادية بالأغلبية وفق النسب التي تحددها لائحته الداخلية. ويحتفظ كل من الفصيلين، أو أية فصائل أخرى تنضم للاتحاد، باستقلاله الفكري والتنظيمي الداخلي وبحقه في الدعاية لبرنامجه وسياساته الخاصة إلى جانب التزامه بالسياسات والمواقف التي يتبناها الاتحاد. كما يحق لأي فصيل أن يمارس نشاطاته الخاصة فيما يتعلق بالمجالات أو القضايا التي لا يتناولها برنامج الاتحاد.

(*) بحصيلة التداول في إطار أمانة سر القيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية تم تكليف الجبهة الديمقراطية بصياغة هذا المشروع.

٣- برنامج الاتحاد هو برنامج الخلاص الوطني، وأية تعديلات يمكن أن تدخل عليه وفق الآليات المحددة في هذه الورقة.

٤- تتكون بنية الاتحاد من الركائز التالية:

أ - تنظيم جماهيري شبابي يسمى: اتحاد الشباب التقديم الفلسطيني، أو: ..

ب - تنظيم نسائي جماهيري يسمى: الرابطة النسائية التقدمية الفلسطينية، أو: رابطة المرأة التقدمية الفلسطينية، أو: ..

ج - تنظيم جماهيري عمالي يسمى: الكتلة العمالية الموحدة، أو: كتلة التحرر العمالي، أو: ..

د- تنظيم جماهيري للمهنيين (محامين، أطباء، مهندسين، معلمين) والتجار والوجهاء والفعاليات الاجتماعية (على المستويين الوطني والمحلي) وتتشكل داخله تجمعات قطاعية لكل من هذه الفئات ويسمى: اتحاد لجان العمل الوطني، أو: ..

(يتم الاتفاق على الأسماء للمنظمات الجماهيرية في القيادة المركزية الموحدة اما باختيار اسم واحد يقع الاجماع عليه، أو بالاتفاق على عدد محدد من الخيارات البديلة تطرح على المجلس التأسيسي للاتحاد والمجالس التأسيسية للمنظمات المعنية للبت بها).

٥- تكون للاتحاد قوة عسكرية موحدة، في الخارج، تندمج فيها الوحدات العسكرية للفصيلين، أو أية فصائل أخرى تنضم للاتحاد، ويتحدد حجمها ولوائح عملها بقرار من هيئاته القيادية. وتتبع المجموعات المسلحة في الداخل لقيادة عسكرية موحدة. ويحق للمنظمات الحزبية للفصيلين، أو أية فصائل أخرى تنضم للاتحاد، أن تمارس عملها الدعاوي والتنظيمي الداخلي بحرية في إطار القوة الموحدة دون الاخلال بالضبط العسكري.

٦- تكون للاتحاد بعثات للتمثيل الخارجي تحال إليها علاقات الفصيلين مع الجهات الحكومية و الرسمية حيثما يكون ذلك ممكناً دون المساس بالحقوق المكتسبة لهما أو تعريضها للخطر. ويحق للفصيلين أو أية فصائل أخرى تنضم

للاتحاد، المحافظة على العلاقات الخاصة مع الأحزاب الصديقة والشقيقة على الصعيدين العربي والدولي.

٧- تتشكل للاتحاد فروع اقليمية في كل من: قطاع غزة، الضفة الفلسطينية، سوريا، لبنان، العراق، ليبيا، الجزائر، اليمن، الأميركيتين، أوروبا الغربية، رابطة الدول المستقلة. وفي الأردن تتشكل لجنة اتحادية للعمل الوطني الفلسطيني للاتحاد تمثل الاتحاد وتنشط باسمه.

٨- الهيكلية القيادية المركزية للاتحاد تتشكل على النحو التالي :

أ - **المجلس الأعلى:** وهو الهيئة القيادة التشريعية العليا للاتحاد. تتحدد أسس تشكيله وفقاً لما هو مبين في الفصل اللاحق. يعقد اجتماعات دورية مرة كل ستة شهور، أو اجتماعات استثنائية بدعوة من مكتبه التنفيذي أو من ثلث أعضائه. وتكون له الصلاحيات التالية:

١- المصادقة على برنامج الاتحاد وتعديله بأغلبية أربعة أخماس مجموع أعضاء المجلس.

٢- المصادقة على اللائحة الداخلية للاتحاد وتعديلها بأغلبية أربعة أخماس مجموع أعضائه.

٣- مراجعة سياسات الاتحاد وبلورة توجهاته المستقبلية السياسية والنضالية والبت بمواقفه التكتيكية الرئيسية بما في ذلك التحالفات في المجالين السياسي والنقابي، وتتخذ القرارات في هذه المجالات بأغلبية ثلثي مجموع أعضائه.

٤- البت باللوائح المالية لأجهزة الاتحاد الادارية والعسكرية واعتماد موازنتها وتدقيق تقاريرها المالية والمصادقة عليها. وتتخذ القرارات في هذه المجالات بأغلبية الثلثين.

٥- اختيار المكتب التنفيذي ومحاسبته وفقاً للآليات المبينة في الفصل اللاحق.

ب - **المكتب التنفيذي:** وهو الهيئة القيادية التنفيذية الأولى للاتحاد في الفترة ما

بين اجتماعين للمجلس الأعلى. وهو مسؤول عن تنفيذ السياسات والتوجهات التي يقرها المجلس وعن رسم خطط العمل التي تترجمها ومراقبة وتوجيه نشاط هيئات ومنظمات الاتحاد في تنفيذها. يتشكل المكتب وفقاً للأسس والآليات المبينة في الفصل اللاحق. يحدد المكتب وتيرة اجتماعاته الدورية، ويعقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيسيه أو ثلث أعضائه. يتخذ المكتب قراراته بأغلبية النصف زائد واحد في القضايا المتعلقة بتنفيذ التوجهات المقرة من المجلس الأعلى، أما في القضايا المستجدة التي لم يبت بها المجلس الأعلى فيتخذ المكتب قراراته بأغلبية أربعة أخماس الأعضاء وإذا تعذر ذلك يقرر دعوة المجلس الأعلى للبت بالأمر المستجد. ومن أجل ضمان النهوض بمهماته يشكل المكتب الهيئات والدوائر التالية:

١- أمانة السر: وهي المسؤولة عن متابعة تنفيذ قرارات المكتب، والتحضير لاجتماعاته، وتنظيم الصلة مع أعضائه في الفترة بين اجتماعين. وتتحمل أمانة السر مسؤولية الإشراف المباشر على نشاط هيئات ومنظمات الاتحاد ومتابعته وتنسيقه، وتوجيهاتها ملزمة بقدر ما تتعلق بتنفيذ مقررات المجلس الأعلى ومكتبه التنفيذي.

٢- الدائرة العسكرية: وهي تقود الجهاز العسكري للاتحاد في الخارج وتنسيق نشاط المجموعات المسلحة في الداخل.

٣- الدائرة الإعلامية.

٤- دائرة العلاقات السياسية.

٥- دائرة العمل النقابي والجماهيري.

٦- الدائرة المالية.

ج - يكون للاتحاد **رئيسان مشاركان** ينتخبهما المجلس الأعلى، ويتوليان - معاً أو بالتناوب - رئاسة المجلس ومكتبه التنفيذي وتمثيل الاتحاد والنطق بلسانه على الصعد الوطنية والعربية والدولية، ضمن حدود قرارات هيئاته. ويمكن إذا دعت

الحاجة أن يكون له عدد من نواب الرئيس ينتخبهم المجلس الأعلى. كما يكون له أمين سر يتولى إدارة عمل أمانة السر ويختاره المكتب التنفيذي كما يختار المكتب رؤساء الدوائر الأخرى التابعة له بما يراعي، في آن معاً، اعتبارات الكفاءة والتوازن في تمثيل الفصائل والشخصيات المكونة للاتحاد.

٩- ترتكز البنية التنظيمية للاتحاد على المنظمات الجماهيرية الأربع المشار إليها في الفقرة الرابعة أعلاه. وتعتمد في تكوين هذه المنظمات الأسس التالية:

أ - حق الانتساب لكل من يوافق على برنامج المنظمة ويدفع الرسوم المحددة.

ب - انتظام العضوية في وحدات قاعدية تشكل الركائز الأساسية للمنظمة وتتشكل على أساس موقع السكن أو العمل أو الدراسة.

ج - انتخاب الهيئات من أدنى إلى أعلى بالاقتراع الحر المباشر وعلى اساس التمثيل النسبي.

ويحق لأي من الفصائل المنتمية للاتحاد، أو لأي شخصية مستقلة أو عدد من الشخصيات المستقلة، أن تتقدم بقوائم للانتخابات على جميع المستويات.

د - أعضاء المنظمة المنتسبون إلى نقابة، أو اتحاد شعبي وطني عام، أو مؤسسة اجتماعية يشكلون حكماً كتلة انتخابية ونشاطية واحدة تختار مرشحها إلى هيئات النقابة أو المؤسسة بالانتخاب الداخلي في انتخابات تمهيدية تجري وفق نظام التمثيل النسبي. وأعضاء المنظمة الممثلون في الهيئات القيادية لنقابة أو مؤسسة يشكلون فرقة عمل تتخذ قراراتها بالتصويت و/ أو وفقاً لتوجيهات الهيئات الأعلى للمنظمة.

هـ- تكون لكل منظمة لجنة مركزية عامة، على المستوى الوطني الشامل، يجري انتخابها في مؤتمر المنظمة الوطني، أو تشكيلها بالانتداب من فروعها الاقليمية وفقاً لحجم عضوية كل فرع وعلى قاعدة التمثيل النسبي للفصائل الممثلة في قيادته الإقليمية.

و- تتشكل لكل منظمة فروع اقليمية في الساحات الرئيسية للتواجد الشعبي

الفلسطيني وعلى الأقل في: قطاع غزة، الضفة الفلسطينية، سوريا، لبنان وفي بلدان الجاليات والمهاجر حسب طبيعة تكوين الجالية.

ز ـ يكون لكل فرع اقليمي لجنة تنفيذية اقليمية تنتخب من مؤتمره على قاعدة التمثيل النسبي.

ط ـ يكون لكل منظمة برنامج عام ونظام داخلي أساسي يقرهما مؤتمرها الوطني (أو لجنتها المركزية العامة إذا تعذر انعقاد مؤتمرها الوطني). وإلى جانب ذلك يكون لكل فرع اقليمي برنامجه الخاص الذي يتناول القضايا الملموسة للقطاع الجماهيري المعني في البلد المحدد، وكذلك لائحته الداخلية الخاصة التي تنطلق من نفس الاسس المعتمدة في النظام الأساسي للمنظمة وتحدد الهيكلية التنظيمية للفرع في ضوء واقع البلد المعني.

١ـ على الصعيد الجغرافي تتشكل هيكلية الاتحاد على النحو التالي:

أ ـ يكون لكل فرع اقليمي للاتحاد هيئة قيادية موسعة تسمى (اللجنة التنفيذية الاقليمية لفرع «الاتحاد» في....) وهي تتشكل وفقاً للأسس والآليات المبينة في الفصل اللاحق. وتجتمع دورياً مرة كل ثلاثة شهور على الأقل. ويمكن أن تدعى لاجتماعات استثنائية من قبل مكتبها أو ثلث أعضائها. وتتولى مسؤولية رسم خطط عمل فرع الاتحاد وسياساته المحلية والبت بمواقفه التكتيكية المتعلقة بالشأن المحلي ضمن نطاق برنامج الاتحاد وخطه العام الذي يقرره المجلس الأعلى وتوجيهات المكتب التنفيذي. وتنتخب اللجنة مكتباً لمتابعة قراراتها وتنظيم عملها اليومي ويتولى هذا المكتب مسؤولية الاشراف على عمل هيئات الاتحاد في البلد المعني وتوجيهها وضمان صلتها مع المجلس الأعلى ومكتبه التنفيذي. كما تنتخب اللجنة رئيساً (ونائباً له أو أكثر) وأمين سر (ومساعداً له) ويكون هؤلاء أعضاء في مكتب اللجنة حكماً.

ب ـ في كل موقع جغرافي رئيسي (مدينة، مخيم، قرية أو مجموعة من

القرى المتقاربة) تتشكل هيئة للاتحاد تسمى (اللجنة المحلية «الاتحاد» في....) وتضم هذه اللجنة مندوباً واحداً من كل فصيل من الفصائل المنتمية للاتحاد بالاضافة إلى رؤساء الهيئات المحلية للمنظمات الجماهيرية للاتحاد المتواجدة في الموقع الجغرافي المعني ونوابهم. ويمكن أن تضاف إلى عضويتها شخصيات مستقلة محلية بارزة على أن يتم ذلك باتفاق مندوبي الفصائل والمنظمات الجماهيرية وبموافقة مكتب اللجنة التنفيذية الاقليمية. وتقوم اللجان المحلية بتنظيم جهود قواعد الاتحاد في الموقع لتنفيذ خطط العمل النضالية والتوجهات التي تقرها اللجنة التنفيذية الاقليمية وتوجيهات مكتبها. ويمكن لمكتب اللجنة التنفيذية الاقليمية أن يقيم في الوحدات الجغرافية الادارية الكبرى (محافظة أو لواء الخ..) مكاتب وسيطة تشكل صلة الوصل المنتظمة بينه وبين اللجان المحلية في مختلف المواقع.

(٢)

الخطوات التطبيقية والجدول الزمني لبناء الاتحاد الجبهوي

أولاً : تمر عملية بناء الاتحاد بمرحلة انتقالية تتحدد فترتها الزمنية بسنة واحدة كحد أقصى وتتخذ خلالها الخطوات التالية بالتسلسل الزمني:

١ـ تناقش القيادة المركزية الموحدة للجبهتين مشروع انشاء الاتحاد الجبهوي (هذه الورقة) بنداً بنداً. وفي حال الموافقة:

أ ـ يوزع النص النهائي للمشروع على جميع أعضاء اللجنتين المركزيتين للفصيلين.

ب ـ تشكل لجنة من القيادة المركزية الموحدة تكلف بالصياغة النهائية لمسودة اللائحة الداخلية للاتحاد. وكذلك مسودات البرامج والانظمة الأساسية للمنظمات الجماهيرية الأربع التي تشكل ركائز الاتحاد (وذلك بالاستعانة بلجان استشارية من كوادر الفصيلين الناشطة في

القطاعات الأربعة المعنية). وتنجز اللجنة عملها خلال شهر من تاريخ اقرار القيادة الموحدة للمشروع. وتوزع المسودات لاطلاع أعضاء اللجنتين المركزيتين.

ج- تشكل لجنة من أعضاء القيادة العسكرية الموحدة للجبهتين لوضع مسودة اللوائح العسكرية التنظيمية والانضباطية والمالية والادارية لعمل الجهاز العسكري للاتحاد، ووضع هيكلية تنظيم الدائرة العسكرية. وتنجز اللجنة عملها خلال شهر وتوزع المسودة لاطلاع أعضاء اللجنتين المركزيتين.

٢- خلال ستة اسابيع من تاريخ اقرار القيادة الموحدة للمشروع، تعقد كل من اللجنتين المركزيتين اجتماعاً استثنائياً مخصصاً لمناقشة المشروع. وتقرر كل من اللجنتين المركزيتين البت من حيث المبدأ بالعناصر الرئيسية للمشروع سلباً أو ايجاباً. وفي حال الموافقة المبدأية تقدم سائر التعديلات أو الاضافات بصيغة توصيات يجري البت فيها لاحقاً وفقاً للآلية المبينة أدناه.

٣- بعد الانتهاء من اجتماع اللجنتين المركزيتين، وفي حال موافقتهما، تجتمع القيادة المركزية الموحدة فوراً للتدقيق بجميع التوصيات المقدمة من اللجنتين والبت بالصيغة النهائية للمشروع (بما في ذلك الخيارات البديلة المطروحة بالنسبة لبعض القضايا غير الرئيسية). وتدعو القيادة المركزية الموحدة إلى انعقاد مجلس تأسيسي للاتحاد خلال ستة أسابيع من تاريخ اقرار الصيغة النهائية، وتقر الترتيبات اللازمة لانعقاده وتشكل لجنة تحضيرية لتنفيذ هذه الترتيبات.

٤- خلال الأسابيع الستة المشار إليها في الفقرة اعلاه تقوم القيادة الموحدة بعرض المشروع على الفصائل والشخصيات الديمقراطية المرشحة للانضمام إلى الاتحاد والتي يتم الاتفاق على تسميتها في القيادة المركزية الموحدة.

٥- يتشكل المجلس التأسيسي للاتحاد من سبعين عضواً لكل من الفصيلين تسميهم الهيئات القيادية المعنية في كل فصيل على أن يكون ثلاثون منهم من المقيمين في الداخل. وبذلك يتشكل المجلس من مائة وأربعين عضواً منهم ستون

مقيمون في الداخل. وفي حال موافقة فصائل أخرى أو شخصيات ذات وزن وطني على الانضمام للاتحاد، تبحث القيادة الموحدة كيفية ونسب تمثيلها في المجلس التأسيسي.

٦- يبلغ كل فصيل اسماء أعضاؤه المرشحين لعضوية المجلس التأسيسي إلى اللجنة التحضيرية المكلفة بالاعداد لانعقاده، وذلك قبل شهر واحد على الاقل من الموعد المحدد لانعقاده. وتؤمن اللجنة التحضرية لكل عضو من أعضاء المجلس نسخة عن جدول أعماله المقرر والوثائق المطروحة على جدول الاعمال. ويطلب من جميع أعضاء المجلس تزويد اللجنة التحضيرية بأية تعديلات أو مقترحات لديهم على الوثائق المطروحة على أن تصل قبل اسبوعين من موعد انعقاد المجلس.

٧- ينعقد المجلس التأسيسي على حلقات (الخارج + الضفة + غزة) ويحق لأعضائه الغائبين بعذر أن يرسلوا أصواتهم بالمراسلة. ويقرر المجلس في النقاط التالية:

أ - البت بتسمية الاتحاد من بين الخيارات البديلة التي تتفق عليها القيادة الموحدة.

ب - المصادقة على برنامج الخلاص الوطني والبت بأية تعديلات مقترحة عليه من بين الخيارات البديلة التي تتفق عليها القيادة الموحدة. على أن يكون ذلك بأغلبية أربعة أخماس الاصوات.

ج - البت باللائحة الداخلية باغلبية أربعة أخماس الأصوات.

د - الموافقة على العناصر الرئيسية لبرنامج وأنظمة المنظمات الجماهيرية والعسكرية وبلورة أية توصيات بشأنها.

هـ - المصادقة على تشكيل المجلس الأعلى المؤقت للفترة الانتقالية وفق التكوين المبين في الفقرة الثامنة أدناه.

٨- مؤقتاً وحتى نهاية المرحلة الانتقالية يتشكل المجلس الاعلى من ستين عضواً تتم تسميتهم مناصفة من الفصيلين على أن يكون ثلثهم على الأقل من المقيمين

في الداخل. ويراعي كل فصيل عند تسمية مندوبيه أن تكون من بينهم العناصر المسؤولة عن مفاصل العمل في مختلف القطاعات الجماهيرية والعسكرية في الساحات الرئيسية. وفي حال موافقة فصائل أخرى أو شخصيات ذات وزن وطني على الانضمام للاتحاد تتفق القيادة الموحدة على كيفية ونسب تمثيلها في المجلس الأعلى.

٩- فور اختتام أعمال المجلس التأسيسي يعلن رسمياً عن تأسيس الاتحاد ببلاغ يصدر على المجلس.

١٠- يجتمع المجلس الأعلى (المؤقت) فور تشكيله وينتخب المكتب التنفيذي المشكل وفق الاسس التي اعتمدت لتشكيل المجلس، كما ينتخب الرئيسين المشاركين للاتحاد (ونوابهم إذا ارتؤي ذلك).

١١- في نفس فترة انعقاد المجلس التأسيسي، توفيراً للوقت والمال، تنعقد المجالس التأسيسية للمنظمات الجماهيرية الأربع. وتتشكل هذه المجالس وفق نفس الاسس التي اعتمدت في تشكيل المجلس التأسيسي وبالتوافق في القيادة الموحدة على عدد المندوبين وتوزيعهم على الساحات. وتنعقد هذه المجالس أيضاً على حلقات (الخارج + الضفة + غزة). وتبت بالبرنامج العام والنظام الداخلي الاساسي لكل منظمة وتصادق على تشكيل لجنتها المركزية العامة المؤقتة للفترة الانتقالية. وتتشكل اللجان المركزية المؤقتة بالمناصفة بين الفصيلين. وفي حال انضمام شخصيات وازنة أو فصائل أخرى تتفق القيادة الموحدة على كيفية ونسب تمثيلها في المجالس التأسيسية واللجان المركزية المؤقتة للمنظمات الأربع.

١٢- فور انتخابها تجتمع اللجان المركزية المؤقتة وتقر خطط عمل لبناء منظماتها الجماهيرية على أن تتضمن الخطوات التالية:

أ - تسمية لجان تنفيذية اقليمية مؤقتة لفروع منظماتها في الساحات الرئيسية (وعلى الأقل في الضفة + غزة + سوريا + لبنان). وتتشكل هذه أيضاً على اساس المناصفة ويتفق على تمثيل أية

فصائل أو شخصيات أخرى ان وجدت.

ب - البدء بحملة تنسيب جماهيرية مفتوحة في جميع الساحات على أساس استمارة تنسيب موحدة تقرها اللجنة المركزية المؤقتة، وعلى أساس البرنامج العام والنظام الأساسي للمنظمة المقررين في مجلسها التأسيسي.

ج - اجراء انتخابات حرة من أدنى إلى أعلى وعلى اساس التمثيل النسبي لعقد مؤتمرات منتخبة لكل فرع اقليمي. مؤتمرات الفروع الاقليمية هي التي تقر البرنامج الخاص واللائحة الداخلية الخاصة للفرع الاقليمي في كل ساحة كما تنتخب اللجنة التنفيذية الاقليمية الدائمة للفرع ومندوبي الفرع في اللجنة المركزية العامة للمنظمة (أو مندوبيه إلى المؤتمر الوطني إذا توفرت الامكانية لانعقاده).

د - يستكمل عقد المؤتمرات المنتخبة للمنظمات الأربع في الساحات الرئيسية خلال ستة شهور من تاريخ انعقاد مجالسها التأسيسية.

هـ - مع استكمال عقد المؤتمرات المنتخبة في الساحات الرئيسية (وعلى الأقل في الضفة + غزة + لبنان + سوريا) تتشكل لجانها المركزية العامة من المندوبين المنتخبين من ساحاتها وفقاً لحجم عضوية الفرع الاقليمي في كل ساحة وعلى أساس التمثيل النسبي للفصائل الممثلة في مؤتمراتها.

١٣- خلال المرحلة الانتقالية يحق لكل فصيل أن يستبدل مندوبيه في المجلس الأعلى (المؤقت) شريطة اعلام أمانة سر المكتب التنفيذي بذلك واسم المندوب البديل قبل اسبوعين على الأقل من موعد انعقاد دورة المجلس. ولا يعتبر الاستبدال نافذاً إلا بعد أن تنعقد دورة المجلس وتوافق عليه. كما يحق لكل فصيل أن يستبدل مندوبيه في المكتب التنفيذي على أن يتم ابلاغ أمانة السر مسبقاً بهذا القرار وأسبابه، وتقوم أمانة السر باعلام أعضاء المجلس الاعلى بذلك. ولا يجوز استبدال أعضاء اللجان القيادية المؤقتة (المركزية أو

الاقليمية) للمنظمات الجماهيرية الاربع إلا في حالة استقالتهم.

١٤- خلال المرحلة الانتقالية ينشأ صندوق لتمويل نشاطات الاتحاد وتتم تغطية كلفة الصندوق من قبل الفصائل المشاركة حسب نسبة تمثيلها في المجلس الاعلى المؤقت. وتستمر الفصائل في تغطية مخصصات أعضائها المتفرغين في أجهزة الاتحاد العسكرية والادارية وسائر نفقاتها الجارية الأخرى. وتنجز الدائرة المالية خلال هذه الفترة لائحة مالية شاملة لاجهزة الاتحاد وموازنة تقديرية تخضع لمصادقة المجلس الاعلى ويبدأ العمل بها عند نهاية المرحلة الانتقالية.

١٥- باستكمال عقد مؤتمرات المنظمات الجماهيرية الأربع في الساحات الرئيسية وتشكيل لجانها المركزية العامة المنتخبة، تنتهي المرحلة الانتقالية لعملية بناء الاتحاد.

ثانياً : بعد انتهاء المرحلة الانتقالية:

١- يتشكل المجلس الاعلى للاتحاد من:

أ - مندوبين تسميهم الفصائل المنتمية للاتحاد بالتساوي على أن لا يزيد عددهم عن نصف أعضاء المجلس.

ب - مندوبين تنتخبهم اللجان المركزية العامة للمنظمات الجماهيرية الاربع، وفق قاعدة التمثيل النسبي، على أن يكون لكل منظمة عدد من المقاعد في المجلس يتناسب مع اجمالي عضويتها (في جميع الساحات) وأن يكون مجموع عدد هذه المقاعد مساوياً لعدد مقاعد مندوبي الفصائل.

جـ- شخصيات ذات وزن وطني يقرر المجلس (بقوامه المشكل وفق الفقرتين أ + ب أعلاه)، أن يضمها إلى عضويته على أن يتخذ قراراته بهذا الشأن بأغلبية ثلاثة ارباع مجموع الاعضاء وأن لا تزيد نسبة الشخصيات المستقلة على ٢٠٪ من مجموع أعضاء المجلس.

٢- يتشكل المكتب التنفيذي على النحو التالي:

أ - يجري اشغال نصف مقاعد المكتب بالانتخاب الحر من قبل المجلس الأعلى وعلى اساس التمثيل النسبي.

ب - أعضاء المجلس الاعلى المستقلون (غير المنتمين لأي فصيل) والذين يرشحون أنفسهم لعضوية المكتب كأفراد ويحصلون على ثقة ثلاثة ارباع أعضاء المجلس.

جـ - ما يتبقى من مقاعد المكتب يجري توزيعه بالتساوي بين الفصائل المنتمية للاتحاد.

٣- اللجان التنفيذية الاقليمية لفروع الاتحاد في الساحات يجري تشكيلها وفق نفس أسس تشكيل المجلس الأعلى. وهي تقوم بانتخاب مكاتبها وفق نفس الاسس التي يتشكل منها المكتب التنفيذي.

٤- يبدأ العمل باللائحة المالية للاتحاد والموازنة التقديرية المقرة من المجلس الأعلى في جميع أجهزة الاتحاد العسكرية والادارية ومنظماته الجماهيرية. ويتم تمويل الموازنة من قبل الفصيلين بالتساوي (وتحدد مساهمات الفصائل الأخرى، ان وجدت، وفقاً لظروفها ونسبة تمثيلها في هيئات الاتحاد). تشرف الدائرة المالية للمكتب التنفيذي على الاتفاق ويتم الصرف بموجب قرارات المكتب التنفيذي أو أمانة السر وفقاً لنظام مالي يقره المجلس الاعلى ويحدد اختصاصات الصرف لكل هيئة من هيئات الاتحاد. وتستمر الفصائل في تمويل النشاطات الخاصة التي تقوم بها خارج نطاق عمل الاتحاد وأطره.

٥- تتشكل، بالتوافق بين الفصائل والشخصيات الوازنة المنتمية للاتحاد، لجنة تحكيم مهمتها تفسير اللائحة الداخلية للاتحاد في حال وقوع خلاف بشأن نصوصها.

(٣)

الخطوات التحضيرية لوحدة الحزبين
(المنظمات الحزبية في الجبهتين)

١. تتشكل فوراً لجنة صياغة مصغرة لوضع ورقة تبين العناصر الرئيسية لبرنامج الحزبين ونظامهما الداخلي وتوضح نقاط الاتفاق ونقاط التباين ازاء كل من هذه العناصر. يتم بحث الورقة واقرار صيغتها النهائية من قبل القيادة الموحدة خلال أسبوعين ثم توزع على أعضاء اللجنتين المركزيتين لدراستها.

٢. تتفق القيادة الموحدة على تشكيل لجان حوار تضم (١٥) رفيقاً قيادياً من كل من الفصيلين، يراعى في تسميتهم أن يكونوا قادرين على الاجتماع بسهولة. وتعقد هذه اللجنة اجتماعات أسبوعية لمناقشة الورقة المشار إليها أعلاه، وادارة حوار حول نقاط الخلاف ومحاولة التوصل إلى صيغ مشتركة بشأنها. وتسجل محاضر اجتماعات هذه اللجنة ويتم تعميمها أولاً بأول على جميع اعضاء اللجنتين المركزيتين.

٣. عندما تقرر لجنة الحوار انها قد استنفذت عملها، يبحث المكتبان السياسيان في اجتماع مشترك نتائج أعمالها وكيفية معالجة ما يتبقى من نقاط خلافية ويحددان الخطوات اللاحقة للتقدم على طريق توحيد الحزبين.

كانون ثاني / يناير / ١٩٩٦

(4)

القطب الثالث: التجربة والآفاق (*)

داود تلحمي

تعبير القطب الثالث تعبير حديث طبعاً، وهو نتاج الوضع المستجد الذي تشكل على الساحة السياسية الفلسطينية في التسعينات، وبشكل خاص بعد اتفاق أوسلو.

والمقصود بالقطب الثالث هو التيار اليساري، بالمعنى الواسع للكلمة، وإذا أخذناه بمعناه الأكثر حصراً، فهو يشكل تلك التنظيمات والتيارات والشخصيات التي استندت إلى الفكر الماركسي كمرجعية فكرية سياسية ـ اجتماعية لها. وبالمعنى الأوسع، يمكن أن يشمل التعبير كل الإطار الوطني الديمقراطي الذي يقع ما بين القطبين الآخرين، قطب السلطة وقاعدتها السياسية من جهة، وقطب تيار الإسلام السياسي من الجهة الأخرى.

ولم يكن الوضع الفلسطيني، بالطبع، دائماً متشكلاً بهذه الصورة. فبالرغم من أن بإمكاننا القول أن المنابع الرئيسية التاريخية للفكر السياسي الفلسطيني في عصرنا هي الفكر الديني السياسي والفكر اليساري (الماركسي ـ الاشتراكي) والفكر القومي (بمفهومه الأوسع، الفكر القومي العربي الشامل، أو الأضيق، أي الفكر القومي المحلي المنطلق من البلد الواحد، أو ما بينهما، أي الفكر القومي الإقليمي، من نمط التيار القومي السوري الاجتماعي)، بالرغم من ذلك، فإن المقاومة الفلسطينية المعاصرة، التي طبعت الساحة السياسية الفلسطينية بقوة منذ

(*) مداخلة قدمت في اطار ندوة بعنوان «ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل»، نظمتها مؤسسة «مواطن» في رام الله في ٢٢، ٢٣/١٠/ ٩٨.

أواخر الستينيات، كانت تقتصر في تشكيلتها، منذ انطلاقتها وحتى أواخر الثمانينات، على تنظيمات تستند بالأساس إلى المدرسة الفكرية القومية (بشقيها، القومي العربي الواسع والقومي المحلي ـ الفلسطيني ـ المتنامي والصاعد) والمدرسة اليسارية. ورغم أن هناك تداخلاً وتقاطعات بين انعكاسات التيارات الفكرية السياسية الثلاثة الرئيسية على التشكيلات السياسية المختلفة، الا أن تيار الإسلام السياسي ـ بمفهومه المحدد هذا ـ لم يكن حاضراً، بشكل مستقل، في هذه الحركة، إلى أن اندلعت الانتفاضة الكبرى في أواخر الثمانينات على أرض فلسطين وشارك فيها بقوة الطرف الأساسي في هذا التيار (حركة «حماس»)، إلى جانب التيار الآخر المتمثل بحركة الجهاد الإسلامي، التي بدأت تعلن عن ظهورها ونشاطاتها المسلحة قبل ذلك بسنوات قليلة.

وهكذا، عندما تشكل، مثلاً، التحالف الديمقراطي في أوائل الثمانينات من الجبهتين الديمقراطية والشعبية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية، اثر خروج قيادات المقاومة من بيروت والانشقاق الذي حصل في صفوف حركة «فتح»، وعلى خلفية التجاذبات الإقليمية لاقتسام ووراثة منظمة التحرير أو السيطرة عليها، كان هذا التحالف تحالفاً ظرفياً، وان كان، بمعنى ما، قطباً ثالثاً، ما بين التيار الرئيسي في حركة «فتح» الذي انتقلت قيادته إلى تونس والتحالف الآخر الذي شارك فيه التيار الآخر المنشق من حركة «فتح» والذي كان يدعو إلى تشكيل فلسطيني شامل بديل، وعرف، في حينه، باسم التحالف الوطني، ولم تستمر عملية الاستقطاب هذه طويلاً، فعادت أطراف التحالف الديمقراطي للالتقاء مع تيار «فتح» الأكبر بعد التخلي عن اتفاق عمان الشهير (شباط / فبراير ١٩٨٥) في إطار منظمة التحرير المستعادة وحدتها في الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني في الجزائر (نيسان / ابريل ١٩٨٧) قبل اشهر من اندلاع الانتفاضة الكبرى.

الوضع اختلف في مطلع التسعينات مع تنامي دور وحجم تيار الإسلام السياسي، وعلى أرضية الأزمة العامة التي شهدتها مكونات الحركة الوطنية

الفلسطينية وانعكاسات التطورات الإقليمية والدولية الهائلة في تلك الحقبة (وخاصة حرب الخليج الثانية ونتائجها الكارثية على الوضع العربي، وانهيار الاتحاد السوفييتي، بعد انهيار الأنظمة المتحالفة معه أو المستندة إلى تراثه وتجربته في أوروبا الشرقية).

وكان اليسار الفلسطيني هو أحد الأطراف المتضررة من هذا الوضع المستجد. فبالإضافة إلى التراجع الناجم عن نصيبه في الأزمة العامة والانعكاسات الطبيعية عليه لانهيار التجربة السوفييتية، تعرض اليسار لحصار مقصود، مالي وسياسي، حيث كان مطلوباً تهميشه وتحجيم نفوذه في إطار عملية الترتيب الجارية للمنطقة ولمسألة الصراع الفلسطيني والعربي مع إسرائيل على يد الولايات المتحدة الأميركية، التي بات نفوذها العالمي والإقليمي غير منازع وطاغياً. وهكذا أعيد رسم الخارطة السياسية الفلسطينية، خاصة بعد اتفاق أوسلو (أيلول / سبتمبر ١٩٩٣) وتطبيقاته اللاحقة على قاعدة الخيارين أو القطبين، القطب المنخرط في عملية مدريد ـ أوسلو والقطب الإسلامي السياسي، وعلى أساس الأبيض والأسود، الطرف الداعي للسلام والمنخرط فيه من جهة، والطرف المعادي للسلام أو المخرب له والموصوم «بالإرهاب» من الجهة الأخرى، بما يعزز نفوذ وقوة الخيار الوحيد المتبقي، رغم أنه هو أيضاً كان يعاني من أزمة طاحنة تفاقمت منذ مطلع التسعينات. وبين هذين القطبين، ضاع اليسار بتشكيلاته المختلفة، وبات محاصراً حتى على الصعيدين المالي والإعلامي، وبات مطلوباً، من قبل مهندسي سلام ما بعد حرب الخليج الثانية، أن يبقى هكذا، وان يتم إخراجه من دائرة الفعل والتأثير وتهميشه إلى الحد الأقصى (وهو ما يمكن فهمه من تضمين قائمة المنظمات «الإرهابية» التي تنشرها الإدارة الاميركية كل القوى المعارضة لاتفاق أوسلو، بما فيها تلك القوى اليسارية التي تدعو إلى حل سياسي متوازن للصراع العربي والفلسطيني ـ الإسرائيلي وإلى قيادم دولة فلسطينية في القدس العربية والضفة الغربية وقطاع غزة).

وفي هذا السياق، ينبغي ألا نهمل تأثير الحصار المالي، خاصة على ضوء

تجربة الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية المعاصرة، خاصة منذ مطلع السبعينات، فإذا كان صحيحاً أن المال لا يصنع أحزاباً وتنظيمات وقوى ذات طابع جماهيري حقيقي، فإنه في الوضع الفلسطيني تحديداً، عنصر هام في دعم أوضاع هذا التنظيم أو ذاك، أو اضعافها، كما أنه، من جانب آخر، وهذا ما ينبغي عدم إهماله، عنصر هام في التأثير على القرار السياسي بدرجة أو بأخرى، وفي الإفساد طبعاً.

ومن هنا ينبغي النظر إلى الاغداق الذي حدث خاصة بعد الفورة النفطية في العامين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ والذي كان له دور كبير في تشكيل مصالح وامتيازات وتنامي دور شريحة بيروقراطية مفسدة تداخلت وظائفها وتطلعاتها مع الشرائح الطفيلية والكومبرادورية الفلسطينية والعربية في الشتات أولاً، ثم في الوطن، خاصة بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية المنبثقة عنه. وبات لهذه الشريحة أو الشرائح مجتمعة تأثير على القرار السياسي، وقبل ذلك، على السياسات الاقتصادية الاجتماعية. ومن هذا الموقع ساهمت ليس فقط في محاصرة التيارات اليسارية وما تمثله من طموحات قوى اجتماعية ذات شأن في المجتمع الفلسطيني، وانما أيضاً في عمليات التخريب والإفساد، الجماعي أو الفردي، لعناصر انتمت للتيار اليساري، وهي عمليات سهلتها التطورات الخارجية السلبية (انهيار الاتحاد السوفييتي، وتجربته، انعكاسات حرب الخليج عام ١٩٩١) وحالة الاحباط وفقدان البوصلة التي نتجت عنها لدى قطاع غير بسيط من قواعد وكوادر، لا بل ومن قيادات، هذا التيار. وكلنا يستذكر المناخات التي سادت بعد هذه التطورات، والتي سلّمت، صراحة أو ضمناً، بانتصار النظام الرأسمالي وقيمه ونموذجه الاقتصادي الليبرالي المعولم، كما ونموذجه السياسي، الذي بات يعتبر عنوان «الديمقراطية» والترجمة الوحيدة الممكنة لها في أي مكان في العالم.

(ولا نريد هنا أن نستطرد في هذا المجال لنتحدث عن أخطاء التجربة السوفييتية، وغياب الديمقراطية السياسية الحقيقية فيها، بل نكتفي بهذه الإشارة العابرة لنؤكد أن الديمقراطية في الدول الرأسمالية المتطورة، وان كانت في قسم كبير منها نتاج نضالات الجماهير الشعبية وقواها الطليعية، إلا أنها عرضة دائمة

للتحايل والتجاوز والانتقاص من قبل الطبقات الحاكمة واصحاب النفوذ المالي الأخطبوطي المتزايدي التأثير على القرار السياسي في بلدهم وفي بلدان أخرى في العالم، في عصر تنامي الشركات متعددة الجنسية واتساع عملية العولمة).

وهنا لا نريد أن نقلل من الإشكالات والثغرات الذاتية للقوى والاتجاهات اليسارية الفلسطينية المختلفة التي عاشت وتعيش أزمتها الخاصة ونصيبها من الأزمة العامة للحركة الوطنية الفلسطينية، كما أشرنا أعلاه. ولا نريد أن نستخف أيضاً بالمناخات السلبية التي كانت، لفترات طويلة، قائمة في ما بينها، والتي تطل برأسها احياناً فتعود أشباح الماضي لتعقد حوارات الحاضر وتربك احتمالات المستقبل، وفي منطقة يعمر فيها الماضي، حتى السحيق منه، طويلاً، وتغلب، في بعض الحالات، اصطفافاته ومفاهيمه وعصبياته على ما يفترض أن تمليه منها هموم الحاضر وحسابات المستقبل. وهنا لا نتحدث فقط عن التاريخ المشترك واشكالاته بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية، بل أيضاً عن الحزب الشيوعي (حزب الشعب حالياً) والاشكالات التي حكمت، طويلاً، العلاقات والمواقف والتقييمات (المسبقة أحياناً) بينه وبين كل من الجبهتين، إذا اعتبرنا أن هذه التنظيمات الثلاثة هي التشكيلات الرئيسية لليسار الفلسطيني المعاصر، دون أن نهمل عدداً من القوى والتيارات والتجمعات والشخصيات التي تنتمي فكراً وموقفاً لهذا الاتجاه أيضاً، ولسنا، هنا، بصدد تقييم مسيرة وتاريخ كل طرف من هذه الأطراف والإشارة إلى حجم الأخطاء (الاستراتيجية أحياناً) التي يتحمل مسؤوليتها في المآل الذي وصل إليه تيار اليسار في صفوف الشعب الفلسطيني، فلذلك مكان آخر، وهو، في كل الأحوال، ينبغي ألا يحكم التعاطي مع الواقع الحالي وإمكانيات العمل المشترك والتوجه نحو بناء القطب اليساري (القطب الثالث) كخيار انقاذي، ليس فقط لقوى اليسار وقيمه، وانما لمجمل القضية الوطنية.

ولا نستهين هنا أيضاً بحجم الخلافات السياسية الراهنة بين مكونات اليسار الفلسطيني، وتحديداً بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية من جهة وحزب الشعب من جهة أخرى، خاصة في ما يتعلق باتفاق أوسلو وترتباته، ولكن، هنا أيضاً، هذه

الخلافات السياسية، التي تراجعت بعض الشيء اثر المواقف النقدية المتزايدة لحزب الشعب تجاه الاتفاقات الأخيرة وتجاه سياسات وممارسات السلطة وأجهزتها، يمكن أن تتم مناقشتها ويتم التعاطي، في المقام الأول، مع القضايا المتفق عليها والتي تتقارب المواقف بشأنها، وهي غير قليلة، خاصة في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي ومجال الحريات الديمقراطية وحقوق المواطن، ويمكن أن ترسم هياكل العمل المشترك، العامة أو المعنية بمجال محدود، انطلاقاً من درجة التلاقي هذه.

وقد شهدت مرحلة ما بعد مؤتمر مدريد تشكل القيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية، وهي صيغة فضفاضة قابلة للتطور، وان بشكل أبطأ مما كان يتوقع بعض انصار الاندماج والتوحيد المبكرين، كما جرت محاولات عدة في الأراضي المحتلة، خاصة بعد اتفاق القاهرة عام ١٩٩٤ لتشكيل «تجمع وطني ديمقراطي» يضم قوى وشخصيات تنتمي، بشكل عام، إلى تيار اليسار وتعارض اتفاقي أوسلو والقاهرة (أواخر ١٩٩٤ ـ أوائل ١٩٩٥). وفي أواخر العام ١٩٩٥ صدرت مواقف مشتركة للجبهتين الديمقراطية والشعبية وحزب الشعب وبعض الشخصيات اليسارية، مع بدء الترتيبات لانتخابات هيئات الحكم الذاتي (الرئاسة والمجلس التشريعي)، لكن الموقف من هذه الانتخابات ثم من المشاركة في مؤسسات السلطة، بما فيها الوزارة، باعد، بالممارسة بين الجبهتين من جهة وحزب الشعب من جهة أخرى، علماً بأن الموقف من اتفاق أوسلو نفسه كان مصدر تباعد اسبق.

وتطورت بعد ذلك الأوضاع على الأرض، وبالتالي المواقف. فمن جهة، باتت هناك معطيات جديدة لا يمكن تجاهلها والقفز عن وجودها بغض النظر عن الرأي فيها وفي منشأها. ومن جهة أخرى، دخل اتفاق أوسلو، بعد نشوة إعادة الانتشار خارج المدن الرئيسية في الضفة الفلسطينية (باستثناء القدس العربية طبعاً والخليل) في أواخر العام ١٩٩٥، وبعد انتخابات رئاسة السلطة والمجلس التشريعي، دخل في مرحلة من التباطؤ والتأزم، ليس فقط بسبب مجيء اليمين

المتطرف إلى الحكم في إسرائيل بعد انتخابات أيار / مايو ١٩٩٦ والسياسات المتعنتة التي اتبعها، وانما أيضاً بسبب التباسات وثغرات الاتفاق ذاته، الذي ترك العديد من القضايا الحساسة والخطيرة. بدءاً بمسألة الاستيطان الإسرائيلي، مفتوحاً، وبالتالي مصدراً دائماً للاحتقانات ولتغيير الوضع القائم على الأرض، ليس بالاتجاه الذي افترضه صانعو أوسلو الفلسطينيون وانما بالاتجاه المعاكس، أي اتجاه ترسيخ الوجود الإسرائيلي في جزء كبير من الأراضي الفلسطينية المحتلة، من القدس إلى أنحاء الضفة، إلى أجزاء من قطاع غزة نفسه.

وجاءت الممارسات السلبية للسلطة الفلسطينية ولبعض مؤسساتها وأجهزتها في عدد من المجالات المتعلقة بالحريات الديمقراطية وحقوق المواطن، كما في مجال التصرف بالمال العام ومجمل السياسات الاقتصادية ـ الاجتماعية، التي لم تساهم في التخفيف من المعاناة الكبيرة الناجمة عن الحصارات الإسرائيلية المتتالية بل زادت من الهوة بين قطاعات واسعة من المواطنين وهذه السلطة، جاءت كل هذه الممارسات لتعيد الاعتبار للعناوين الاجتماعية والديمقراطية لقوى اليسار ولتقارب، إلى حد معين، بين المطالب، ولتوجد، إلى جانب الشأن الوطني العام وتزايد الابتزازات والضغوط الإسرائيلية (الاميركية) على السلطة الفلسطينية، أرضية أولية مؤاتية لتقارب جديد بين قوى اليسار. فجرت في العام ١٩٩٨ سلسلة من اللقاءات والحوارات شملت قوى اليسار الثلاث المشار إليها ولم تنته اللقاءات على المستوى السياسي إلى خلاصات متفق عليها.

بالمقابل، حققت بعض التجارب الميدانية المشتركة نتائج ملموسة ومشجعة. فعلاوة على العمل المشترك بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية في أكثر من ميدان، وتحالفهما معاً أو مع قوى أخرى يسارية وغير يسارية، خاصة في الانتخابات الطلابية في بعض الجامعات والنقابات، كانت تجربة التحالف الثلاثي في جامعة بير زيت تحت عنوان «القطب الديمقراطي» تجربة إيجابية، على الأقل من حيث فتح خيار ثالث ذي مصداقية ووزن أمام الطلبة، ففي العام ١٩٩٧ حقق التحالف الثلاثي (طلاب الجبهتين الديمقراطية والشعبية وحزب الشعب) نتائج

متواضعة نسبياً بسبب التحفظات الموجودة لدى قسم من قواعد هذا الطرف أو ذلك تجاه هذه التجربة. لكن انتخابات العام التالي (١٩٩٨) جاءت بنتيجة إيجابية وتقدم ملموس، حيث نال القطب الديمقراطي عشرة مقاعد في الجمعية العمومية (مقابل ٨ في العام السابق) وهو تقريباً نصف ما حصلت عليه كل من الكتلة الإسلامية (٢٠ مقعداً) وكتلة شبيبة «فتح» (١٩ مقعداً).

وبمعزل عن محدودية هذه التجربة وعدم امتدادها إلى جامعات أخرى، وبمعزل عن احتمالات استمرارها ـ وهو ما نرجوه، بالطبع، إلا أن من الواضح أن هناك ديناميكية ذاتية لعملية الوحدة على الأرض وفي المجالات المحددة، كما يتضح من هذه التجربة. وهي تصب بهذا الاتجاه: اتجاه أهمية التركيز على التجارب المحددة، على مشروع بلورة هذا «القطب الثالث». بل ان الاكتفاء بها قد يكون بحد ذاته دوراناً في حلقة مفرغة، طالما أن القاعدة والجمهور التنظيمي والجمهور المتعاطف مستبعدون عن هذه العملية، حيث أن التباينات والخلافات السياسية وأساليب العمل المتنوعة يمكن أن تبرز بين لحظة وأخرى وتتحول إلى عقبات تعيق التواصل. والإنجازات الميدانية، على هذا الصعيد، تفتح المجال، بتراكمها، لتجاوز العديد من هذه المعيقات ومن مخلفات الماضي، دون أن نذهب إلى حد توهم أن هذه المخلفات يمكن أن تتبخر، هكذا ببساطة، دون ترك أثر. لكن عملية تدرجية متواصلة، تبدأ بشكل فضفاض ومرن للعلاقة بين مكونات القطب اليساري، تنظيمات وتيارات وشخصيات، ستتعزز وتتطور بمقدار ما يتم إنجاز خطوات عملية على الأرض، تكتسب بدورها ديناميتها الخاصة وتشكل حافزاً جديداً لتطوير الصيغة ودفعها إلى الامام. فكما يقول المثل الأجنبي «النجاح يجر النجاح». وهذه الإنجازات تخلق ظروفاً أفضل لمعالجة التباينات والخلافات الفكرية والسياسية وإيجاد التقاطعات والقواسم المشتركة وآليات العمل المناسبة مع ابقاء قضايا الخلاف والتباين قيد النقاش والتمحيص والتدقيق. فالتجربة العملية كفيلة، غالباً، بحسم العديد من القضايا أو تحجيم الخلافات بشأنها. علماً بأن قضايا غير قليلة يمكن أن تكون هناك آراء متنوعة بشأنها حتى داخل التنظيم الواحد. لكن

وحدة أي تنظيم أو حركة أمر حيوي يفترض الوصول إلى مواقف سياسية موحدة، على الأقل في المجالات الأساسية والحيوية لعمل التنظيم، بدءاً بالمجال الوطني، أي إنجاز مهمات التحرر الوطني، في وضعنا الفلسطيني الخاص.

وإذا ما نظرنا إلى الوضع العالمي حولنا بعد زهاء العقد من الزمن على انهيارات تجارب أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، نجد أن القيم التي دافع عنها اليسار في أنحاء العالم (وليس فقط في ظل هذه التجارب) مازالت حية، لا بل اكتسبت حياة جديدة وصيغاً جديدة، حتى في بلدان هذه الانهيارات، وبشكل خاص في روسيا الاتحادية ذاتها. وفي دول أوروبا الغربية والجنوبية، مازالت قوى اليسار وقيمه تتمتع بقاعدة شعبية وحيوية سياسية ملموستين كما اتضح في الانتخابات النيابية والمحلية العديدة التي جرت في السنوات الأخيرة في هذه البلدان. وهذا يعود أيضاً إلى كون التقاليد والأفكار اليسارية والديمقراطية ذات جذور في هذه البلدان تسبق، في الغالب، قيام الاتحاد السوفييتي. لا بل أن الأفكار اليسارية التي تبلورت على يد كل من كارل ماركس وفريدريش انغلز في أواسط وأواخر القرن التاسع عشر لها جذور قوية في بلدان أوروبا الغربية المتطورة صناعياً أو اقتصادياً، كما يشير إلى ذلك ماركس وانغلز نفسيهما، وهي تعكس واقع هذه البلدان وتطور القيم والتطلعات لدى جمهورها الأكثر وعياً وديناميةً.

وإلى جانب ذلك كله، فإن الانهيارات الصعبة التي شهدتها في العامين الأخيرين، بعض بلدان آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية، من بين تلك التي كانت تلقب «بالنمور» لوصف تطورها الاقتصادي الصناعي السريع، هذه الانهيارات، التي كانت لها امتداداتها وتأثيراتها على مناطق واسعة أخرى في العالم، تؤشر إلى أن النظام الرأسمالي (المعولم) ليس «نهاية التاريخ» كما قيل في مطلع التسعينات، بل انه لازال نظاماً منخوراً بالتناقضات والمفارقات الصارخة وسوء توزيع الثروة على البشر، في بلدان المركز الرأسمالي نفسها، كما وخاصة في بلدان الأطراف (العالم الثالث). لا بل أن تحديث هذا النظام وتطويره للتلاؤم مع مرحلة العولمة الشاملة كان لهما ثمن باهظ على الصعيد البشري في البلدان المتطورة نفسها

(تزايد نسبة البطالة). ولكن أكثر من ذلك في بلدان الأطراف التي بات عدد غير قليل منها يعيش على هامش التاريخ، وفي ظل حالة مريعة من الفاقة والتفكك.

ولا نبشر هنا بقرب زوال النظام الرأسمالي وانهياره وتفجر تناقضاته الرئيسية. فتلك مسألة طويلة الأمد نسبياً لا أحد يستطيع أن يتنبأ بزمانها. ولكن نريد أن نشدد على أن قيم اليسار، كما هو متعارف عليها، لازالت قيماً راهنة، ولم تشخ ولم تصبح متقادمة، ويمكن تلخيص عناوين هذه القيم بالتالي:

- احترام حقوق الدول والشعوب وسيادة المساواة والعدالة في التعامل معها وفي ما بينها، ووضع حد للهيمنة الإمبريالية ولشريعة الأقوى في أنحاء العالم.

- احترام الحريات الديمقراطية وحقوق المواطن في كل بلد، وعلى مستوى العالم.

- بناء اقتصاد وطني متحرر من قيود التبعية ويحترم حقوق مواطنيه المنتجين، وخاصة العمال والفلاحين والكفاءات ويخرجهم من إطار الاستثمار الرأسمالي.

- محاربة كل أشكال التمييز على أساس اللون والدين والعرق والاثنية والجنس والثقافة الخ.. وكل أشكال الاستغلال والاضطهاد، وضمان الحد الأقصى من العدالة الاجتماعية، وصولاً إلى نضوج ظروف قيام مجتمعات اشتراكية حقيقية، بديلة عن نظام الاستغلال الرأسمالي.

- الانفتاح على مستوى الشعوب والتضامن ما بين قواها المستنيرة وجماهيرها الشعبية العريضة، وإقامة نظام عالمي متوازن يخدم مصالح البشر عموماً وليس حفنة أرباب الاحتكارات الدولية الكبرى.

ويمكن أن تضاف إلى هذه العناوين عناوين أخرى بالتأكيد. لكن ما يهمنا هو أن نضع سؤالنا الخاص: هل ما زالت هذه القيم مهمة بالنسبة لمجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية الأخرى؟

وجوابنا، بالطبع: نعم. ومن هنا أهمية ومشروعية إعادة الاعتبار لليسار الفلسطيني لهذا «القطب الثالث» الذي يمكن أن يجد إطاراً شعبياً واسعاً يلتف حوله، إذا ما أحسن التصرف، وإذا ما حقق إنجازات يلمسها الجمهور ويراها بأعينه، ويشعر بأهمية استمرارها وتوسيعها لصيانة قضيته الوطنية والدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية الأوسع في مجتمعنا، العمال والفلاحين والشبيبة والنساء والفئات المثقفة والقطاعات الوسطى، وحتى البورجوازية المنتجة الوطنية وغير التابعة.

ان تنظيمات وقوى واتجاهات اليسار الفلسطينية لا تعيش معلقة في الهواء ومعزولة عن محيطها. فهي جزء من المجتمع الفلسطيني، والسمات الاجتماعية الغالبة تنعكس عليها وتعيش طويلاً في صفوفها. وبعض هذه السمات إيجابي ينبغي تعزيزه كمظاهر التكافل الاجتماعي، على سبيل المثال لا الحصر، وبعضها سلبي ينبغي العمل على محاصرته وتخفيف وطأته على العمل النضالي إلى أن يتم التخلص منه على أمد طويل، من نمط النزعات العشائرية والجهوية والمحلية وغير ذلك من النزعات والسلوكيات التي تزدهر غالباً وتتفاقم في مناخات الاحباط والتراجع والردة، كتلك التي نشهدها في السنوات الأخيرة. ومهما كانت محاولات القفز عن هذا الواقع الموضوعي واعتبار الموقف الفكري أو السياسي (اللفظي) بحد ذاته مصدر الطليعية والمدخل لتجاوز الواقع المحيط، فإن الواقع دائماً هو الأشد عناداً، كما يتضح الآن مما جرى ويجري في بلدان التجربة الاشتراكية في أوروبا الشرقية. بمعنى أن الطليعية ليست صفة شاملة، ولا هي صفة ثابتة، تلصق بهذا التنظيم أو ذاك، بهذا التيار أو ذاك، أو بهذا الشخص أو ذاك، فقد يكون المعني طليعياً في مجال معين، ومحافظاً أو رجعياً أو متخلفاً في مجال أو مجالات أخرى. وهذا ينطبق على التنظيم كما ينطبق على الأفراد غير المنظمين، ومن هنا، فإن الطليعية هي هدف دائم، وهي تطلع مستمر، ينبغي استحقاقه، أي نيله بالإثبات، بالممارسة، في هذا المجال أو في أكثر من مجال، أو في مختلف المجالات، وهذه مسألة ليست سهلة إطلاقاً بالطبع.

نشير إلى ذلك لأن هذه الصفة استخدمت طويلاً كإسقاط أيديولوجي تعسفي على الذات أو على الغير، على الفرد، كما وخاصة على التنظيم. ومن هذه الزاوية فإن التواضع والموضوعية في تقييم الذات والتجربة الذاتية يساعدان كثيراً في دفع عملية الالتقاء. وبكلام آخر أكثر رواجاً في السنوات الأخيرة، لا أحد يستطيع أن يدعي امتلاك الحقيقة وحده وامتلاك الحلول السحرية للمأزق العام الذي تعاني منه الحركة الوطنية الفلسطينية وتيار اليسار الفلسطيني في إطارها. ولكن كل طرف أو فرد يمكن أن يغني العمل المشترك بتجربته، إذا ما تم الاقتناع الفعلي بأن مستقبل التيار اليساري الفلسطيني ـ في الأمد المنظور ـ يتوقف على تلاقيه وعلى عمله المنسق.

وليست هناك، بالطبع، وصفة جاهزة للنجاح، هناك تجارب عديدة في العالم لدرجات متفاوتة من التنسيق والتوحيد والعمل المشترك، من تجربة الساندينين في نيكاراغوا في السبعينات والثمانينات إلى تجربة جبهة فارابوندو مارتي في السلفادور، إلى بعض التجارب اليسارية المعاصرة في أوروبا الغربية (اليسار الموحد في اسبانيا، وحزب إعادة التأسيس الشيوعي في ايطاليا، والأخير شهد تراجعاً في تجربته التوحيدية في الآونة الأخيرة). وكلها تجارب تحتاج إلى التمحيص والتدقيق لأخذ ما هو إيجابي وناجح فيها وتفادي تكرار بعض العثرات ونقاط الضعف التي أدت إلى انتكاس البعض منها أو تراجعها الجزئي. ولكل ظرف وزمان، طبعاً، خصوصياتهما، التي ينبغي أن تنبع أولاً من الرؤية الملموسة للواقع القائم، بكل تعقيداته، ولكيفية التأثير فيه وتغييره وليس التأقلم معه والتكيف مع افرازاته باعتبارها معطى ثابتاً وقدراً لا فرار منه، وهذا أمر مهم تحديداً في وضعنا الفلسطيني، حيث الواقع الجديد يحمل الكثير من التعقيدات والسلبيات الجديدة، التي لا يمكن تجاهل وجودها والقفز عنها طبعاً، ولكن ينبغي عدم القبول بها والتسليم بدوامها واستمراريتها وتكييف البرامج والتطلعات معها.

ان مشروع «القطب اليساري» أو «القطب الثالث» يمكن أن يتقدم باتجاهين: الاتجاه الأول دائرة اليسار المستند إلى الفكر الاشتراكي العلمي أولاً، والثاني دائرة

أوسع تشمل عملياً كل التيارات القائمة بين القطبين الآخرين، التيارات الديمقراطية والليبرالية المستنيرة والوطنية الجذرية والتيار القومي التقدمي. ولكل من هاتين الدائرتين أشكالها التنظيمية المختلفة، التي يمكن أن تبدأ، كما ذكرنا، بدرجة مرنة من التنسيق، وتتطور مع تطور الإنجازات الملموسة على الأرض.

ولا يمكن لهذا اليسار أن ينسى، بالطبع، أن المرحلة الراهنة في حياة الشعب الفلسطيني هي مرحلة تحرر وطني، كانت ولازالت منذ عقود عديدة، وبالتالي يبقى الهاجس الأول هو الهاجس الوطني، هاجس إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة التاريخية، حقه في التخلص من الاحتلال واقامة دولته الوطنية المستقلة على كامل أراضي الضفة الغربية (بما فيها القدس العربية) وقطاع غزة، وضمان حق نازحيه ولاجئيه في العودة إلى وطنهم وديارهم. ووحدة اليسار لا تتعارض مع متطلبات هذه المرحلة وضرورات وحدة كل مكونات الشعب وقواه واتجاهاته الوطنية، بل هي سلاح هام لتوفير شروط استعادة هذه الوحدة الوطنية وتطويرها وضمان تقدم مجمل المسيرة الوطنية التحريرية ومنع تصفية القضية والحقوق الوطنية أو الانتقاص منها واعاقة السير باتجاه انتصارها وانجازها في أقرب وقت ممكن، وبالقدر الأقل من المعاناة والعذاب للشعب الذي طال عذابه ■

١٩٩٨/١٠/٢٢

(5)

اليسار الفلسطيني
متغيرات المرحلة واستحقاقات التجديد (*)

قيس عبد الكريم
(أبو ليلى)

إبرام اتفاقيات أوسلو وبدء تطبيقها شكل انعطافة حادة في المسار التاريخي لحركة التحرر الوطني الفلسطينية، تفوق في حدتها منعطف منتصف الستينات الذي شهد نشوء م.ت.ف. وانطلاقة المقاومة الفلسطينية المسلحة، وهما الحدثان اللذان أرسيا الأساس لتشكل معالم النظام السياسي الفلسطيني كما عرفناه خلال ربع القرن الماضي (١٩٦٨ ـ ١٩٩٣). بتوقيع اتفاق أوسلو يندفع ـ للمرة الأولى ـ طرف فلسطيني، يحتل الموقع الرئيسي في قيادة الحركة الوطنية، للانخراط في تسوية سياسية مع إسرائيل، بما انطوى عليه ذلك من صدمة ضاعف من وقعها أن هذه التسوية جاءت على درجة من الإجحاف بحيث تتجاهل الحد الأدنى من مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وتعجز، بالتالي، عن تأمين حلول للقضايا والتناقضات الملتهبة التي يتمحور حولها الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

قامت هذه التسوية على تأجيل البت بالقضايا الجوهرية التي ينطوي عليها الصراع (القدس، اللاجئين، المستوطنات، الحدود، السيادة، المياه، الخ...) إلى مفاوضات كان يفترض أن تبدأ بعد سنتين من بدء تطبيق الاتفاق على ترتيبات المرحلة المسماة انتقالية، المفترض أن يتحدد مداها الزمني بخمس سنوات، والتي

(*) مداخلة قدمت في إطار ندوة بعنوان «ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، نظمتها مؤسسة «مواطن» في رام الله في ٢٢، ٢٣ /١٠/١٩٩٨.

تقام خلالها سلطة حكم ذاتي تمتد تدريجيا من غزة وأريحا إلى سائر الضفة عدا القدس ومناطق المستوطنات والحدود والمواقع العسكرية التي تراها إسرائيل ضرورية لأمنها. وبينما تحتفظ إسرائيل بمفاتيح السيطرة على الأرض والمياه وعلى الشأن الأمني والاقتصادي وسائر شؤون السيادة، وبالقدرة على فرض الوقائع الاستيطانية والتوسعية على الأرض، يتعهد الجانب الفلسطيني بنبذ «الإرهاب»، وقمع المقاومة، وإنهاء الانتفاضة، والتنسيق والتعاون مع إسرائيل في مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية، والالتزام بحل كافة الخلافات معها بالوسائل التفاوضية. ومن السهولة بمكان أن يرى المرء أن الشروط المجحفة التي انطوت عليها هذه التسوية تضع بيد إسرائيل زمام التحكم بمسار العملية كلها، دون أن تكون قد حددت مسبقاً الهدف النهائي الذي ستصل إليه. وكان واضحا، وهو ما تؤكده الوقائع اليوم، أن هذه المعادلة المختلة تنطوي على خطر تحويل ترتيبات الحكم الذاتي، المسماة انتقالية، إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية.

الانخراط في هذه التسوية المجحفة ترتب عليه انهيار القاعدة السياسية للائتلاف الوطني الذي كان قائماً في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والذي منه كانت تستمد المنظمة شرعيتها الشعبية ومكانتها التمثيلية. هذه القاعدة السياسية تمثلت في ما كان يعرف باسم «البرنامج المرحلي» الذي اعتمد برنامجا للإجماع الوطني عام ١٩٧٩، واتخذ صيغته الأكثر وضوحاً وتبلورا في «مبادرة السلام الفلسطينية» التي اقرها المجلس الوطني الفلسطيني في ١٩٨٨/١١/١٥. وجوهر هذا البرنامج: إن أية تسوية سياسية مع إسرائيل يجب أن تضمن، في الحد الأدنى حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة في الضفة الغربية — بما فيها القدس — وقطاع غزة حتى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧. اتفاق أوسلو أخل بهذا الجوهر وأطاح بالتالي بالركيزة السياسية للإجماع الوطني. وترتب على ذلك انهيار النظام السياسي الفلسطيني القديم الذي كان قائما على مبدأ الإجماع والتوافق كأساس لا غنى عنه للائتلاف في إطار م.ت.ف. بما أدى إليه ذلك من انقسام في صفوف الشعب وتمزق وشلل في البنى المؤسسية للحركة الوطنية الفلسطينية.

هذا المنعطف جاء في ذروة الأزمة التي كانت تعاني منها الانتفاضة الشعبية في الوطن، بفعل تفاقم جملة من المعضلات التي استفحلت بعد خمس سنوات من الصدام المتواصل مع الاحتلال، لتقود إلى التفكك التدريجي للإجماع الوطني على خيار استمرار الانتفاضة، ليس فقط على صعيد القوى السياسية، بل أيضاً بفعل ميل قوى اجتماعية هامة إلى الانفضاض عن مسيرة الانتفاضة والانسحاب من معسكرها. هذا الانحسار في القاعدة الاجتماعية للانتفاضة ترافق مع الإنهاك الشديد الذي أصاب ركائزها الجماهيرية بعد سنوات مريرة من الشظف والتضحيات. وجاء اتفاق أوسلو ليضع حدا لمسيرة الانتفاضة ويرسّم إنهاءها قبل أن تحقق هدفها المعلن في الاستقلال.

في الشتات الفلسطيني تفشي الشعور بالخذلان إزاء تجاهل الاتفاقيات الموقعة لحقوق اللاجئين، والمنحى الخطير الذي اتخذته معالجة قضيتهم في لجان المفاوضات المتعددة بعيدا عن مرجعية القرار ١٩٤. ومع انقسام م.ت.ف. والشلل الذي أصاب مؤسساتها غاب دورها إزاء قضايا فلسطينيي الشتات، حيث باتوا يفتقرون إلى مرجعية وطنية موحدة، بينما تفاقم القهر الذي يتعرضون له بالحرمان من أبسط الحقوق المدنية والاجتماعية. وتعمق في صفوفهم القلق والخوف على المصير من جهة، والشعور المتزايد بتهميش دورهم وتراجع قدرتهم على التأثير في صوغ المصير الوطني في جهة أخرى.

شكلت هذه العوامل حالة من التفكك والانحلال للبنى التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية، وهي حالة موضوعية تعكس عملية الفرز والحراك الاجتماعي وإعادة الاصطفاف في خارطة القوى والمصالح في ضوء الوضع الجديد الذي بدأ يتشكل مع المباشرة في تطبيق اتفاقيات أوسلو، وبخاصة انه جاء على خلفية التحولات الدرامية التي شهدها الوضع الدولي والإقليمي في مطلع التسعينات، أولا بفعل انهيار التوازن الدولي الذي كان قائما في حقبة الحرب الباردة وانتهاء هذه الحرب بانتصار الولايات المتحدة وحليفاتها وتفكك المنظومة الاشتراكية العالمية وانهيار الاتحاد السوفييتي، وثانيا بفعل النتائج المأساوية لحرب الخليج الثانية واندفاع

واشنطن نحو استثمارها للإسراع في إقامة نظام إقليمي جديد يكرس هيمنتها في المنطقة كركيزة من ركائز النظام العالمي الجديد ذي القطب الواحد الذي تسعى لإرسائه في عالم ما بعد الحرب الباردة.

أبرز معالم هذا الواقع الجديد، على الصعيد الفلسطيني، نشوء سلطة فلسطينية تتمتع بالحكم الذاتي في الضفة وغزة، وهي سلطة لا تملك ولاية كاملة على الأرض وسلطاتها مقيدة في الشأن الأمني والاقتصادي وسائر شؤون السيادة، ولكنها تتمتع بصلاحيات واسعة في إدارة الشأن الداخلي للمجتمع الفلسطيني. بنى هذه السلطة تشكلت، في البداية، بمفاصلها الرئيسية، من المؤسسات الإدارية والعسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي ترافق بدء تطبيق الاتفاق مع انتقال معظمها من الخارج إلى الداخل واندماجها في أجهزة السلطة الناشئة لتشكل نواتها، ولتطبعها بطابعها الخاص، البيروقراطي، والطفيلي، والفوضوي في آن. وأدى هذا إلى مزيد من التراجع في دور الشتات الفلسطيني، ومزيد من الاغتراب لمؤسسات م.ت.ف. عن تمثل هموم وقضايا الشتات وبخاصة بعد انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في غزة (نيسان ٩٦) والتحولات الواسعة في تكوين المجلس التي أدت إلى الإخلال الجوهري بتوازنه التمثيلي على حساب تجمعات الشتات وصوتها داخل المجلس.

هذه التطورات انتجت تغييرا عميقاً في الشروط الموضوعية التي تحكم صيغ ومسارات العمل السياسي الفلسطيني. فقد انتهت مرحلة، وبدأت مرحلة جديدة ذات طابع مختلف نوعيا. ولكن، أين يكمن الاختلاف في طبيعة المرحلة؟ البعض كان يعتقد أن المرحلة التي انتهت هي مرحلة التحرر الوطني، لتبدأ مرحلة «البناء». هذه المعادلة الأيديولوجية كانت تعبر عن الآمال الوهمية التي جرى تعليقها بسذاجة، أو جرى نسجها بخبث وتعمد، على إمكانية أن تقود آليات تطبيق الاتفاق إلى زوال تدريجي للاحتلال وصولا إلى قيام دولة فلسطينية. ولكن التطورات اللاحقة سرعان ما بددت هذه الأوهام بقسوة. ولم يعد يجادل أحد أن سطوة الاحتلال وهيمنته لم تنحسر، بل ما تزال تلقي بظلها الثقيل على مختلف مناحي

حياتنا، فضلاً عن وجوده المباشر على الأغلبية الساحقة من الأرض. وبحكم هذه الحقيقة يبدو بديهيا القول أن المرحلة ما تزال، في سمتها الرئيسية، مرحلة نضال من أجل التحرر الوطني.

ولكن انتقال طرف رئيسي في حركة التحرر الوطني الفلسطيني إلى مواقع القبول بحكم ذاتي مقيّد الصلاحيات في ظل استمرار هيمنة الاحتلال، هو الذي أدى إلى التغيير النوعي في سمات هذه المرحلة وفي اصطفاف القوى الاجتماعية في سياق مسيرة التحرر الوطني. من جهة، أبرز هذا التغيير أولوية النضال من أجل إعادة بناء الإجماع الوطني، وهو في الجوهر نضال جماهيري ضاغط على السلطة من اجل تغيير مسارها، كشرط من شروط استئناف المواجهة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال. ومن جهة أخرى، وهذا هو الأهم، أدى هذا التغيير إلى إضفاء وزن أكبر على محاور الصراع الاجتماعي المتعلقة أولاً بدمقرطة المجتمع والحياة الداخلية الفلسطينية بمختلف مجالاتها السياسية والاجتماعية. **وثانياً** بالدفاع عن المصالح الحياتية الملحة لقطاعات الشعب وقواه الاجتماعية والوطنية وإيجاد حلول للمعضلات التي تعاني منها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية وغيرها. هذا المحور الثاني لا يطرح نفسه فقد داخل الوطن، بل هو أيضاً يبرز بإلحاح في مواقع الشتات حيث يدفع مسار التسوية الجارية نحو التصفية التدريجية لقضية اللاجئين، بما يعنيه ذلك من تقليص للالتزام الدولي إزاءهم وما يعكسه على دور وخدمات الأونروا من جهة، وبما يقود إليه من جهة أخرى من تصعيد للإجراءات الهادفة إلى حرمانهم من حقوقهم المدنية والاجتماعية. وكل ذلك ينعكس بقسوة على المصالح الحياتية المباشرة لفلسطينيي الشتات فضلاً عن تهديده مصيرهم الوطني.

المرحلة الجديدة، إذن، لا تنتفي سمتها كمرحلة تحرر وطني. ولكنها مرحلة تحرر وطني ذات خصائص وشروط متميزة أبرزها التداخل المتزايد بين «الوطني» وبين «الديمقراطي» و«الاجتماعي»: بين النضال ضد الاحتلال والاستيطان، وبين النضال من أجل التحرر من قيود الاتفاقيات المجحفة، ومن اجل

دمقرطة المجتمع وتصويب النهج الاقتصادي والاجتماعي للسلطة. علاقة التداخل هذه هي علاقة تأثر وتأثير جدلية متبادلة. إن وجود الاحتلال، والشروط المجحفة لاتفاقيات الحكم الذاتي، ليس فقط في الشأن الأمني بل أيضاً في المجال الاقتصادي، تحد على نحو جوهري من إمكانية إرساء ديمقراطية حقيقية أو إيجاد حلول ناجعة للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية المستفحلة. لذلك فإن التحرر الديمقراطي والاجتماعي الحقيقي يشترط زوال الاحتلال ونيل الاستقلال الوطني. ولكن ـ من جهة أخرى ـ فإن تأمين متطلبات النجاح في معركة التحرير الوطني بات، أكثر من أي وقت مضى، يتطلب تعميقاً للديمقراطية الداخلية وحلولا أكثر عدالة للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الأغلبية المسحوقة من المجتمع.

هذا المنعطف كان، وما يزال، يتطلب تجديداً جوهرياً في برامج القوى السياسية القائمة، كما يتطلب تجديداً في بناها وهياكلها ووسائل عملها بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الجديدة ويرقى إلى تحدياتها. التخلف عن إدراك هذه الحاجة إلى التجديد، أو عن تلبية متطلباتها، قاد إلى أزمة مستفحلة عجلت عملية التفكك والانحلال لبنى الحركة الوطنية، وباتت تطرح تساؤلات جادة حول مصير الصيغ التي كان يتشكل منها النظام السياسي الفلسطيني. أي تحديداً: منظمة التحرير ومؤسساتها وفصائلها وسائر بناها (من اتحادات شعبية... الخ).

هذه الأزمة تنطوي، بلا شك، على إضعاف المنظمة وتراجع دورها والنيل من مكانتها التمثيلية، بفعل تصدع وحدتها والشلل والخلل التكويني الذي أصاب هياكلها القيادية والتشريعية والميل إلى الدمج المتزايد بين مؤسساتها وأجهزة السلطة. ولكن هذه الأزمة لا تعني نهاية منظمة التحرير ولا انقضاء مرحلتها. إن الغيبوبة التي أصيبت بها المنظمة لا تعني بعد الموت السريري، ناهيك عن الموت الكامل، ومحاولة صوغ «نظام سياسي جديد» تقوم ركائزه على أجهزة سلطة الحكم الذاتي، بديلا عن المنظمة كإطار تمثيلي شامل للشعب الفلسطيني، هي محاولة باءت بالفشل وانتهت إلى مأزق يزداد استعصاء يوماً بعد يوم. واليوم

يجاهر الكثيرون أن شرعية مؤسسات السلطة، بما فيها المجلس التشريعي، تنتهي تلقائيا بنهاية الفترة الزمنية المحددة للمرحلة الانتقالية في أيار ٩٩. ولا يجد البعض مخرجا من الفراغ السياسي ـ القانوني الذي يقود إليه هذا المأزق، سوى بالعودة إلى شرعية المنظمة باعتبارها المرجعية العليا للسلطة. والحال أن استحضار مرجعية المنظمة لإيجاد مخارج، ولو مؤقتة، من الأزمات الداخلية التي تعاني منها مؤسسات السلطة، بات يتكرر اكثر من مرة (كما حصل خلال الأزمة الوزارية الأخيرة).

ولابد أن نعيد إلى الأذهان أن اتفاق أوسلو نفسه هو رسمياً اتفاق بين إسرائيل وبين المنظمة، أقيمت بموجبه السلطة الفلسطينية، وليس اتفاقا بين إسرائيل والسلطة. وحتى وفقا لنصوص الاتفاق، فإن المفاوضات حول الوضع الدائم سوف تجري بين إسرائيل والمنظمة لا بينها وبين السلطة. ولا يمكن أن يكون الأمر إلا كذلك فالقضايا التي تدور حولها هذه المفاوضات تشكل العناصر الجوهرية للقضية الوطنية الفلسطينية ولا يمكن البت فيها إلا من قبل هيئة تفي بشمولية التمثيل الفلسطيني في الداخل والخارج.

إن الحاجة الموضوعية تبقى قائمة لاستمرار المنظمة بصفتها تجسيداً لوحدة الشعب الفلسطيني ووحدة تمثيله، والكيان المعبر عن هويته وشخصيته الوطنية. وما لم تقم دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة على الأرض، السيادة الضرورية من أجل أن تكون حقا «دولة للفلسطينيين أينما كانوا» كما ينص إعلان الاستقلال، فإن الدور الذي تلعبه المنظمة على هذا الصعيد لا يمكن لأية صيغة أخرى أن تعوض عنه. فالسلطة الفلسطينية، بما هي ـ بالتعريف كما بالممارسة ـ سلطة لفلسطينيي الضفة والقطاع، لا يمكن أن تشكل بديلاً للمنظمة يلبي هذه الحاجة الموضوعية. ولذلك نشهد الآن، مع اقتراب نهاية المرحلة الانتقالية وبروز استحقاقات التفاوض (أو الصراع) حول قضايا الوضع الدائم، إن الأصوات ترتفع بالدعوة إلى إخراج المنظمة من غيبوبتها وإحياء وتفعيل مؤسساتها.

لابد أن نشدد هنا أن هذه المسألة (إحياء المنظمة) لا يمكن حلها بإجراءات

شكلية ذات طبيعة إدارية من نمط الفصل بين اجتماعات اللجنة التنفيذية واجتماعات المجلس الوزاري للسلطة. إن هذه المسألة هي في الجوهر مسألة سياسية تتطلب حلولاً سياسية من شقين مترابطين: **الأول** إعادة بناء القاعدة السياسية للإجماع الوطني، **الثاني** دمقرطة البنية المؤسسية للمنظمة. إن الصيغة القديمة للائتلاف والإجماع الوطني ماتت إلى غير رجعة. والرهان على إمكانية إحيائها رهان عقيم. وعملية إعادة بناء الإجماع والائتلاف الوطني، التي هي شرط من شروط إحياء المنظمة وتفعيل مؤسساتها، بقدر ما تتطلب بلورة برنامج سياسي متفق عليه يتجاوز الشروط المجحفة لاتفاقيات أوسلو التي كانت سبب الانقسام والتشرذم والشلل، فإنها باتت تشترط تجديد بنية هذه المؤسسات وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية ترسي الائتلاف على قاعدة أكثر تمثيلا لإرادة الشعب، بمختلف أماكن تواجده. المدخل إلى ذلك بات الآن ممكنا، وهو إجراء انتخابات ديمقراطية حرة للمجلس الوطني الفلسطيني على قاعدة التمثيل النسبي التي تكفل تعبيراً أكثر دقة عن الخيارات السياسية والبرنامجية لمختلف قطاعات الشعب. إذا توفرت الإرادة السياسية، يمكن بشيء من الإبداع الخلاق تطوير الآليات التي تمكن من إجراء هذه الانتخابات في الوطن، بالرغم من ظروف الاحتلال. وكذلك هي الحال في العديد من مواقع الشتات. أما بلدان اللجوء التي يتعذر فيها إجراء الانتخابات، فإن الجزء المنتخب من المجلس نفسه يمكن أن يحدد أسس وكيفية تمثيلها بما يراعي معايير الديمقراطية والتعددية والتمثيل الشعبي الحر.

إذا كانت الحاجة الموضوعية لدور المنظمة ما تزال قائمة، فإن دور ما يسمى «الفصائل» هو أيضاً لم ينته بعد. «الفصائل» هي في الواقع صيغ للعمل السياسي اتخذتها التيارات التاريخية الفاعلة في صفوف الشعب الفلسطيني (القومية ــ الوطنية، واليسارية، والإسلامية) وتكيفت من خلالها مع متطلبات المرحلة المنصرمة من مسيرة التحرر الوطني. وإذا كانت المرحلة ما تزال تتسم بالطابع الوطني التحرري، فإن الحاجة الموضوعية لهذه الصيغ تبقى أيضاً قائمة. ولكن الشروط الجديدة التي باتت تحكم هذه المرحلة، صارت تتطلب عملية «تكيّف» جديد تطور هذه الصيغ

وتمكنها من مواجهة التحديات التي تبرزها المرحلة الجديدة. وبصرف النظر عن قدرة هذا الفصيل أو ذاك على الاستجابة لمتطلبات هذه العملية، التي قد تؤدي إلى اختفاء فصائل أو ولادة فصائل جديدة كما حصل أكثر من مرة عبر مسيرة العقود الأربعة الماضية، ولكن الحاجة الموضوعية سوف تفرض، في النهاية، على الأرجح، تجديد هذه الصيغة لا إنهاءها. وهكذا فإن عملية التفكك والانحلال للبنى التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية هي ليست طريقا ذات اتجاه واحد، بل هي مقدمة لاعادة تشكلها على أسس جديدة توائم مستجدات المرحلة.

ولكن هذه العملية لا تجري بسلاسة ويسر. إنها تجري عبر أزمة طاحنة. وهي أزمة تعاني منها بالفعل كل القوى السياسية، بأشكال ودرجات مختلفة. ولكن هذه الأزمة هي اعمق وأكثر حدة لدى قوى اليسار الفلسطيني. ولذلك أسباب عديدة موضوعية وذاتية. البعض يميل إلى ترجيح تأثير العوامل الموضوعية، وبخاصة تلك الناجمة عن التحول الدرامي في ميزان القوى الدولي اثر انتصار الولايات المتحدة وحلفائها في الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي.

يجري التشديد أحياناً على الأثر «الأيديولوجي» لهذا التحول على فصائل اليسار، باعتبار أن انهيار الاتحاد السوفييتي كان انهيارا للمرجعية الفكرية للتيار اليساري، ورغم أنني اعتقد أن هذا الحكم ينطوي على كثير من التبسيط (بل أنا أرى، بالعكس، إن ظاهرة انهيار الاتحاد السوفييتي لا يمكن فهمها إلا بالعودة إلى المنهج الماركسي ليس كأيديولوجيا بل كأداة معرفية لا غنى عنها لتشكيل رؤية علمية متجددة لعالمنا المعاصر)، إلا أن من المؤكد أن هذا الانهيار أوقع درجة عالية من البلبلة الفكرية والارتباك السياسي في صفوف اليسار، زادت من عمق الأزمة وإن لم تكن سببها الرئيسي. فالواقع أن هذا الارتباك الأيديولوجي هو ذاته كان انعكاسا للتغيير الموضوعي في ميزان القوى الناجم عن انهيار التوازن الدولي الذي كان قائماً في حقبة الحرب الباردة. في ظل عالم التوازن بين القطبين، كانت قطاعات اجتماعية واسعة (من الفئات الوسطى) في بلدان العالم الثالث، تجد مصلحتها في الانضواء تحت راية اليسار أو التحالف معه لمواجهة أو لجم الاستغلال الإمبريالي. إن الارتباك

الأيديولوجي هو انعكاس للفزع والخذلان الذي بات يعصف بهذه القطاعات اثر انهيار التوازن الدولي وسعيها إلى التكيف مع الواقع الدولي الجديد عبر الفرار الجماعي من معسكر اليسار. وهكذا فإن التحول الدرامي في الوضع الدولي كان عاملاً من عوامل تغذية الأزمة الداخلية لليسار الفلسطيني. وهو ساهم من جهة أخرى بلا شك في حرمانها من العمق الإقليمي والدولي الذي كان يؤمن دعما معنويا وسياسيا، وأحيانا ماديا، لا يمكن التقليل من أثره ـ لو استمر ـ في التخفيف من مفاعيل الأزمة. (ومن الواضح أن التيارات الرئيسية الأخرى في الحركة الفلسطينية لا تعاني بنفس الحدة من هذا العامل لاسباب جلية للعيان).

ولكن على أهمية هذا العامل الموضوعي الذي يتجلى تأثيره في تعميق الأزمة، فإن العوامل الذاتية هي السبب الرئيسي في نشوء الأزمة وتفاقمها. إن الأزمة، أية أزمة، هي احتدام التناقض بين الحاجة إلى الجديد الذي يوائم مستجدات التطور الموضوعي، وبين استمرارية القديم الذي شاخ وبات عقيما. وهكذا فإن التغير في الظروف الموضوعية هو معطى من معطيات الأزمة وليس سببها. إن سبب الأزمة هو التخلف عن وعي الحاجة إلى التجديد، والتخلف عن تلبية استحقاقاتها والاستجابة لمتطلباتها.

إن ظروف المرحلة الجديدة تملي، بالأساس، تجديداً برنامجياً يأخذ بعين الاعتبار التداخل المتزايد بين «الوطني» وبين «الديمقراطي» و«الاجتماعي». ولكن عملية التجديد البرنامجي لا تقتصر على بذل جهد فكري وحواري لبلورة وصوغ برنامج جديد. إن وضع برنامج على الورق هو خطوة لا ينبغي الاستهانة باهميتها، ولكنها ليست سوى مدخل للتجديد وليست التجديد بحد ذاته. ذلك أن التحدي الأبرز هو الانتقال بهذا البرنامج من حيزّ القول إلى حيزّ العمل، من حيّز الدعاية والتبشير إلى حيّز الممارسة والتطبيق. وذلك يتطلب تجديداً في البنى والأدوات التنظيمية التي تحمل هذا البرنامج. وفي نمط العلاقة بينها وبين القوى الاجتماعية التي يفترض بهذا البرنامج أن يعبر عن مصالحها وطموحاتها. البنى التي طورت لحمل برنامج تطغى عليه مهمات النضال الوطني ضد الاحتلال، بات

مطلوبا تكييفها لتتمكن من حمل برنامج يوازن بين الوطني وبين الديمقراطي والاجتماعي. وإذا كان الرئيسي في احداث هذا التوازن هو إيلاء اهتمام اكبر للدفاع عن الحقوق والمصالح الحيوية المباشرة لجماهير الشعب، فإن التشخيص السليم لهذه الحقوق والمصالح، ولاولوياتها، ولسبل الدفاع عنها، يتطلب أولا تعميق الديمقراطية الداخلية في الحزب (أو الفصيل /التنظيم) بما يعني بالدرجة الأولى تفعيل مشاركة القاعدة الحزبية، الأكثر انغراساً في صفوف الشعب، والأكثر تمثلاً لهمومه واهتماماته في صوغ البرامج والسياسات. وهو يتطلب، ثانياً، بناء علاقة ديمقراطية منظمة بين الحزب وبين القوى الاجتماعية التي يطمح إلى تمثيلها وحمل مطالبها.

[لابد هنا من عدد من الملاحظات حول هاتين النقطتين. فيما يتعلق بالنقطة الأولى أشدد على أن جوهر الديمقراطية الداخلية في الحزب يتمثل في تفعيل دور القاعدة الحزبية في صوغ البرامج والسياسات، وتصويبها، فضلاً عن حقها في الانتخاب الحر للقيادات على مختلف المستويات. إن حرية الرأي، وتعددية الآراء والاجتهادات، وحرية النقاش داخل صفوف الحزب هي القاعدة الأولى من قواعد الديمقراطية. ولكنها وحدها لا تكفي. فيجب الإقرار بأن النقاش الحر لابد أن يفضي إلى قرار تتخذه الأغلبية. والديمقراطية هي، أيضاً، أن يكون هذا القرار ملزما للحزب كله بما يضمن مبدأ «وحدة العمل». إن الحقوق الديمقراطية للعضو الفرد يجب أن تكون مكفولة. ولكن ليس من بينها حق الفرد في أن يتمرد على قرار المجموع. فهذا ليس من الديمقراطية في شيء، بل هو نقيضها.

أما فيما يخص النقطة الثانية فيجب التشديد أن السمة الطليعية للحزب لا تعني إقامة علاقة أبوية، أو نخبوية فوقية، مع جماهير القوى الاجتماعية التي يطمح إلى تمثيلها. إن العلاقة بين الحزب والجماهير يجب أن تكون علاقة ديمقراطية بمعنى أن على الحزب أن يتعلم من الجماهير، أن يصغي بتواضع لآرائها وتجاربها، أن يلتقط بدقة همومها ومطالبها، وان يوجد الأطر والقنوات المنظمة التي تمكن الجماهير اللا حزبية من أن تشارك بشكل ديمقراطي في اغناء برامج الحزب

وتصويب سياساته.

على أساس هاتين النقطتين يتضح مدى عمق الترابط بين استحقاقات التجديد البرنامجي وبين استحقاق تعميق الممارسة الديمقراطية داخل صفوف الحزب في علاقته مع الجماهير].

ولكن استحقاق التجديد البرنامجي لدى قوى اليسار، بكل ما ينطوي عليه من صعوبات ومخاض داخلي عسير، يقترن هنا بالحاجة إلى بناء قوة جماهيرية، ومادية، تتجاوز الاستقطاب الجاري في حياتنا السياسية بين قطبين: من جهة السلطة وقاعدتها الرئيسية حركة فتح، ومن جهة أخرى الحركة الاسلامية وجناحها الرئيسي حماس. إن مصادر القوة لدى كل من القطبين لا تنبثق من سلامة أو ملموسية الحلول التي يقترحها برنامج كل منهما للمعضلات الرئيسية التي يعاني منها المجتمع (إذا كان لأي منهما برنامج أصلا)، بل من كون كل منهما يبدو بديلا ذا مصداقية للآخر، بديلا ذا وزن يمكنه من التأثير الفاعل في مجرى الصراع الراهن. وليس هذا، للأسف، هو حال قوى اليسار. إن قدرة أي من قوى اليسار على بلورة برنامج متجدد يستجيب بدقة لاحتياجات الواقع والمجتمع يمكن أن يشكل مدخلا لمراكمة قوى جماهيرية ومادية قادرة في النهاية على أن تبرز بديلا ديمقراطيا ثالثا. ولكن هذه عملية شاقة ومعقدة تؤتي ثمارها فقط في الأمد البعيد. أما في المدى المباشر فإن افضل البرامج لا تكتسب مصداقية وجدية في أعين الرأي العام ما لم تستند إلى قوى جماهيرية ومادية تحملها وتجعل منها عاملاً فاعلا في مجرى الصراع الراهن. إن التشرذم والتمزق في معسكر اليسار يعطل إمكانية إيجاد حل مباشر لهذه المعضلة. لذلك فإن بناء قوة جماهيرية تبرز بديلا ديمقراطيا ذا مصداقية في المدى المباشر يطرح بإلحاح ضرورة وحدة قوى اليسار على أسس تمكن من إعادة تعبئة وتفعيل التيار الجماهيري الديمقراطي العلماني الواسع الذي هو الآن محيّد عن الفعل السياسي بسبب غياب البديل الملموس الذي يمكن أن يلتف حوله.

ولكن دون هذه الوحدة صعوبات ومعيقات جمة، يبدو لأول وهلة أن أبرزها التباين في رؤية الواقع الجديد وما يشتق منه من استخلاصات برنامجية، وبخاصة

الاختلاف في الموقف من اتفاقيات أوسلو واشتقاقاته التكتيكية فيما يخص العلاقة بالسلطة وبالمؤسسة الرسمية لمنظمة التحرير. ولكن، دون التقليل من أهمية الخلاف البرنامجي، ففي رأيي أن العقبة الحقيقية التي تعرقل إيجاد صيغة تتيح حل هذا الخلاف، أو تجاوزه، هو قوة الاستمرارية التي تكتسبها، بخاصة على الصعيدين القيادي والكادري، البنى القديمة المتكلسة بما تؤمنه من امتيازات معنوية، وأحياناً مصلحية. إن التطورات الجارية، بعد أن دخلت مسيرة أوسلو في مأزق مستفحل واتضحت انعكاساتها السلبية على قضية الشعب ومصالحه، تدفع باتجاه تقليص مساحة الخلاف البرنامجي والتكتيكي وترسي أساسا موضوعيا لتجاوزه. ولكن هذا لن يكون كافيا لدفع عملية الوحدة بين قوى اليسار. فإذا قلصنا الدائرة قليلاً ونظرنا إلى مشروع الوحدة بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية لوجدنا أن التباين البرنامجي، وبخاصة في الموقف من أوسلو واشتقاقاته التكتيكية، هو أضيق مساحة وكان تم، فعلاً، التوصل إلى حلول له وصوغ وثيقة برنامجية مشتركة في صيف ١٩٩٤ عرفت آنذاك باسم «برنامج الخلاص الوطني». ولكن ذلك لم يسهل تجاوز العقبات البنيوية التي أعاقت مسيرة الوحدة.

لذلك نستطيع أن نرى أن دفع مسيرة الوحدة لقوى اليسار هو واحد من ابرز استحقاقات التجديد التي تواجهها هذه القوى، وأن العقبات الحقيقية التي تقف دون التصدي لهذا الاستحقاق هي نفسها التي تعرقل عملية التجديد لكل من هذه القوى على انفراد في سائر المجالات البرنامجية والبنيوية.

هل يمكن التفكير بصيغ تتيح تجاوز هذه العقبات؟ من الزاوية النظرية، نعم، بلا شك، وبخاصة أننا لا نتحدث عن وحدة اندماجية كاملة في إطار حزب واحد. إن إمكانية اندماج قوى اليسار في حزب ديمقراطي موحد هي في المدى المرئي إمكانية غير واقعية لما تتطلبه من حل مسبق لمساحات أوسع من التباينات الفكرية والبرنامجية التي لا يجوز الاستخفاف بأهميتها عندما يتعلق الأمر باندماج حزبين أو أكثر، وبخاصة أن بعض هذه التباينات يتعلق بأسس البناء الحزبي والمبادئ التي تحكم العلاقات داخل صفوف الحزب. ولكن دون مستوى الاندماج ثمة صيغ عديدة للوحدة

التي تحترم التنوع والتعددية ولا تلغيهما بصورة ارادوية أو قسرية. ابرز هذه الصيغ، على سبيل المثال، إقامة كيان (أو إطار) سياسي جبهوي، يتمتع بشخصية سياسية وتنظيمية قائمة بذاتها بمعزل عن أي من مكوناته وعناصره، تنخرط فيه الأحزاب والفصائل اليسارية القائمة مع احتفاظ كل منها باستقلاله الفكري والتنظيمي وحقه في التعبير المستقل عن مواقفه في قضايا الخلاف، ويكون مفتوحاً لانتماء أية مجموعات أخرى أو أفراد يوافقون على برنامجه، تتشكل هيئاته القيادية على جميع المستويات، على أساس يجمع بين تمثيل الحد الأدنى للقوى المكونة وبين الانتخاب الديمقراطي الحر من القاعدة إلى القمة والذي تتاح المشاركة فيه لجميع الأعضاء، حزبيين ولا حزبيين، وفق قاعدة التمثيل النسبي.

ليس سرا أن حوارا يدور، منذ فترة، بين عدد من القوى لبلورة أرضية سياسية وتنظيمية مشتركة تصلح أساسا لإنشاء مثل هذا الإطار الذي يمكن أن يتخذ شكل تحالف، أو تجمع، أو «قطب» ديمقراطي، ولكن هذا الحوار ما يزال يقف عند عتبة التباين البرنامجي ـ السياسي حول وظيفة هذا الإطار، مفهومه، وموقعه في ساحة الصراع الدائر، فضلاً عن الاختلاف في الموقف من اتفاق أوسلو، ومن السلطة المؤسسة الرسمية لمنظمة التحرير. في هذا السياق، لا مناص من التشديد على النقاط التالية:

أولاً : أن الإطار المنشود لا ينبغي أن يكون تجمعا يقتصر على فصائل اليسار القائمة. إنه، في تلك الحال، سيفقد جزءاً حيوياً من وظيفته ومغزاه. إن قوى اليسار المنظمة يمكن أن تشكل نواة هذا الإطار، وبفعل وجودها الجماهيري المنظم يمكن أن تكون ركائز تنظيمية لاطلاقه وانطلاقته. ولكن هذا الإطار يكتسب مغزاه، ويلبي وظيفته، فقط إذا اتخذ صيغة تجمع ديمقراطي منفتح يتسع لكل مكونات وعناصر التيار الوطني الديمقراطي العلماني الواسع في مجتمعنا والذي ـ رغم اتساعه ـ لا يجد الآن قناة أو سبيلا للفعل السياسي.

ثانياً : إذا أريد لهذا الإطار أن يشق طريقا ثالثا يتجاوز الاستقطاب القائم في ساحتنا السياسية، فإن عليه أن يقف في موقع التمايز والاستقلال عن كلا القطبين

الآخرين. وهذا يعني، بخاصة، أن الموقع الطبيعي للقطب الديمقراطي هو في المعارضة، وليس في المشاركة في السلطة، ولكن: المعارضة التي تقدم بديلاً ملموسا لنهج السلطة القائمة سواء في الشأن الوطني (بما في ذلك التفاوضي) أو في الشأن الديمقراطي والاجتماعي. إن هذا الموقع هو، في حقيقة الأمر، وحده القادر على التعبير عن مصالح وطموحات القوى الاجتماعية التي تشكل المضمون الجماهيري لهذا «القطب»، عن مصالح وطموحات التيار الوطني الديمقراطي الواسع الذي يسعى لتأطيره، التيار الذي يئن من، وتسحق مصالحه بفعل، سياسات الاستسلام والتفريط على الصعيد الوطني، وممارسات الاستبداد والتجاوزات البوليسية على الصعيد السياسي الداخلي، ونهج التبعية والفساد والمحاباة لرأس المال الطفيلي والكومبرادوري على الصعيد الاقتصادي، وممارسات الرجعية والتخلف والتمييز (بما في ذلك ضد المرأة) على الصعيد الاجتماعي والتربوي الحضاري. لكي يعبر «القطب» الديمقراطي المنشود عن مصالح هذا التيار، في مواجهة هذه الممارسات، فإن عليه يكون بديلاً ديمقراطياً للسلطة القائمة، لا شريكاً لها أو غطاء لممارساتها.

[يبرز هنا، منطقيا، التساؤل التالي: إذا كنت تطرح نفسك بديلاً ديمقراطياً للسلطة القائمة، ألا يعني ذلك أنك تسعى لتولي السلطة بدلا منها؟ للوهلة الأولى يبدو هذا التساؤل منطقيا. ولكن، في حقيقة الأمر، يتجاهل عنصرا رئيسياً من العناصر المشكلة للواقع الراهن هو أننا ما نزال في مرحلة النضال من اجل التحرر الوطني. ففي دولة مستقلة ذات سيادة لا جدال في أن على أي قوى ديمقراطية جادة أن تسعى لتولي السلطة كأداة رئيسية لتنفيذ برنامجها. ولكن في واقعنا الراهن، في ظل استمرار تحكم الاحتلال، وفي ظل القيود والاملاءات المجحفة التي تفرضها الاتفاقات على سلطة الحكم الذاتي، وهي قيود تكبل تلك السلطة بأغلال التبعية وتحد على نحو جوهري من قدرتها (أيا يكن الحزب الذي يتولاها) على خدمة مصالح شعبها أو إيجاد الحلول الشافية للمعضلات التي يعاني منها المجتمع، في ظل هذا الوضع فإن تولي السلطة من قبل قوة ديمقراطية جذرية، ووطنية حازمة، هو أولا خيار غير واقعي وغير قابل للتنفيذ ولا تسمح به المعادلة القائمة في ظل استمرار الاحتلال والاتفاقيات المجحفة،

وهو ثانيا لا يشكل سبيلا لخدمة مصالح الجماهير وتلبية طموحاتها (وهي الهدف من وراء السعي إلى السلطة)، ما لم يكن في سياق عملية التحرر من قيود الاتفاقات المجحفة والخلاص من الاحتلال ونيل الاستقلال والسيادة الوطنية. إن قوة ديمقراطية جادة تشوه نفسها وتسيء إلى مصداقيتها إذا سعت إلى تولي السلطة في إطار احترام قواعد اللعبة التي ترسمها اتفاقيات الحكم الذاتي بما تفرضه عليها من قيود والتزامات مجحفة في مختلف المجالات الأمنية والتفاوضية والاقتصادية. ولكن هذا الخيار يصبح ممكنا في سياق استراتيجية نضالية تستهدف تحطيم قواعد اللعبة والتحرر من قيود هذه الاتفاقيات ونبذ الالتزامات المذلة التي تفرضها وتمهيد الطريق لاستعادة السيادة الوطنية الكاملة].

ثالثاً : إن الإطار الديمقراطي المنشود، كي يحتل موقعه كتيار رئيسي في الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني، يجب أن يعبر ــ في برنامجه كما في بنيته التنظيمية ـ عن وحدة الشعب الفلسطيني بكافة تجمعاته في الوطن كما في الشتات. إن التيار الوطني الديمقراطي يجب أن يكون إطاراً موحداً في الداخل والخارج، وان يشمل نشاطه تجمعات الشتات إلى جانب الوطن، مع الأخذ بعين الاعتبار تباين الظروف وشروط العمل بما يمليه ذلك من تمايز في البرامج الملموسة في كل موقع ومن مرونة في أشكال التنظيم.

رابعاً : إن البنية التنظيمية ونمط العلاقات الداخلية للإطار المنشود يجب أن تكون ديمقراطية تماماً: الانتخاب الدوري (السنوي) لجميع الهيئات من أدنى إلى أعلى وعلى قاعدة التمثيل النسبي، استفتاء جميع الأعضاء على أية تعديلات جوهرية في البرامج أو في السياسات المتبعة، المواقف الملزمة للإطار تتقرر ـ بأغلبية معينة ــ من قبل هيئاته المنتخبة مع حق أي من القوى أو الشخصيات المنخرطة فيه في التعبير المعلن عن رأيها في قضايا الخلاف.

نحن على قناعة أن توجه قوى اليسار الديمقراطي نحو الوحدة على هذه الأسس التي تتيح حشد وتفعيل التيار الجماهيري الوطني الديمقراطي العلماني العريض والواسع في مجتمعنا، سيكون أحد ابرز عوامل تجاوز الأزمة. البعض قد

يرى في هذا هروبا إلى الأمام، أو تصديرا للأزمة التي يعانيها كل فصيل على حدة نحو الإطار الموحد الأوسع الذي يعتقد البعض أنه سيكون هكذا تجميعا للأزمات بدلاً من مدخل لتجاوزها. ولكن هذا الاعتقاد يفترض أن «الأزمة» هي مرض معد يجدر بكل جسم من أجسام اليسار آن يشفي نفسه منه قبل الانتقال إلى الإطار الأوسع. والحال أن هذا الافتراض ليس علميا. فالأزمة ليست مرضا معديا بل هي تناقض: تناقض بين القديم والجديد أحد ابرز عناصر التناقض بين الحاجات والقدرات. الحاجة إلى أداء دور فاعل في المجتمع ومؤثر في مجرى الصراع الراهن، بما يكسب البرنامج المتجدد مصداقية ووزنا وقدرة على جذب الجماهير، هذه الحاجة تتناقض مع محدودية القدرات الذاتية لكل فصيل من فصائل اليسار. وأحد أنجع الوسائل لحل هذا التناقض هو تنمية الطاقات الذاتية عبر الوحدة، الوحدة التي يمكن أن تشكل رافعة هامة تساعد في تجاوز الأزمة.

ولكن في غياب الإمكانية المباشرة لذلك، ما العمل؟ من السهل أن يتم إصدار احكام بالإعدام أو بالعقم على كل ما هو قائم والحديث عن ضرورة ولادة شيء جديد. ولكن هذا هو في الواقع موقف انتظاري (هروبي) قوامه الانسحاب من ميدان العمل السياسي المنظم بانتظار ولادة الجديد الذي لا أحد يقول لنا كيف ومتى سيأتي. وثمة سؤال ملموس يطرح نفسه بهذا الشأن: هذا العدد الواسع (نسبياً) من المحتجين على أحزابهم والداعين إلى بديل جديد لماذا لم ينجحوا حتى الآن في ترجمة هذه الدعوة وبناء إطار قادر على شق طريق يتجاوز الأزمة؟

ثمة في الوقائع الماثلة أمامنا ما يشير إلى افتقاد مقومات نشوء أحزاب جديدة ذات تأثير جدي. المسألة المطروحة، إذن، هي تجديد الأحزاب القائمة، إلى جانب مواصلة العمل والحوار من اجل بلورة الصيغ التي تسمح بتوحيد قوى اليسار. ذلك هو الخيار الملموس المتاح لكل من يريد الانتقال من حيز الكلام المكرر عن ضرورة ولادة الجديد، إلى حيّز العمل الجدي من اجل بناء الجديد، حجرا على حجر ومدماكاً فوق مدماك ■

٢٢/١٠/ ١٩٩٨

فهرس